# إِصْلاحُ

# اللَّفْظِ فِي الْعَرَبِيَّةِ

## (مَفْهُومُهُ ووَسَائِلُهُ)


للدكتور

**أحمد عيد عبد الفتاح حسن**

**الأستاذ المساعد بكلية اللغة العربية بالقاهرة ،**

**جامعة الأزهر**



**١٤٣٧ هـ ٢٠١٦ م**

## المقدمة

الحمد لله ذي الجلال والإكرام ، والصلاة والسلام على خير الأنام ، وعلى آل بيته الذين جمعوا إلى طَيِّب الفعل حَسَن الكلام ... وبعد ..

فإنَّ الكشف عن مواطن الجمال في العربية وخصائصها الذي رفع لواءه ابن جني في القرن الرابع الهجري- لا يزالُ في حاجةٍ إلى إذاعةٍ بين الناس ، ولا تزال أسرار التركيب العربي التي طرقها مُتطلبةً إفشاءً ، مُقتضيةً إبداءً .

وتلك اللغة الشريفة لا تنقضي أسرارُها ، ولا تُحْصَى محاسنُها ، ولا تنقطع فرائدُها ، وعلى تَفنُّن اللغويين في تَعدادها ، واستخراجها تذهب أعمارهم ، وتنتهي آجالهم وفيها ما لم يُكْشَف .

ومن خصائصها تلك الظاهرة المطروحة على بساط البحث ، وقد برزت لي أوَّلَ الأمر في مسألتين أو ثلاث مسائل ، فنالت اهتمامي ، وجعلتني أرجع إلى ابن جني ؛ فقد عقد في خصائصه بابًا في إصلاح اللفظ ، وعَدَّ بعض صوره ، ومسائله ، ونَبَّهَ القارئ إلى أنَّ هذا الباب كثيرٌ واسعٌ ، ونصَحه بالتفطُّن له .

وقد تلقيتُ نُصْحَهُ بالسمع والطاعة ، ويممتُ وجهي شطر كتب العربية ، فوقفت على مسائل أخرى كثيرة غير ما ذكرها ، وفي منتصف البحث جرى حديث بيني وبين أحد أساتذة كلية اللغة العربية بالقاهرة ، فأخبرني بأنَّ هناك كتابًا في هذا الموضوع عند فلانٍ ، فتوقفتُ عن البحث إلى أنَّ حصلتُ على نسخة الكتاب ، ونظرتُ فيه ، فإذا هو لم يخرج عما

ذكره ابن جني ، وكان عنوانه (إصلاح اللفظ : دراسة تحليلية لما ورد في الخصائص لابن جني) ، فازددت إصرارًا على مواصلة بحثي ؛ لسببين :

أحدهما : أنَّ طريقة معالجتي كانت منصبةً على إيضاح مسائل الإصلاح ، والإفصاح عنها ، بعيدةً عن الاستطراد والدخول في أشياء فرعية لا تمت إلى الظاهرة بصلة .

والثاني : تنفيذ نصيحة ابن جني بالتفطُّن لمسائل الإصلاح في كتب العربية ؛ لأنَّهُ بابٌ واسعٌ .

ولا أدعي الإحاطة بوسائل الإصلاح كلها ، بحيث لم تندّ مني وسيلةٌ، أو تعزب عني مسألةٌ ، لكنني اجتهدتُ في استقصائها ، وتأنيتُ في استدعائها ، وتَمَهَّلْتُ في تصنيفها ، ووسَّعْتُ دائرة البحث ما استطعت إلى ذلك سبيلاً .

وقد جاء هذا البحثُ بعد المقدمة والتمهيد – الذي تناول مبحثينِ ، هما : (اللفظ دلالةً وبنيةً) ، و(إصلاح اللفظ وما يُرادفه) – في ثلاثة فصولٍ :

الفصل الأول : إصلاح اللفظ في المفردات ، وفيه أربع وسائل :

الأولى : مضارعة الصاد للزاي ، والثانية : الزيادة ، والثالثة : الإبدال ، والرابعة : إدغام المتقاربين .

الفصل الثاني : إصلاح اللفظ في التراكيب ، وفيه ثماني وسائل :

الأولى : الحذف ، والثانية : الزيادة ، والثالثة : إيثار قول على قول ، والرابعة : التقديم ، والخامسة : التأخير ، والسادسة : الفصل ، والسابعة : التأكيد ، والثامنة : إبدال الهمزة هاء في نحو قولهم : (لَهِنَّكَ قائمٌ) .

**الفصل الثالث : إصلاح اللفظ في الأعاريب ، وفيه وسيلتان ، هما : الانتقال من وجه إعرابيٍّ إلى وجهٍ آخر ، وتطبيق أحكام إعرابية على بعض الأسماء .**

**وتلت ذلك خاتمة البحث ، فيها بعض الثمرات التي ترتبت على تلك المقدّمات ، فأهم مصادر البحث ومراجعه .**

**والله ﷻ أسأل توفيقًا وسدادًا ، وهدايةً ورشادًا ، وتجنيبًا للزلل ، وبركةً في الأجل، وهو حسبي ﴿حَسۡبِيَ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُۖ وَهُوَ رَبُّ ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡعَظِيمِ﴾[1].**

*****

***

*

---

**([1]) سورة التوبة – جزء من الآية ١٢٩ .**

# التمهيد

## المبحث الأول : (اللفظ : دلالةً وبنيةً)

### أولاً - الدلالة :

تدور مادة (ل ف ظ) في المعجم العربي حول الرَّمْي والطَّرْح ، قال الخليل : " اللَّفْظُ : الكلامُ ، ما يُلفَظُ بشيءٍ إلا حُفِظَ عليه. واللَّفْظُ : أن تَرمِيَ بشيءٍ كانَ في فيكَ ، والفعلُ لَفَظَ يَلْفِظُ لَفْظًا . والأرضُ تَلْفِظُ الميّتَ ، أي : ترمي به ، والبحر يَلفِظُ الشَّيْءَ : يرمي به إلى الساحِلِ ، والدُّنيا لافِظةٌ تَرمي بمَن فيها إلى الآخرة"[١].

ولذلك كان من الأدب السامي عند تناول الإنسان في إعرابه وكلامه كلمة (الله) أن يقول : اسم الجلالة ، لا لفظ الجلالة ؛ لما عرفْتَ .

وحدَّه النحويون بأنَّهُ الصَّوْت المُشْتَمل على بعض الْحُرُوف الهجائية تحقيقًا أَو تقديرًا ، فَالصَّوْت المُشْتَمل على بعض الْحُرُوف الهجائية تحقيقًا ، نَحْو : رجل ، وَفرس ، وَالصَّوْت المُشْتَمل على بعض الْحُرُوف الهجائية تقديرًا كـ: الضمير الْمُسْتَتر فِي نَحْو : (اضْرِبْ ، واذهَبْ) المقدر بِقَوْلِك : أَنْت[٢] .

وكان قياسُ استعمال اللفظ عندهم بمعنى اسم المفعول أن يشملَ كلَّ مطروحٍ، كما أنَّ الخلق يشمل كلَّ مخلوقٍ ، إلا أنَّهم خَصُّوه بما يطرحه اللسان والحلق والشفتان من الصوت المشتمل على بعض الحروف .

---

(١) العين (ل ف ظ) ١٦١/٨ .

(٢) ينظر : أوضح المسالك ١٢/١، وشرح قطر الندى ص١١، ٤٣، والحدود في النحو للأُبَّذِي ص٤٣٥، والتصريح ١٥/١.

فالنحاة تصرفوا في (اللفظ) تصرفين ، هما :

(١) النَّقْل من دلالة المصدر إلى دلالة اسم المفعول .

(٢) التخصيص بما يطرحه اللسان والحلق والشفتان من الصوت المشتمل على بعض الحروف .

والصوت عَرَضٌ يخرج من داخل الرئة مع النَّفَس مستطيلاً ممتدًّا معتمدًا على مخرجٍ من مخارج الحروف محققٍ ، وهو الحلق واللسان والشفتان ، أو مقدَّر ، وهو الجوف .

وسمي الصوت لفظًا ؛ لكونه يحدث سبب رمي الهواء من داخل الرئة إلى خارجها ، إطلاقًا لاسم السبب على المسبب[١] .

**ثانيًا - البنية** :

اللفظ في الأصل مصدر على وزن (الفَعْل)، ألا تراك تقول : لَفَظْتُ الشيءَ لَفْظًا ، ثم نُقِلَ في عُرْف النُّحاة من المصدرية إلى معنى اسم المفعول ، فاللفظ عندهم معناه الملفوظ به ، كـ (خَلْق) بمعنى مَخْلُوقٍ في نحو قوله ﷻ : ﴿ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ۖ وَأَلْقَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ ۚ وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ ﴿١٠﴾

(١) ينظر : التصريح ١/١٥، وشرح الأزهرية ص٣، وشرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي ص ٧١، ٧٢، وحاشية أبي النجا على شرح الشيخ خالد على الآجرومية ص٧ .

هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ ۚ بَلِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾[١] ، و(ضَرْب) بمعنى مضروب في قولك : هذا الدينار ضَرْبُ الأمير[٢] .

**قسما اللفظ** :

اللَّفْظ جنسٌ يَنْقَسِم إِلَى مستعمل ، ومهمل ، فـ:

- المستعمل هو الموضوع لمعنًى يدل عليه ، كـ: زَيْد ، وجعفر ، وخالد .
- والمهمل ما ليس موضوعًا لمعنًى يدل عليه ، كـ (دَيْز) مقلوب زَيدٍ ، و(رَفْعَج) مقلوب جَعْفَر ، و(دلاخ) مقلوب خالد .

***

*

(١) سورة لقمان – الآيتان : ١٠، ١١ .

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٢٠/١، والتصريح ١٥/١، وشرح الأزهرية ص٣، وشرح الأشموني على الألفية ٢١/١ .

## المبحث الثاني : (إصلاح اللفظ وما يُرادفه)

لقد أصَّلَ ابن جني هذه الظاهرة ؛ فعَقَدَ لها بابًا قال فيه : " اعلم أنَّهُ لَمَّا كانت الألفاظ للمعاني أَزِمَّة ، وعليها أدِلَّة ، وإليها موصِلة ، وعلى المراد منها محصِّلة ، عُنِيَت العربُ بها فأولتْها صدرًا صالحًا من تثقيفها وإصلاحها "[١] .

فكلامُ العرب ألفاظٌ تشتمل على معانٍ، وقد أعطت العربُ ألفاظَها قدْرًا من العناية، ونصيبًا من الرعاية ، ومنحتها ما لا بد منه من الإصلاح والتحسين والتزيين ؛ لأنَّ المعاني حالَّةٌ من كلامها محلَّ الأبدان ، والألفاظ جاريةٌ معها مَجْرى الكِسْوة ؛ فلذا كان إصلاحُ الألفاظ مطلوبًا ، و" العرب كما تُعنى بالمعاني فتُحَقِّقها ، فكذلك أيضًا تُعنى بالألفاظ فتُصْلِحها "[٢] .

والإصلاح مصدر الفعل (أَصْلَحَ) المتعدي بالهمزة إلى مفعول واحدٍ ، وقد كان قبل دخولها لازمًا ؛ ألا ترى أنَّك تقول : (صَلَحَ اللفظُ صَلاحًا وصُلُوحًا) ، فإذا أَدْخَلْت الهمزة قلت : (أَصْلَحْتُ اللفظَ إصلاحًا) ؟ وفي القرآن الكريم قوله ﷻ : ﴿وَأَصْلَحْنَا لَهُۥ زَوْجَهُۥ﴾[٣] .

والتَّحْسِين مصدر الفعل (حَسَّنَ) المتعدي بالتضعيف إلى مفعول واحدٍ ، وقد كان قبل دخوله لازمًا ؛ ألا ترى أنَّك تقول : حَسُنَ اللفظُ ، وفي القرآن الكريم قوله ﷻ : ﴿وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾[٤]، فإذا ضَعَّفْتَ العينَ قلت : حَسَّنْتُ اللفظَ ؟

---

(١) الخصائص ٣١٣/١ .

(٢) سر صناعة الإعراب ٢٧٧/١ .

(٣) سورة الأنبياء – من الآية ٩٠ .

(٤) سورة النساء – من الآية ٦٩ .

والتَّزيين مصدر الفعل (زَيَّن)، وهو مأخوذ من (الزَّيْنُ) مصدر الفعل (زان)، وكلاهما متعدٍّ إلى مفعول واحد ، والزَّيْن ضِدُّ الشَّيْنِ ، قالَ الأزْهرِيُّ : سَمِعْتُ صَبيًّا مِن بَني عُقَيْلٍ يقولُ لآخَر : وجْهِي زَيْنٌ ووَجْهُك شَيْنٌ ، أَرادَ أَنَّهُ صَبِيحُ الوجْهِ ، وأَنَّ الآخَرَ قَبِيحُه .

والمعنى الذي أراه مناسبًا لهذه الظاهرة ، وأُقَرِّرُه هو : " إزالةُ العرب قبحًا ينال المفردات ، أو رفعُها شَيْئًا يعتري التراكيب أو الأساليب أو الأعاريب ، أو دفعُها قصورًا في وظائف الأدوات بوسيلةٍ ما " .

وإصلاح الكلام وتحسين الألفاظ وتزيين النصوص – مسلكٌ عربيٌّ قديمٌ ، وخُلُقٌ موروثٌ ؛ ففي العصر الجاهلي كان طُفيل الغنويّ يُدْعى المُحَبِّر ؛ لتحسينه الشعر ، وتحبيره .

وبعض شعراء ذلك العصر كانوا يترووون في نظم قصائدهم ، وينقحونها تنقيحًا قبل أن يُخرجوها إلى الناس ؛ فـ : " ليس جميع الشعر القديم مرتجلاً , بل قد كان يعرض لهم فيه من الصبر عليه , والملاطفة له , والتَّلَوُّم على رياضته وإحكام صنعته نحوٌ مما يعرض لكثير من المولَّدين . ألا ترى إلى ما يروى عن زُهير : من أَنَّهُ عَمِلَ سبع قصائد في سبع سنين ، فكانت تُسَمَّى حوليات زهير[١]؛ لأَنَّهُ كان يحوك القصيدة في سنة .

---

(١) يُضْرب بهَا المثل فِي جيّد الشّعْر وبارعه ، وهي أُمَّهَات قصائده وغُرَرُ كَلِمَاته الَّتِى كَانَ لا يعرض وَاحِدَةً مِنْهَا حَتَّى يَحُول عَلَيْهَا الحَوْل وَهُوَ يجْتَهد فى تصحيحها وتنقيحها وتهذيبها . ينظر: ثمار القلوب في المضاف والمنسوب لأبي منصور الثعالبي ص٢١٦.

والحكاية في ذلك عن ابن أبي حفصة أنَّهُ قال : كنتُ أعمل القصيدة في أربعة أشهر ، وأُحكِّكها في أربعة أشهر , وأعرضها في أربعة أشهر ، ثم أخرج بها إلى الناس "[١] .

وقد صوَّر لنا ذلك الواقع العربي في التعامل مع الألفاظ والنصوص قبل إخراجها للمتلقين بإجادة سَبْكِها ، وإحكام نَظْمِها – الجاحظُ بقوله : " من شعراء العرب من كان يَدَعُ القصيدة تَمْكُث عنده حولاً كريتًا[٢]، وزمنًا طويلاً ، يُرَدِّد فيها نظره ، ويُجيل فيها عقله ، ويُقَلِّب فيها رأيه ؛ اتهامًا لعقله ، وتتبعًا على نفسه ، فيجعل عقله زمامًا على رأيه ، ورأيه عيارًا على شعره ، إشفاقًا على أدبه ، وإحرازًا لما خوَّله الله تعالى من نعمته ، وكانوا يُسَمُّون تلك القصائد الحَوْلِيَّات والمُقَلَّدات والمُنَقَّحَات والمحكمات ؛ ليصير قائلها فحلاً خِنذيذًا[٣] ، وشاعرًا مُفلقًا "[٤] .

لقد تَناهت عناية العرب بزينة الألفاظ ، وجمال العبارة ، وتحسين النصوص ؛ لتفي بمرادهم وفاءً ، وتحمل أغراضهم كاملةً غير منقوصةٍ قبل أنْ تُلْقَى إلى أمثالهم من أولي الألباب الذين هم للفصاحة أرباب ، وللبيان فرسان .

وعنايتهم بالألفاظ لم تكن سببًا في إغفال المعاني ، أو التقصير في الوفاء بها ، بل المعاني في المرتبة الأولى من العناية والرعاية والاهتمام ، تليها الألفاظ التي تحملها ، فـ " العرب كما تُعْنَى بألفاظها فتُصْلِحها ،

---

(١) الخصائص ٣٢٥/١ .

(٢) كاملاً .

(٣) تامًّا .

(٤) البيان والتبيين ٨/٢ .

وتُهذِّبها ، وتراعيها ، وتلاحظُ أحكامها ، بالشعرِ تارة ، وبالخُطَب أُخرى ، وبالأسجاع التي تلتزمها وتتكلَّف استمرارها ، فإنَّ المعانيَ أقوى عندها ، وأكرمُ عليها ، وأفخمُ قَدْرًا في نفوسها "[١] ؛ ولذا عقد ابن جني بابًا في الرد على من ادعى على العرب عنايتَها بالألفاظ وإغفالَها المعاني .

لكن لمَّا كانت الألفاظ هي التي تحمل الأغراض والمعاني ، وتفصح عن المقاصد والمرامي كانت عنايةُ العرب بها أسبقَ من العناية بالمعاني ؛ فإنَّ الألفاظ " لمَّا كانت عنوان معانيها ، وطريقًا إلى إظهار أغراضها ، ومراميها ، أصلحوها ورتَّبوها ، وبالغوا في تحبيرها وتحسينها ؛ ليكون ذلك أوقع لها في السمع ، وأذهبَ بها في الدلالة على القصد ؛ ألا ترى أنَّ المَثَل إذا كان مسجوعًا لذَّ لسامعه فحفظه ، فإذا هو حفظه كان جديرًا باستعماله ، ولو لم يكن مسجوعًا لم تأنس النفسُ به ، ولا أنِقت لمستمعه ، وإذا كان كذلك لم تحفظه ، وإذا لم تحفظه لم تطالب أنفسها باستعمال ما وضع له ، وجيء به من أجله "[٢] .

فيا أيُّها الناظرُ في اللغة العربية" إذا رأيت العرب قد أصلحوا ألفاظها وحسَّنوها ، وحَمَوْا حواشيها وهذَّبوها ، وصَقلوا غُرُوبها وأرهفوها ، فلا تَرَيَنَّ أنَّ العناية إذ ذاك إنَّما هي بالألفاظ ، بل هي عندنا خِدْمةٌ منهم للمعاني ، وتنويهٌ بها ، وتشريفٌ منها . ونظير ذلك إصلاح الوعاء وتحصينه ، وتزكيته ، وتقديسه ، وإنَّما المَبغيُّ بذلك منه الاحتياط للموعى عليه ،

---

(١) الخصائص ١/٢١٦.

(٢) المصدر السابق ١/٢١٦، ٢١٧.

وجِـواره بمـا يُعَطّرُ بَشَـرَه ، ولا يَعُرُّ جَـوْهَرَهُ[١] ، كمـا قـد نجـد مـن المعـاني الفـاخرة السـامية مـا يُهَجّنُـهُ[٢] ، ويَغُضُّ منـه كُـدْرَةُ لفظـه ، وسـوءُ العبـارة عنـه"[٣] .

فـالعرب " تحلِّـي ألفاظهـا وتـدبّجها وتَشِـيَها ، وتزخرفهـا ، عنايـةً بالمعاني التـي وراءها ، وتوصلاً بهـا إلـى إدراك مطالبها ، وقد قال رسول الله ﷺ : (إنَّ من الشعر لحِكَمًا وإنَّ من البيان لسحرًا) [٤] . فإذا كـان رسـول الله ﷺ يعتقد هذا في ألفاظ هؤلاء القوم التي جُعِلَت مصايد وأشراكًا للقلوب وسَبَبًا وسُلَّمًا إلى تحصيل المطلوب عُرِف بذلك أنَّ الألفاظَ خَدَمٌ للمعاني ، والمخدوم – لا شكَّ – أشرفُ من الخادم "[٥] .

فإصلاح اللفظ سمةٌ عربيةٌ عامـةٌ ، وسجيةٌ فيهم غير مُحدثةٍ ، وقد عَبَّرُوا عنه بـ(إصلاح اللفظ) غالبًا ، وبـ(تزيين اللفظ ، أو تحسيينه) قليلاً ، وبـ(رفع القُبح ، أو إزالته) في بعض المواطن .

وقد تعددت وسـائلُ الإصـلاح والتحسين والتـزيين ، وتنوعت طرقها وعناصرها التي تُعْرِب عن فحواها ، وتكشف عن مرماها ، وقد اهتديتُ في تمثلها بما ذكره ابنُ جني ، فكان ركنًا شديدًا أويتُ إليه في إيضاح معالمها ، ورسـم ملامحهـا ، ولـم أقـف عنـد حـدود مـا ذكـره ، بـل تعـدَّيْتُ حـدودَ

---

(١) يَعُرُّ : يعيب أو يُدنِّس ، و(هو يَعُرُّ قومَهُ)، أي : يُدخل عليهم مكروهًا يُلطّخهم بـه . ينظر : تاج اللغة وصحاح العربية (ع ر ر) .

(٢) تَهْجينُ الأمر : تقبيحه . ينظر : تاج اللغة وصحاح العربية (هـ ج ن) .

(٣) المصدر السابق ١/٢١٨.

(٤) أخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين ، ذكر عمرو بن الأهتم المِنْقَرِيّ ﷺ ، رقم/٦٥٦٩. والجملة الأولى هنا هي الثانية عنده ، والثانية هي الأولى .

(٥) الخصائص ١/٢٢١.

خصائصه إلى أسفار عربية أخرى ؛ لقطف الثمار التي لاحت لي فيها ، ونظم اللآلئ التي تناثرت فيها ؛ استجابةً لنصيحته التي قال لي فيها : " وطريق إصلاح اللفظ كثيرٌ واسعٌ ؛ فتَفَطَّنْ له "[١] ؛ فتَفَطَّنْتُ له ما استطعتُ إلى ذلك سبيلاً ، ولست أدعي إحصاءً كاملاً له ، وإحاطةً بجميع وسائله ، ولكنني بذلت ما في الوُسْع ، وأخرجتُ ما في الكِنْف ، والله ﷻ الموفق والهادي ، ودونك وسائله التي ظهرت في ضوابط كلامهم ، وقواعد خطابهم النثري والشعري مبسوطةً على النحو الآتي :

---

([١]) المصدر السابق ٣٢٢/١ .

## الفصل الأول : إصلاح اللفظ في المفردات

لقد أصلحت العربُ اللبناتِ الأولى المُكوّنةَ كلامَها والمُشكّلةَ خطابَها ، وهي المفردات ؛ فجاءت وسائل الإصلاح فيها متمثلةً – فيما وقفتُ عليه – في : تَشَكُّل أصوات المفردة ، وإبدال حرفٍ من آخر ، وزيادة حرفٍ في موطن معينٍ من المفردة دون غيره ، وإدغام المتقاربين ، وهاك البيانِ :

### الوسيلة الأولى : تَشَكُّل أصوات المفردة

من مظاهر إصلاح لفظ المفردة : مزجُ العرب صوتًا بصوتٍ آخر ، وتَشَكُّل الحرف الدال على التشبيه المؤكد ، وهو (كأنَّ) على صورته الحالية ، وهاك البيان :

(١) **مضارعة الصاد للزاي** :

مما هو مقررٌ في ضوابط العربية أنَّهُ إذا وقعت الصادُ ساكنةً ، وبعدها دالٌ في كلمة واحدة ، نحو : (يَصْدُرُ ، ومَصْدَر ، ويَصْدِفُ ، وأَصْدَق) جاز فيها ثلاثةُ أوجه :

أحدها : أن تجعلها صادًا خالصةً ، وهو الأصل والأكثر ، والثاني : إبدالُها زايًا خالصة ، فتقول : (يَزْدُرُ ، ومَزْدَر ، ويَزْدِفُ ، وأَزْدَق) ، والثالث : أن يُضارعَ بها الزايُ ، فينشأ حرف فرعي بين الصاد والزاي .

فمعنى المضارعة : أن تُشْرِب الصادَ شيئًا من صوت الزاي ، فتصير بين بين .

وطريقتها : أن تنحو بالصاد نحو الزاي ، فتصير حرفًا مخرجُهُ بين مخرج الصاد ومخرج الزاي ، ولا تبدلها زايًا محافَظةً على صفة الإطباق ؛

لئلا يذهب لفظُ الصاد بالكُلّيّة ، فيذهب ما فيها من الإطباق ، والإطباقُ فضلةٌ في الصاد ، وإذهابه إجحافٌ بها[١] .

وهذه الصاد التي كالزاي يقلُّ همسُها قليلاً، ويحدثُ فيها ضربٌ من الجهر ؛ لمضارعتها الزاي المجهورة[٢] .

وقد عَدَّ ابن جني باب المضارعة الصوتية من صور إصلاح اللفظ ، فقال : " وجميع باب المضارعة ، نحو : مصدر وبابه "[٣] ، وهو كل صاد ساكنة بعدها دالٌ في كلمة واحدة .

وإن تحرّكت الصادُ ، نحو : (صَدَرَ ، وصَدَفَ) لم يجز فيها الإبدال ، وجازت المضارعةُ ، قال ابن جني : " لا تقول فيه : زَدَرَ ، ولا : زَدَفَ ، وذلك أنَّ الحركةَ قوَّت الحرفَ وحصَّنَتْهُ ؛ فأبعدته من الانقلاب ، بل قد يجوز فيها إذا تحرَّكت إشمامُها رائحة الزاي"[٤] .

وهذا ما قرَّره سيبويه حين قال : " فإن تحرَّكت الصاد لم تُبْدَل ؛ لأنَّهُ قد وقع بينهما شيء فامتُنِع من الإبدال ، إذ كان يُترك الإبدال وهي ساكنة، ولكنَّهم قد يضارعون بها نحو صاد (صَدَقَتْ) . والبيان فيها أحسنُ "[٥] .

وإن فَصَلَ بين الصاد والدال أو الطاء ؛ لأنَّها كالدال في الجهر – أكثرُ من حركةٍ أو حرفٍ ، لم تستمرّ المضارعةُ إلا فيما سُمع من العرب ،

---

(١) ينظر : الكتاب ٤/٤٧٧، ٤٧٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/٤١٥، ٤١٦ .

(٢) ينظر : سر صناعة الإعراب ١/٦٥ .

(٣) الخصائص ١/٣٢١، وينظر : الأشباه والنظائر في النحو ١/١٤٧.

(٤) سر صناعة الإعراب ١/٦٥.

(٥) السابق ٤/٤٧٨ .

نحو : (المَصَادِر ، والصِّرَاط)[١] ، قال سيبويه : " ورُبَّما ضارعوا بها وهي بعيدة ، نحو : مَصادِرَ ، والصِّراط ؛ لأنَّ الطاء كالدال... ولم تكن المضارعة هنا الوجهَ ؛ لأنَّك تُخِلُّ بالصاد ، لأنَّها مُطبقة "[٢] .

والقرّاء يُسمّون تلك الطريقة الأدائية بـ(الإشمام) كما فَعَلَ ابن جني ، وهو أحد أنواعه المصطلح عليها عندهم ، والمراد به هنا : أن تخلط لفظ الصاد بلفظ الزاي وتمزج أحد الحرفين بالآخر ، بحيث يتولد منهما حرف ليس بصاد ولا بزاي ، ولكن يكون صوت الصاد متغلبًا على صوت الزاي ؛ لأنَّ الصاد هو الأصل والأكثر ، كما يستفاد من الإشمام ؛ إذ هو شائبة رائحة الزاي[٣] .

وسببه : أنَّ الصاد مهموسةٌ والدال مجهورةٌ ؛ فكرهوا الخروج من مهموس إلى مجهور ؛ فأشموا الصاد بعض الزاي ؛ لمناسبتها لها في الصفير ، وللدال في الجهر[٤] .

وما وقعت فيه الصاد الساكنة وبعدها دال في كلمة واحدة " جملته اثنا عشر صادًا : اثنان في النساء ، وثلاثة في الأنعام ، وسبعة في سبع سور : الأنفال ، ويونس ، ويوسف ، والحجر ، والنحل ، والقصص ، وإذا

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش٥/٤١٧ .

(٢) السابق٤/٤٧٨ .

(٣) ينظر : الإضاءة في بيان أصول القراءة للضباع ٦٣، والوافي في شرح الشاطبية للشيخ/ عبد الفتاح القاضي٥١.

(٤) ينظر : مرشد الأعزة إلى شرح رسالة حمزة للشيخين/ محمود حافظ برانق، ومحمد سليمان صالح٨.

زُلْزِلَت ، فقرأها بالإشمام حمزة والكسائي وخلف ورُوَيْس بخلاف عنه ، والباقون بالصاد الخالصة "[١] ، وتلك المواطن هي :

قوله ﷻ : ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا ﴾[٢] .

وقوله ﷻ : ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا ﴾[٣] .

وقوله ﷻ : ﴿ ٱنظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ ٱلْآيَٰتِ ثُمَّ هُمْ يَصْدِفُونَ ﴾[٤] .

وقوله ﷻ: ﴿ سَنَجْزِى ٱلَّذِينَ يَصْدِفُونَ عَنْ ءَايَٰتِنَا سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْدِفُونَ ﴾[٥].

وقوله ﷻ : ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً ﴾[٦] .

وقولـــه ﷻ : ﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾[٧].

وقوله ﷻ : ﴿ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾[٨] .

وقوله ﷻ : ﴿ فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾[٩] .

---

(١) شرح طيبة النشر لابن الجزري ٥٠ .
(٢) سورة النساء – من الآية ٨٧ .
(٣) سورة النساء – من الآية ١٢٢ .
(٤) سورة الأنعام – من الآية ٤٦ .
(٥) سورة الأنعام – من الآية ١٥٧ .
(٦) سورة الأنفال – من الآية ٣٥ .
(٧) سورة يونس – من الآية ٣٧ .
(٨) سورة يوسف – من الآية ١١١ .
(٩) سورة الحجر – الآية ٩٤ .

وقوله ﷻ : ﴿ وَعَلَى ٱللَّهِ قَصْدُ ٱلسَّبِيلِ ﴾[١] .

وقوله ﷻ : ﴿ قَالَتَا لَا نَسْقِى حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ ﴾[٢] .

وقوله ﷻ : ﴿ يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ ٱلنَّاسُ أَشْتَاتًا ﴾[٣] .

والصاد التي فُصِل بينها وبين الطاء ، فبَعُدَت عنها ، نحو : (الصِّرَاط) جاء فيها الإشمام ؛ فرواية خلف عن حمزة أتت بإشمام الصاد المجاورة للطاء صوتَ الزاي في (الصِّرَاط) حيث وقع في الذكر الحكيم معرفًا ومنكرًا ، " ووجه إشمام الصاد أنَّهُ مزج بها حرفًا يجانس الطاء في الجهر"[٤] ، ولا ريب – عند ابن الجزري – في " كثرة مجيء الصاد مشمةً مشمةً في هذا اللفظ وغيره ، وأنَّهُ لغةٌ للعرب فاشية "[٥] .

ومنه في الكتاب العزيز قول الله ﷻ : ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾[٦] ، وقوله ﷻ : ﴿ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾[٧] .

---

(١) سورة النحل – من الآية ٩ .
(٢) سورة القصص – من الآية ٢٣ .
(٣) سورة الزلزلة – من الآية ٦ .
(٤) شرح طيبة النشر لابن الجزري ص٤٩ .
(٥) السابق ص ٥٠ .
(٦) سورة الفاتحة – الآيتان ٦، ٧ .
(٧) سورة البقرة – من الآية ١٤٢ .

**(٢) كَأَنَّ :**

**لقد قرَّر أئمة العربية أنَّ معنى (كأنَّ) التشبيه المؤكد في نحو : (كأنَّ زيدًا عمرو) ؛ لتركبها من الكاف المفيدة للتشبيه ، و(أَنَّ) المفيدة للتوكيد ، و" أصل هذا الكلام : (زيدٌ كعمرٍو) ، ثم أرادوا توكيد الخبر ، فزادوا فيه (إنَّ) ، فقالوا : (إنَّ زيدًا كعمرٍو)، ثم إنَّهم بالغوا في توكيد التشبيه ، فقدموا حرفه إلى أول الكلام ؛ عنايةً به وإعلامًا أنَّ عقد الكلام عليه ، فلما تقدَّمت الكافُ وهي جارّةٌ ، لم يجز أن تباشر (إنَّ)؛ لأنَّها ينقطع عنها ما قبلها من العوامل ؛ فوجب لذلك فتحها ؛ فقالوا : كأنَّ زيدًا عمرٌو"[١] في نهاية المطاف ، " وصار الحرفانِ حرفًا واحدًا مدلولاً به على التشبيه والتوكيد "[٢] ؛ لغرض إصلاح اللفظ .**

**وإذا تقرَّر أنَّ (كأنَّ) حرفٌ معناه التشبيه المؤكد ، وهو مركّبٌ من حرفين كاف التشبيه وإنَّ ؛ " فأصلُ قولك : (كأنّ زيدًا الأسدُ) : إنَّ زيدًا كالأسد . فالكاف هنا تشبيهٌ صريحٌ ، وهي في موضع الخبر تتعلّق بمحذوف ، تقديره : إنَّ زيدًا كائنٌ كالأسد . ثمّ إنَّهم أرادوا الاهتمام بالتشبيه الذي عقدوا عليه الجملةَ ، فأزالوا الكاف من وسط الجملة ، وقدّموها إلى أوّلها لإفراط عنايتهم بالتشبيه . فلمّا أدخلوا على (إنَّ) ، وجب فتحُها ؛ لأنَّ المكسورة لا يقع عليها حروفُ الجرّ ، ولا تكون إلاّ أوّلاً . وبقي معنى التشبيه الذي كان فيها متأخّرةً ، فصار اللفظ : (كأنَّ زيدًا أسدٌ) ، إلاّ أن الكاف لا تتعلّق الآنَ بفعلٍ ولا معنى فعلٍ ، لأنَّها أُزيلت عن الموضع الذي**

---

**(١) الخصائص ٣١٨/١ ، وينظر : الأشباه والنظائر في النحو ١٤٤/١، ١٤٥.**

**(٢) شرح التسهيل ٦/٢.**

كان يمكن أن تتعلّق فيه بمحذوفٍ ، وقُدِّمت إلى أوّل الجملة ؛ فزال ما كان لها من التعلّق بخبرِ (إنَّ) المحذوفِ"[١] .

فسبب تقديم الكاف على(إنَّ) هو أن يدلَّ أولُ الكلام على التشبيه من أول وهلة ، وسبب فتح همزة (إنَّ) هو تقديم الكاف عليها الذي كان منشأ قبح اللفظ ؛ فكان سبيل إصلاحه فتح الهمزة ؛ ليتركب الحرفان ، ويصيرا بالتركيب كلمةً واحدةً ، يستعملها العربي للدلالة على التشبيه المؤكد ؛ ولهذا لا تتعلق الكاف بشيءٍ ، وقبل التقديم والتركيب كانت متعلقةً بمحذوفٍ على الأصح [٢] .

***

*

(١) شرح المفصل ٤/٥٦٤.

(٢) ينظر : التصريح ١/٢٩٤.

## الوسيلة الثانية : الزيادة

منع العربُ زيادة الألف للإلحاق في حشو الكلمة ، وزادوها في آخرها، ومنعوا زيادة غيرها من أحرف العلة – وهو الواو والياء – في منتهى بناء الخماسي المجرد ، وكان الدافع إلى ذلك إصلاح لفظِ المفردة ، ودونك بيانَ ذلك :

### (١) زيادة الألف للإلحاق آخر الكلمة :

الألف التي تزاد للإلحاق لا تكون إلا آخِر الكلمة ، نحو : أَرْطًى ، ومِعْزًى ، ألحقتهما الألفُ بـ (جَعْفَر) ، و(دِرْهَم) ، ونحو : سَرَنْدًى ، وعَلَنْدًى، وحَبَنْطًى ، ألحقتها الألفُ بـ (سَفَرْجَل) .

وفي الأفعال جاء وزن (فَعْلَى) بِزِيَادَة الألف للإلحاق بـ(فَعْلَلَ) ، نَحْو: (سَلْقَى عليٌّ اللِّصَّ) إذا أَلْقَاهُ على قَفاهُ ، ملحق بـ (دَحْرَجَ) ، ووزن (افْعَنلَى) ، نحو : (اسْلَنْقَى) ملحق بـ (افْعَنْلَلَ) ، كـ (احْرَنْجَمَ) .

وإصلاح اللفظ وتحسين القول هو علة امتناعهم عن زيادة الألف للإلحاق في غير الآخر ؛ فلا تكونُ للإلحاقِ في حَشْو الكلمة ؛ لأنَّ ما فيها من المدِّ يُخْرِجُها عن مُسَاوَاة أحرفِ الأصل من غيره ، ويؤيِّدُ ذلك : أنَّها لا تكونُ أصْليةً في الأسْماء المتمكِّنةِ والأفعالِ ؛ فلا يُقابَل بها أصْلٌ ، وأمَّا زيادتُها آخِرَ الكلمة للإلحاق فجائزٌ[١] ؛ لأنَّها تكون طرفًا في موقع حرفٍ متحرِّك ، نحو : (سَلْقَى) الملحق بـ(دَحْرَجَ) .

---

(١) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب ٢/٢٨١ .

قال ابن جني وهو يسرد صور إصلاح اللفظ : " ومن ذلك امتناعهم من الإلحاق بالألف إلا أن تقع آخرًا ، نحو : أرْطًى , ومِعْزًى , وحَبَنْطًى[١] , وسَرَنْدًى[٢] , وزِبَعْرًى[٣] , وصَلَخْدًى[٤] , وذلك أنَّها إذا وقعت طَرَفًا وقَعَت موقعَ حرفٍ متحركٍ فدلَّ ذلك على قوَّتها عندهم ، وإذا وقعت حشوًا وقَعَت موقعَ الساكنِ فضَعُفت لذلك فلم تَقْوَ ؛ فيعلمَ بذلك إلحاقُها بما هي على سَمْت متحرّكه ؛ ألا ترى أنَّك لو ألحقت بها ثانيةً ، فقلتَ: (خَاتَم) ملحق بـ(جَعْفَر) لكانت مقابِلة لعينه وهي ساكنة ؛ فاحتاطوا للفظِ بأن قابلوا بالألف فيه الحرف المتحرك ؛ ليكون أقوى لها ، وأدلَّ على شدَّة تَمَكُّنها ، وليعلم بتنوينها أيضًا ، وكون ما هي فيه على وزن أصل من الأصول أنَّها للإلحاق به"[٥] .

## (٢) زيادة الألف في آخر الخماسي المجرد :

لا يزاد على بناء الخماسي المجرد من أحرف العلة إلا الألف ، تزاد لغير التأنيث فيصير بها الاسم سداسيًّا ، نحو : قَبَعْثَرَى ، وهذا ما قرَّره سيبويه في (باب ما لحقته الزيادة من بنات الخمسة) ، فقال : " وتلحق

---

(١) الحَبَنْطَى : القصير البَطين ، والنون والألف زائدتان للإلحاق بـ(سفرجل) . ينظر : تاج اللغة وصحاح العربية (ح ب ط) .

(٢) السَّرَنْدَى : الجريء الشديد من الرجال الذي لا يَهُولُه شَيْءٌ . ينظر : العين (سرند) .

(٣) الزِّبَعْرى : السيِّئُ الخُلُقِ . ينظر : تاج اللغة وصحاح العربية (زبعر) .

(٤) الصَّلَخْدَى: القَوِيُّ الشَّدِيدُ، يُقَال: جَمَلٌ صَلَخْدَى، وناقة صَلَخْدَاةٌ. ينظر : تاج اللغة وصحاح العربية (صلخد) .

(٥) الخصائص ١/٣٢٠، ٣٢١ ، وينظر : الأشباه والنظائر في النحو ١/١٤٦.

الألف سادسة لغير التأنيث فيكون الحرف على مثال (فَعَلَّلَى) وهو قليل . قالوا : قَبَعْثَرَى[١] وهو صفة ، وضَبَغْطَرَى[٢] وهو صفة "[٣] .

ولا تزاد الواو والياء في هذا الموضع من الاسم ؛ لما يترتب على ذلك من ثقلٍ يتلوه قبحٌ في لفظه ، " ويدلك على ثِقَلِ الزيادة في آخر الكلمة أنَّك لا تجد في ذوات الخمسة ما زيد فيه من آخره إلا الألف لخفتها ؛ وذلك قَبَعْثَرَى ، وضَبَغْطَرَى ، وإنَّما ذلك لطول ذوات الخمسة ، فلا يُنتهي إلى آخرها إلا وقد مُلَّت لِطولها ؛ فلم يَجمعوا على آخرها تماديَهُ وتحميلَهُ الزيادة عليه . فإنَّما زيادتها في حَشْوِها "[٤] .

فقد جعل ابن جني مقصد العرب من زيادة الألف لغير التأنيث على هذا البناء دون أختيها الواو والياء ، استخفافهم لها ، وحرصهم على تحسين اللفظ ؛ لأنَّ الألف أخفُّ أحرف العلة ، ولا ينشأ من زيادتها قبحٌ ، والواو والياء ثقيلان فلم يأتوا بهما زائدين في نهاية هذا البناء ؛ لما في النطق بهما من كُلْفَةٍ وكَدٍّ ، يتبعهما قبح وفسادٌ لفظي ، بل جاءوا بهما زائدين قبل الآخر ، فقالوا : عَضْرَفُوطٍ[٥] ، وجَعْفَلِيق[٦] ، وفي ذلك قال : " " ومن ذلك أنَّهُم لمَّا أجمعوا الزيادةَ في آخر بنات الخمسةِ – كما زادوا في

---

(١) القَبَعْثَرَى: الجَمَلُ الضَّخْمُ العَظِيمُ ، والأُنْثَى قَبَعْثَرَاةٌ . ينظر : تاج العروس (قبعثر) .

(٢) الضَّبَغْطَرَى: الرَّجُلُ الشَّدِيدُ ، والأحمق ، واللَّعِينُ، والضَّبُعُ . ينظر : تاج العروس (ضبغطر) .

(٣) الكتاب ٣٠٣/٤ .

(٤) الخصائص ٢٣٧/١ .

(٥) العَضْرَفُوط : دُوَيْبَّة تُسَمَّى العِسْوَدَّة بيضاءُ ناعمةٌ، تُشبه بها أصابع الجواري، تكون تكون في الرَمْل، وتُجمَعُ عَضافيط وعَضْرَفُوطات . ينظر : العين (عضرفوط) .

(٦) الجَعْفَلِيقُ : الْعَظِيمَة من النِّسَاء . ينظر : تاج العروس (جعفلق) .

آخر بنات الأربعةِ – خصّوا بالزيادةِ فيه الألف؛ استخفافًا لها ، ورغبة فيها هناك دون أختيها: الياء والواو . وذلك أنَّ بنات الخمسة لطولها لا يُنْتَهي إلى آخرها إلا وقد مُلَّت , فلمَّا تحمَّلوا الزيادةَ في آخرها طلبوا أخفَّ الثلاثِ – وهي الألف – فخصُّوها بها , وجعلوا الواوَ والياءَ حَشْوًا في نحو : عَضْرَفُوط ، وجَعْفَلِيق ؛ لأنَّهم لو جاءوا بهما طَرَفًا وسُداسيَّين مع ثقلهما لظهرت الكُلْفة في تجشّمِهما ، وكَدَّت في احتمال النطق بهما ، كُلُّ ذلك لإصلاحِ اللفظِ "[١] .

***

*

(١) المصدر السابق ١/٣٢١ ، وينظر : الأشباه والنظائر في النحو ١/١٤٧.

## الوسيلة الثالثة : (الإبدال)

وأتى في العربية إبدال حرف من حرف آخر مظهر إصلاح للفظ ، واتضح ذلك مما يأتي :

(١) **مهما** :

الصحيح في تحديد نوع (مهما) مذهب الجمهور القاضي بأنَّها اسم مطلقًا ؛ لجريان بعض أحكام الأسماء عليها ، كعود الضمير عليها من (بِـهِ) في قوله ﷻ: ﴿ وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾[1] ، والضمير لا يعود إلا علىالأسماء .

وللعلماء في بيان أصلها أقوال ، منها :

القول الأول : مهما اسم بسيطٌ (مفردٌ) معناه العموم ، ووَزنهَ فَعْلَى ، وألفه للتأْنِيث ؛ وَلذَا لم يُنَوَّن بَاقِيًا على التنكير أَو مُسمًّى به ، أَو ألفه للإِلْحَاق ، وَزَالَ تنوينه ؛ للْبِنَاء . وهذا القول هو الْمُخْتَار ؛ لأنَّ البساطة هي الأصل ، ولم يقم على التَّرْكِيب دَلِيلٌ .

والقول الثاني : أصل مهما : (ما ما) ، الأولى (ما) الشرطية ، والثانية (ما) الزائدة ، فكرهوا أن يوالوا بينهما في قولهم : (مَا مَا تفعلْ أفعلْ) ؛ لثقل اجتماعهما ، فأبدلوا الأَلِف الأولى هاءً . وهذا قول البصريين، وفَصَّلُهُ ابنُ يعيش قائلاً : " وقد قلبوا ألفها هاء أيضًا إذا كانت جزاء ، فقالوا : (مَهْمَا) ، وأصلها عند الخليل (مَا) ، وحروفُ الجزاء قد تُزاد فيها (مَا) ، كقولك : (متى ما تأتِني آتِك) ، و(أَينَ ما تكن أكن) ، فزادوا

---

(١) سورة الأعراف – الآية : ١٣٢ .

(ما) على (مَا) كما يزيدون (ما) على (مَتَى) ، فصار (مَامَا) ، فاستقبحوا هذا اللفظ ؛ لتَكرار الحرفَينِ ، فأبدلوا من الألف الأولى هاءً ، فقالوا : (مَهْمَا) ؛ إذ الألف والهاء من مَخرَج واحد "[١] .

والقول الثالث : أنَّ أصلها (مَهْ) بمعنى اكْفُفْ ، زيدت عليها(ما) الشرطية ، فحدث بالتركيب معنًى لم يكن ، والمعنى عندهم : اكْفُفْ عن كل شيءٍ ما تفعلْ أَفعلْ . وهذا مذهب الكوفيين[٢] .

وذكر الإمام عبد القاهر أنَّ (مهما) بمنزلة (ما) ، وأنَّها تحتمل وجهين ، هما القول الثاني والثالث مُضْربًا الذِّكْرَ صفحًا عن القول الأول .

وعلة إبدال الألِف الأولى هاءً عنده في (ما ما) نَشْدُ تحسين اللفظ ، وتزيين القول ، وفي ذلك قال : " وأما ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ ﴾ فبمنزلة قوله – تعالى –:﴿ مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ ﴾[٣] ؛ لأنَّ التقدير في (مَهْما) على وجهين أحدهما : أن يكون الأصلُ (ما ما) ، على أنَّ أحدهما زيادةٌ ، كقوله – تعالى –: ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ ﴾[٤] ثُمَّ أُبْدِلَ من الألف الهاءُ لتحسين اللفظ ، فيجري قولك : مهما تفعلْ أفعلْ ، مَجْرى أن تقول : ما تفعلْ أفعلْ .

والوجه الثاني : أن يكون (مَهْ) واقعًا قبل (ما)، كأنَّ قائلاً قال : إنَّ من الأمر كذا وكذا ، وأنِّي أفعلُ ما لا تقْدِرُ عليه، فقيل له : اكْفف ما تفعلْ

---

(١) شرح المفصل ٤٠٨/٢ .

(٢) ينظر : شرح المفصل ٤٠٨/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٦٢١/٣، وهمع الهوامع ٥٤٥/٢ .

(٣) سورة فاطر – من الآية : ٢ .

(٤) سورة الإسراء – من الآية : ١١٠

أفعلْ ، ثم جَرَى ذلك مَجْرَى كلمةٍ واحدةٍ، وصار يُجْزَم به كما يُجْزَم ما بعد : ما ، ومَنْ "[١].

(٢) **الإبدال للتقريب** :

يأتي الإبدال من تاء الافتعال وما تصرف منه من أجل تقريب حرف من حرف ؛ ليحدث التناسب والتقارب بين الحرفين ، وهذا مظهر من مظاهر إصلاح اللفظ ، وصورة من صور تحسين القول ، قال ابن جني : " ومنه جميع باب التقريب ، نحو : اصطبر ، وازدان "[٢] ، وقد سمَّاه بـ(الادِّغام الأصغر) حيث قال : " وأما الادِّغام الأصغر فهو تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه منه من غير إدغام يكون هناك "[٣] ، ويتضح في النقاط الآتية :

**أولاً** – تُبدل الطاء من تاء الافتعال وما تصرف منه إبدالاً مطردًا ، إذا كانت الفاء أحد أحرف الإطباق الأربعة : (الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء) ، كقولك فى (افتعل يَفتعِل افتعالاً) من (الصبر): اصطبر يصطبر اصطبارًا ، ومن (الضرب): اضطرب يضطرب اضطرابًا ، ومن (الظلم): اضطلم يظطلم اضطلامًا ، والأصل : اصتبر يَصْتَبِر اصْتِبارًا ، واضترب يَضْتَرِبُ اضْتِرابًا ، واظتلم يَظْتَلِمُ اظْتِلامًا ، وقولك فى اسم الفاعل منها : مصطبر ، ومضطرب ، ومضطلم ، والأصل : مصتبر ،ومضترب ، ومظتلم.

---

([١]) المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ١١١٠، ١١١١

([٢]) الخصائص١/ ٣٢١ ، وينظر : الأشباه والنظائر في النحو١/ ١٤٧.

([٣]) المصدر السابق٢/ ١٤٣.

وعلة هذا الإبدال : تباعد ما بين هذه الأحرف والتاء ؛ لأنَّ هذه الأحرف مستعلية مطبقة ، والتاء حرف مستفلٌ ، ليس فيه إطباقٌ ، فكرهوا الإتيان بحرفٍ بعد حرفٍ يضاده وينافيه ، فأبدلوا من التاء طاءً ؛ لأنَّهُما من مخرجٍ واحدٍ ، ولتشاكل الطاء ما قبلها من الأحرف في الاستعلاء والإطباق[١] ، " وكان ذلك أعْذَبَ في اللَّفظِ وأخفَّ على اللسان "[٢] .

**ثانيًا** – إذا كانت فاء الافتعال وما تصرَّف منه زايًا قُلبت التاء دالاً ، فتقول في المصدر: (ازْدِجَارٌ ، وازْدِهاءٌ ، وازْدِيانٌ ، وازْدِلافٌ ، وازْدِيارٌ)، والأصل : (ازْتِجَارٌ ، وازْتِهاءٌ ، وازْتِيانٌ ، وازْتِلافٌ ، وازْتِيارٌ)؛ لأنَّها افْتِعَالٌ من الزَّجْر، والزَّهو ، والزِّينة ، والزَّلَف ، والزيارة ، فرفضوا الأصل وأبدلوا من التاء دالاً .

وتقول في الفعل : (ازْدَجَر ، وازْدَهَى ، وازْدَانَ ، وازْدَلَفَ ، وازْدَارَ) ، والأصل : (ازْتَجَرَ ، وازْتَهَى ، وازْتَانَ ، وازْتَلَفَ ، وازْتَارَ) .

وتقول في اسمي الفاعل والمفعول : (مُزدَجِرٌ ، ومُزْدَجَرٌ)، و(مُزْدَهٍ ، ومُزْدَهًى) ، و(مُزْدَانٌ أصله : مُزْدَيِنٌ ، ومُزْدَانٌ أصله : مُزْدَيَنٌ) تحركت الياءُ وانفتح ما قبلها ؛ فقلبت ألفًا ، و(مُزدَلِفٌ ، ومُزْدَلَفٌ) ، و(مُزْدَارٌ أصله: مُزْدَوِرٌ ، ومُزْدَارٌ أصله : مُزْدَوَرٌ) تحركت الواوُ وانفتح ما قبلها ؛ فقلبت ألفًا .

---

(١) ينظر: السابق٢/١٤٤، والتبصرة والتذكرة للصيمرى ٢/٨٥٥، والممتع في التصريف ٢٣٨.

(٢) معجم ديوان الأدب لأبي إبراهيم الفارابي٢/٣٩٥.

والأصل فيهما : (مُرْتَجِرٌ ، ومُزْتَجَرٌ) ، و(مُزْتَهٍ ، ومُرْتَهًى) ، و(مُزْتَانٌ) ، و(مُرْتَلِفٌ ، ومُزْتَلَفٌ) ، و(مُزْتَارٌ) .

وسبب ذلك الإبدال : تباعد ما بين الزاي والتاء ؛ لأنَّ الزاي مهجورةٌ والتاء مهموسة ، والزاي رخوة والتاء شديدة , فقرَّبوا أحد الحرفين من الآخر ؛ ليقرب النطق بهما ، ويحسن اللفظ ؛ فأبدلوا الدال من التاء ؛ لأنها أخت التاء في المخرج والشِّدَّة ، وأختُ الزاي في الجَهر ؛ فقالوا : (ازدجر ، وازدان) ، ومن كلام ذى الرُمّة فيْ بعض أخباره : (هل عندك من ناقةٍ نَزْدارُ عليها مَيًّا؟) ، وأُنْشد لرُؤْبَة : [من الرجز]

قَوْلُكَ أَقْوَالاً مَعَ التَّحْلاَفِ

فيه ازْدِهَافٌ أيَّما ازْدِهَافِ[1]

والغرض من ذلك الإبدال كلّه : تقريبُ الأصوات بعضِها من بعض ، وإصلاح اللفظ ، وهذا قياس مستمِرّ[2] ؛ فتُبدل التاء دالاً في نحو هذا ؛ للتقريب بين الأحرف ، وإصلاح اللفظ في الافتعال وما تَصرَّف منه .

**ثالثًا** – إذا كانت الواو والياء فاءً للافتعال وما تصرَّف منه ، غير مبدلتين من همزة ، فإنَّ النهج القويم للتكلم هو : إبدال فاء الافتعال تاء ، وإدغامها في تاء الافتعال وما تصرَّف منه ، كالماضي ، والمضارع ،

---

(١) البيت في الديوان ٢٨٩/٣، والكتاب ٣٦٤/١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٩١/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٠٩/٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٣٦/٣. يخاطب الشاعر أباه العجاج بأنَّ في أقواله ازدهافًا : عجلة ومسارعة إلى الحلف بالله ﷻ .

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤٠٩/٥، والممتع في التصريف ٢٣٦.

والأمر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، فتقول: اتَّعَدَ ، يَتَّعِدُ ، اتَّعِدْ ، ومُتَّعِد ، ومُتَّعَد ، ومصدرها: الاتِّعَاد ، والأصل : اوْتَعَدَ ، يَوْتَعِدُ ، اوْتَعِدْ ، مُوتَعِد ، مُوتَعَد ؛ لأنها من الوعد . وتقول : اتَّسَر ، يَتَّسِرُ ، اتَّسِرْ ، ومُتَّسِر ، ومُتَّسَر ، ومصدرها : الاتِّسار ، والأصل : ايْتَسَرَ ، يَيْتَسِرُ ، ايْتَسِرْ ، مُيْتَسِر ، مُيْتَسَر؛ لأنها من اليُسْر(١).

وسبب قلب الواو والياء تاءً هنا يرجع إلى أمرين :

أولهما: الابتعاد عن عسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء ؛ لما بينهما من قرب المخرج ومنافاة الصفة ؛ إذ حرف اللين مجهور ، والتاء مهموسة(٢) .

والثاني: أنَّهم لو تركوا فاء الافتعال على حالها ؛ لتلاعبت بها حركات ما قبلها ؛ طلبًا للمجانسة ، فإن كانت بعد كسرة ، نحو : (اوْتَعَدَ) قلبت ياءً ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها ، فيقال : (ايْتَعَدَ) ، وإن كانت بعد فتحة ، نحو : (يَوْتَعِدُ ، ويَيْتَسِرُ) قلبت ألفًا ، فيقال : (يَاتَعِدُ ، ويَاتَسِرُ) ، وإن كانت بعد ضمة ، نحو : (مُيْتَسِر) قلبت واوًا ؛ لسكونها وانضمام ما قبلها ، فيقال : (مُوتَسِر) .

فلما رأوا مصيرها إلى تغيرها لتغير أحوال ما قبلها ، وأنَّها لا تلزم حالة واحدة – أبدلوا منها حرفًا جَلْدًا لا يتغير لما قبله ، ويلزم طريقة

(١) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية ٥٣٣/٢، والتصريح ٧٣٦/٢، وهمع الهوامع ٤٧٦/٣، وشرح الأشمونى ٣٢٩/٤.

(٢) ينظر: التصريح ٧٣٦/٢، وشرح الأشمونى ٣٢٩/٤، ومنحة الجليل ٥٣٣/٢.

واحدة، وهو التاء ؛ ليوافق ما بعده وهو تاء الافتعال وما تفرَّع منه ، فيسهل بعد القلب إدغام التاء فى التاء ؛ ليزول عسر النطق[١] .

***

*

(١) ينظر: التبصرة والتذكرة للصميري٢/٨٤٩، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/١٦١٨، وهمع الهوامع ٣/٤٧٦، ٤٧٧، ومنحة الجليل٢/٥٣٣.

## الوسيلة الرابعة : إدغام المتقاربين

المعنى اللغوي للإدغام إدخال شيء في شيء ، ومن أمثلته قَوْلُهُمْ : (أَدْغَمْتُ اللِّجَامَ فِي فَمِ الْفَرَسِ) ، إِذَا أَدْخَلْتَهُ فِيهِ[١] ، و" الادِّغامُ بالتشديد من ألفاظ البصريين ، والإدْغام بالتخفيف من ألفاظ الكوفيين "[٢] ، وهو في اصطلاح الصرفيين : " رفعُكَ اللسانَ بالحرفين رَفْعةً واحدة ، ووضعُكَ إيَّاه بهما موضعًا واحدًا . وهو لا يكون إلا في المِثْلَينِ أو المُتقارِبَيْنِ "[٣] .

و"هَذَا التَّقْسِيم إِنَّمَا هُوَ بِالنّظرِ إِلَى الأَصْل ، وَإِلا فَلا إدغامَ إِلا إدغام مثلٍ فِي مثله، أَلا ترى أَنَّ المتقاربَ يُقْلَب من جنس الْحَرْف الأَخير ؛ فيؤول إِلَى أَنَّهُ إدغامُ مِثْلٍ فِي مِثْلٍ "[٤] .

والغرضُ من عملية الإدغام : " طلبُ التخفيف ؛ لأنَّهُ ثَقُلَ عليهم التكريرُ والعودُ إلى حرفٍ بعد النطق به ، وصار ذلك ضِيقًا في الكلام بمنزلة الضيق في الخَطْو على المقيَّد ؛ لأنَّهُ إذا منعه القيدُ من توسيع الخَطْو ، صار كأنَّهُ إنّما يُقيّد قَدَمُه إلى موضعها الذي نقلها منه ، فثَقُلَ ذلك عليه ، فلمَّا كان تكريرُ الحرف كذلك في الثقل ، حاولوا تخفيفَهُ بأن يدغموا أحدهما في الآخر ، فيضعوا ألسنتهم على مَخْرج الحرف المكرَّر وَضْعةً واحدةً ، ويرفعوها بالحرفَيْنِ رَفْعةً واحدةً ؛ لئلا ينطقوا بالحرف ، ثُمَّ

---

(١) ينظر : معجم مقاييس اللغة لابن فارس(د غ م)٢/٢٨٥.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش٥/٥١٢.

(٣) الممتع في التصريف ٤٠٣.

(٤) همع الهوامع٣/٤٨٢.

يعودوا إليه"[١]، ولا رَيْبَ أنَّ في تلك العملية إصلاحًا للفظ ، ورِقَّةً في القول.

والحروف المتقاربة هي : " ما قَرُبَ مَخَارجُ بعضِها من بعضٍ ، وهي في الإدغام على ضربين : أحدهما : يجري الإدغامُ فيه ، والآخر : لا يجري.

والذي يجري فيه الإدغامُ نوعان :

أحدهما : يجوز إدغامُ كلِّ واحدٍ من الحرفين في الآخر ، نحو : الدال ، والتاء . والثاني : يجوز إدغامُ أحد الحرفين في الآخر، ولا يجوز إدغام الآخر فيه ، نحو: الراء ، واللام .

فالذي لا يجري فيه الإدغام الألفُ"[٢]؛ " لأنَّها ساكنةٌ أبدًا ، فلا يمكن إدغامُ ما قبلها فيها ؛ لسكونها ، ولا إدغامُها فيما بعدها ؛ لأنَّها ليس لها مِثْلٌ متحركٌ"[٣]، فتدغم فيه .

وقد جاء إدغام المتقاربين في كلام العرب على ثلاثة أنواع :

أحدها – وهو الأصل –: أن تَقْلِبَ الحرفَ الأوَّل إلى لفظِ الثّاني ، ثم تُدْغِمَ ، كقولك: (اضْرِبْ مَّعْنًا)، تَقْلب الباءَ ميمًا ، ثم تُدْغِمُها في ميم مَعْنٍ،

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش٥/٥١٣.

(٢) البديع في علم العربية٢/٦٢٨.

(٣) الكناش في فني النحو والصرف٢/٣٠٦.

وكقوله ﷻ : ﴿ وَقَالَت طَّآئِفَةٌ ﴾[١] ، قَلبْتَ التاءَ طاءً ، ثم أدْغَمْتَها ، وقوله ﷻ : ﴿ ارْكَب مَّعَنَا ﴾[٢] .

والثاني : أن تَقْلِبَ الحرفَ الثاني إلى لفظِ الحرف الأول ، ثمّ تُدْغِم ، نحو : اصَّبَرَ في (اصْطَبَرَ) ، وأصلها : اصْتَبَرَ ، فقلَبْتَ التاءَ صادًا ، وأدْغَمْتَها في الصاد ، ونحو : اظَّلَمَ في (اظْطَلَمَ) ، وأصلها : اظْتَلَمَ ، فقَلَبْتَ التاءَ ظاءً ، ثمّ أدْغَمْتَها في الظاء .

والثالث : أن تَقْلِبَ الحرفين معًا إلى غيرهما ، وتُدْغِم ، نحو : اقْطَعّلاً ، في (اقْطَعْ هِلالاً) ، فقَلَبْتَ العينَ والهاءَ حاءَيْنِ ، ثم أدْغَمْتَ[٣].

وليس إدغام المتقاربين على درجة واحدة ، بل تتفاوت درجته من حيث الحسن والقبح ؛ فـ " أحسن الإدغام في المتقاربين ما كان من حروف الفم ، وما قرُب منها ، وأحسن ما يكون منها فيما كان أشَدَّ تقاربًا ، وأكثرُها حسنًا إذا توالت في الكلمتين خمسةُ أحرفٍ متحركة ، سواء كان الحرفان متقاربين أو متماثلين ، نحو : قَدِمَ رَبَاحٌ ، وجَعَلَ لَكَ ، وما كان أقلَّ تقاربًا ، وأقلَّ متحركاتٍ كان تركُ الإدغامِ فيه أحسن . وأقبحُ الإدغامِ حروف الحلق وما قرُب منها "[٤] .

و" الإدغام إذا كان الأوَّل ساكنًا أحسنُ منه إذا كان الأوَّل متحرّكًا ؛ لأنَّهُ يلزم فيه تغييران : أحدهما: تغيير الحرف بقلبه إلى جنس ما يُدغم

(١) سورة آل عمران – من الآية ٧٢.
(٢) سورة هود – من الآية ٤٢.
(٣) ينظر : البديع في علم العربية٢/٦٢٩.
(٤) المصدر السابق .

فيه، والآخر : تغييره بالإسكان . وإذا كان الأوَّل ساكنًا لا يلزم فيه إلا تغييرٌ واحدٌ ، وهو قلب الأوَّل حرفًا من جنس ما يُدغم فيه "[١] .

وحكم الإدغام في المتقاربَينِ الجواز إذا كان المتقاربان من كلمتين ؛ " لأنَّهُ لا يلتبس إذ ذاك بإدغام المِثلين ؛ لأنَّ الإدغام فيما هو من كلمتين لا يلزم ، بل يجوز الإظهار فيكون في ذلك بيانٌ للأصل .

فإن اجتمع المتقاربان في كلمة واحدة لم يجز الإدغامُ لِمَا في ذلك من اللَّبس بإدغام المِثلين ؛ لأنَّ الإدغام في الكلمة الواحدة لازمٌ . فإذا أدغمتَ لم يبق ما يُستدلُّ به على الأصل ؛ ألا ترى أنَّك لو أَدغمتَ النون من (أَنْمُلَة) في الميم , فقلت : (أَمُّلَة) ، لم يُدْرَ : هل الأصل أنْمُلة أو أمْمُلة ؟ "[٢] .

لكن هناك مواطن جاز فيها إدغام المتقاربين في كلمة ، إذ انعدم فيها اللبس بإدغام المثلين ، وأشبهت المتقاربين من كلمتين ، وهي محصورة ، وقد حدَّدها رضيُّ الدين ، فقال : " اعلم أنَّ إدغام أحد المتقاربين في الآخر في كلمة إذا لم يُلْبِس ليس إلا في أبواب يسيرة، نحو: انْفَعل ، وَافْتَعل ، وَتَفَعَّل ، وتَفَاعَلَ ، وَفَنْعلِلٍ ، نحو : امَّحى ، واسَّمَع ، وازَّمَّل ، وادَّارَك ، وَهَمَّرِشٍ[٣] .

وأما غير ذلك فَمُلْبِس لا يجوز إلا مع شدة التقارب وسكون الأول ، نحو : وَدّ ، وَعِدَّان ، ومع ذلك فهو قليل ، والغالب في إدغام أحد

---

(١) الممتع في التصريف ٤٤٨.

(٢) السابق ٤٥٠.

(٣) الهَمَّرِش : العجوز المسنة .

المتقاربين في الآخر إنما يكون في كلمتين ، وفي انفعل ، وافتعل ، وتَفَعَّل، وتَفَاعَلَ ، وفَنْعَلِل "[١] .

وإدغام المتقاربين في تلك الأبنية المذكورة جائز لا واجبٌ ؛ فلذلك " أُمنَ التباس إدغام المتقاربين في هذه الأبنية بإدغام المِثلين ؛ لأنَّ الإظهار يُبيِّنُ الأصل، كما كان ذلك في الكلمتين "[٢] .

وعملية الإدغام بنوعيها : إدغام المثلين وإدغام المتقاربين بعد جعلهما مثلين – سَمَّاها ابن جني بـ(الإدغام الأكبر)، وقال عنها : " قد ثبت أنَّ الادِّغام المألوف المعتاد إنَّما هو تقريب صوت من صوت, وهو في الكلام على ضربين :

أحدهما : أن يلتقي المثلان على الأحكام التي يكون عنها الادِّغام , فيدَّغم الأول في الآخر .

والأوّل من الحرفين في ذلك على ضربين : ساكن ومتحرك ؛ فالمدَّغم الساكن الأصل كـ: طاء (قطَّع) ، وكاف (سُكِّر) الأوليين , والمتحرك نحو : دال (شدَّ) ، ولام (معتلّ) .

والآخر : أن يلتقي المتقاربان على الأحكام التي يسوغ معها الادِّغام, فتقلب أحدهما إلى لفظ صاحبه فتدَّغمه فيه، وذلك مثل : (ودَّ) في اللغة التميمية , وامَّحى ، وامَّاز ، واصَّبر ، واثَّاقل عنه . والمعنى الجامع لهذا كله : تقريب الصوت من الصوت"[٣] .

---

(١) شرح الرضي على الشافية٣/٢٧٠.

(٢) الممتع في التصريف ٤٥١.

(٣) الخصائص ١٤١/٢، ١٤٢.

وقد عدَّ الإدغام في المتقاربين بعد جعلهما مثلين صورةً من صور إصلاح اللفظ في العربية ، فقال : " ومن ذلك : باب الادِّغام في المتقارب ، نحو : وَدّ في (وَتَد) , ومن الناس "(مَيَّقُولُ) في (مَنْ يَقُولُ) "[١] .

وتلك حقيقةٌ في الواقع اللغوي ؛ فـ" إنَّما وُلِّدَ الإدغامُ في الكلام ؛ لأنَّهم كَرِهوا أنْ يُحرِّكوا اللسانَ بحَرْفَيْنِ من مخرجٍ واحدٍ "[٢] ، أو بينهما تقاربٌ ، و" العربُ تميلُ عن الَّذي يُلزم كلامَها الجَفاءَ إلى ما يُلين حواشِيَه ويُرقُّها . وقد نـزَّهَ الله تعالى لسانَها عمّا يُجْفيهِ ، فلم يَجْعَل في مباني كلامها جيمًا تُجاورُها قافٌ متَّقدِّمةً ولا مُتَأخِّرةً ، أو تُجامِعُها في كلمةٍ ، أو صادٌ أو كافٌ إلا ما كان أعجميًّا أَعْرَبَ ... وهذهِ علَّةُ أبوابِ الإدغامِ ، وإدْخالِ بعضِ الحروفِ في بعضٍ ، وإبْدال بَعْضِها مِن بَعضٍ . وكذلك الأمثلةُ والموازينُ اخْتير منها ما فيه طيبُ اللفْظِ به . وأُهْمِلَ منها ما يَجْفو اللِّسانُ عن النُّطق به إلا مُكْرَهًا ، كالحَرْف الذي يُبتدأ لا يكونُ إلا مُتحرِّكًا، والشَّيءُ الذي تَتَوالى فيه حركاتٌ أربع أو نحو ذلك فَيَسكُنُ بعضُها "[٣].

*****

***

*

---

(١) المصدر السابق ٣٢١/١ ، والأشباه والنظائر في النحو١٤٧/١.

(٢) معجم ديوان الأدب للفارابي١٣٥/٣.

(٣) المصدر السابق٣٩٥/٢ .

## الفصل الثاني : إصلاح اللفظ في التراكيب

تنوعت وسائل إصلاح اللفظ في التراكيب ؛ لتفي بالمراد وفاءً ؛ فرأينا منها الحذف ، والزيادة ، وإيثار قول على قول ، والتقديم ، والتأخير ، والفصل ، والتأكيد ، والإبدال ، ودونك البيان :

### الوسيلة الأولى : (الحذف)

مما تميزت به العربية : أنَّ الحذف فيها يأتي مِعول إصلاحٍ للفظ ، ووسيلة تحسينٍ للعبارة ، وأداة تزيينٍ للبناء ، وقد اتضح لنا ذلك من العناصر الآتية :

**(١) حذف حركة آخر الماضي عند اتصال ضمائر الرفع المتحركة به :**

جعلت العربية الفعل الماضي مبنيًّا على الدوام ، وبناؤهُ على الفتح الظاهر إذا كان صحيح الآخر ، نحو : ضَرَبَ ، ودَحْرَجَ ، وانْشَرَحَ ، واسْتَغْفَرَ ، وعلى الفتح المقدر إذا كان معتل الآخر ، نحو : أَعْطَى ، وأسْرَى ، ورَمَى .

وأمَّا نحو : (ضَرَبْتُ ، وضَرَبْنَا ، والطَّالِبَاتُ خَرَجْنَ) مما اتصل به ضمير رفع متحرك ، وهو : تاء الفاعل ، أو نَا الفاعلين ، أو نون النسوة – فالسكون فيه عارِضٌ أوْجَبَهُ كَرَاهةُ العرب تواليَ أربعة متحركاتٍ فيما هو كالكلمة الواحدة ؛ لأنَّ ضمائر الرفع المتحركة تُعْرَبُ فاعلاً ، والفعل والفاعل كالكلمة الواحدة ؛ لشدة ارتباط أحدهما بالآخر ، ولأنَّهُ لا يمكن استغناء الفعل عن الفاعل أصلاً[١] .

---

(١) ينظر : الخصائص ١/٣٢١، ٣٢٢ ، والكناش في فني النحو والصرف ٢/٦ .

والملحوظ " أَنَّهُم أَجْرَوُا الفاعلَ هنا مُجرى جزءٍ من الفعل ؛ فَكُرِهَ اجتماع الحركات الذي لا يوجد في الواحد . فأسكنوا اللام ، إصلاحًا للفظ ، فقالوا : ضربتُ ، ودخلْنَا ، وخَرَجْتُمْ . نعم وقد كان يجتمع فيه أيضًا خمس متحركات ، نحو : خَرَجْتُمَا ، فالإسكانُ إذًا أشدُّ وجوبًا "[١] .

## (٢) ناصب المفعول معه بعد (مَا ، وكيف) الاستفهاميتين :

لقد قرَّر النحويون أنَّ نصب المفعول معه بما سبق من الفعل وشبهه ، نحو قولك : سِرْتُ وَالنيلَ ، وأنَا سَائِرٌ وَالنِّيلَ .

وقرَّروا أنَّ الرفع بالعطف على المرفوع في قولك : ما أنت وزيدٌ؟ وكيف أنت وزيدٌ؟ هو الجيد؛ لعدم وجود الفعل وما يعمل عمله قبل الواو . قال سيبويه : " والرفعُ أجودُ وأكثر في : ما أنت وزيدٌ "[٢] .

وبعض العرب نصب المفعول معه بعد الواو التي لم تسبق بفعل أو شبهه ، فقالوا : ما أنت وزيدًا ؟ وكيف أنت وزيدًا ؟[٣] .

ومن هنا وُجِدَ القبح ، وانبعث الفسادُ اللفظي ؛ إذ لا يمكن حمل آخر الكلام على أوله ، وهذا ما دفع سيبويه إلى أن يعقد بابًا لبيان هذا الأمر ، ومخرجهم منه ، وحسن تخلصهم ، قال فيه : " هذا بابٌ منه يُضمِرون فيه الفِعْلَ لقبح الكلام إذا حُمل آخِرُه على أوّله ، وذلك قولك : ما لك وزيدًا ، وما شأْنُك وعمرًا . فإنَّما حَدُّ الكلام ههنا : ما شأنُك وشأنُ عمرٍو . فإن حملتَ الكلام على الكاف المضمَرَةِ فهو قبيح ، وإن حملتَه على الشأنِ لم

---

(١) الخصائص ١/٣٢١، ٣٢٢ ، وينظر : الأشباه والنظائر في النحو ١/١٤٧، ١٤٨.
(٢) الكتاب ١/٣٠٩ .
(٣) ينظر : شرح التسهيل ٢/٢٥٨.

يجزْ ... فلما كان ذلك قبيحًا حملوه على الفعل ، فقالوا : ما شأْنُك وزيدًا ، أي : ما شأْنُك وتناولُك زيدًا "[١]، وقال : " ومَنْ قال : ما أنت وزيدًا ، قال: ما شأنُ عبدِ الله وزيدًا . كأَنَّهُ قال : ما كان شأنُ عبدِ الله وزيدًا ، وحمله على كانَ ؛ لأنّ كان تقع ههنا "[٢] .

فوسيلةُ إصلاح اللفظ هاهنا وإزالة القبح هي ادعاء حذف عامل النصب ، وتقديرُه ، وهو فعلٌ مناسبٌ ناصبٌ للمفعول معه ، فـ " النّصب على تقدير : ما تكون أَنْت وزيدًا ، وَكَيف تكون أَنْت وزيدًا ، فأضمروا (كَانَ)؛ لِكَثْرَة دورها فِي الْكَلام "[٣]؛ فـ" قَدَّرُوا الضمير فاعلاً لمحذوف ، لا مبتدأ ، والأصل: ما تكون ، وكيف تصنع ، فلما حُذِفَ الفعلُ وحده بَرَزَ ضميرُه ، وانفصل "[٤] .

(٣) **قولهم** : (**خُذْ رُبْعَ ونِصْفَ ما حَصَل**) :

للنحويين في هذا القول العربي تخريجان ، وكلٌّ تخريجٍ منهما ينطلق من قاعدة مغايرة لقاعدة الآخر ، وفي التخريج الثاني حذفٌ لضميرٍ ؛ اقتضاه إصلاح اللفظ ، وهاك البيان[٥] :

التخريج الأول : أنَّهُ من قبيل حذف المضاف إليه من الكلام ، ونية ثبوت لفظه ، وقد ترتب على ذلك بقاء إعراب المضافِ ، وترك تنوينه كما كان في حال الإضافة ، وأكثر ما يكون ذلك الحذف إذا عُطِفَ على

---

(١) الكتاب ١/٣٠٧.

(٢) المصدر السابق ١/٣٠٩.

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب ١/٢٨٣.

(٤) أوضح المسالك ٢/٢١٠.

(٥) ينظر : التصريح ١/٧٣٠.

المضاف اسم عامل في مثل المضاف إليه المحذوف ، كقولهم : (خُذْ رُبْعَ ونِصْفَ ما حَصَلَ) ، والأصل : خُذْ رُبْعَ ما حَصَلَ ونِصْفَ ما حَصَلَ ، فحذفوا (ما حَصَلَ) الأول ؛ لدلالة (ما حَصَل) الثاني عليه ، وأبقوا المضاف الأول ، وهو (رُبْع) على حاله فلم ينوَّن ؛ لأنَّ المضاف إليه منويٌّ لفظُهُ ، وعطف عليه (نِصْفَ) ، وهو اسم مضاف عامل في (ما حَصَلَ) الجر ؛ لأنَّهُ مضافٌ إليه ، و(ما حَصَلَ) المذكور مثل (ما حَصَلَ) المحذوف لفظًا ومعنًى .

التخريج الثاني : أنَّهُ من باب الفصل بين المضاف والمضاف إليه، والأصل : خذ رُبْعَ ما حَصَلَ ونِصْفَهُ ، ثم أُقْحِمَ (ونِصْفَهُ) بين المضاف والمضاف إليه ، فصار : خُذْ رُبْعَ ونِصْفَهُ ما حَصَلَ ، ثم حذفت الهاء ؛ إصلاحا للفظ ، فصار : (خُذْ رُبْعَ ونِصْفَ ما حَصَلَ) ، ومثل هذا الفصل عند سيبويه والجمهور لا يجوز إلا في الشعر[١]؛ لأنَّ " الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيحٌ ، لأنّهما كالشيء الواحد ، فالمضافُ إليه من تمامِ المضاف ، يقوم مقامَ التنوين ويُعاقِبُه ، فكما لا يحسُن الفصلُ بين التنوين والمنوَّنِ ، كذلك لا يحسن الفصل بينهما"[٢] .

فموطن الإصلاح هنا كلمة (نصف) الواقعة مضافًا ، والمضاف إليه ضمير الغائب المحذوف منها ؛ لقصد رفع القبح ، وإلقاء الزينة ، وإصلاح اللفظ .

---

(١) ينظر : الكتاب ١/١٧٦، ١٧٧.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٩، ٢٠.

**(٤) جمع فعْلة على فعلات** :

لقد قالت العرب في جمع تَمْرة وبُسْرة ونحوهما : تَمَرات وبُسَرات ، فحذفت تاء التأنيث من المفرد ، وكرهت إقرارها حين الجمع ، فلم تقل : تَمرتات وبُسرتات ؛ تناكرًا لاجتماع علامتي تأنيث في لفظ اسمٍ واحدٍ ؛ إذ التاء في علامة الجمع دالة على التأنيث . قال ابن الأثير : " فتُحْذَف في الجمع ؛ كيلا يجتمع في الاسم علامتا تأنيث ، ولأنّ الطّارئ يزيل حكم الثّابت ، ولأنّه يحصل من الثانية ما يحصل من الأولى ، ولا بالعكس ، فتقول في مسلمة وقائمة : مسلمات وقائمات ، وكان الأصل مسلمتات وقائمتات "[١] .

فحذفت تاء التأنيث في الجمع لإصلاح اللفظ ؛ لأنَّها في المعنى مقدرة منوية ليس غير ، ألا تراك إذا قلت : تَمَرات – لم يعترض شكٌّ في أنَّ الواحدة منها تمرة ؛ فالعناية إذًا في الحذف إنَّما هي بإصلاح اللفظ ؛ إذ المعنى ناطق بالتاء ، مقتضٍ لها ، حاكم بموضعها [٢] .

**(٤) علة حذف النون من اسم الفاعل المقترن بـ(أل) المضاف إلى الضمير** :

ذهب سيبويه والأخفش وأبو علي الفارسي إلى أنَّ هاء الضمير وكافه وياءه المتصلات باسم الفاعل المفرد ، في نحو : (الضَّارِبُهُ ، والضَّارِبُكَ ، والضَّارِبِي) في موضعِ نصبٍ ، والدليل على ذلك أنَّ الظاهر إذا

---

(١) البديع في علم العربية ١٠٢/٢.

(٢) ينظر : الخصائص ٣١٤/١، ٣١٥، والأشباه والنظائر في النحو ١٤٣/١، ١٤٤.

وقع هاهنا كان منصوبًا ، ولم يجز فيه الجرُّ[١]؛ لأنَّ اسم الفاعل المقترن بـ(أل) يعمل عمل فعله مطلقًا ، من حيث التعدي واللزوم ، و(ضَرَبَ) فعلٌ متعدٍّ ، و(الضَّارِبُ) اسم فاعلٍ منه ؛ ولذا تقول : (الضاربُ خالدًا مذمومٌ) ، وتقول : (الضَّارِبُهُ ظالمٌ) ، و(الضَّارِبُكَ ملومٌ) و(الضَّارِبِي مُجرمٌ) .

والضمير المتصل باسم الفاعل المثنى والمجموع المقترن بـ(أل) ، نحو : (الضَّارِبَاك ، والضَّارِبُوهُ) ليس بلازمٍ عند سيبويه كَوْنُهُ في موضع نصبٍ ، بل يجوز كَوْنُهُ في موضع جرٍّ ، وهو المختار عنده ، وهذا هو مفهوم قوله : " وإذا قلتَ : هم الضاربوك وهما الضارباك ، فالوجه فيه الجرُّ ؛ لأنَّك إذا كَفَفْتَ النونَ من هذه الأسماءِ في المظهر كان الوجهُ الجرَّ " [٢] بالإضافة .

لكنَّ هذا الضمير في موضع نصبٍ على المفعولية عند أبي علي الفارسي ، كما كان في (الضاربه ، والضاربك ، والضَّارِبِي) ، فموضعه في نحو : (الضَّارِبَاك ، والضَّارِبُوهُ) نصبٌ أيضًا ، كما يكون في موضع نصبٍ لو ثبتت النونُ ؛ لأنَّ المعنى معنى المنصوب ، وإن كان هذا الضمير قد عاقب النونَ في التثنية والجمع ، ولم يعاقب في المفرد نونًا[٣] .

وفي علة حذف النون عند وجود الضمير قولان :

---

(١) ينظر : الكتاب ١/١٨٧، والمسائل البصريات٢/٨٦١ ، وشرح الكافية الشافية٢/٩١٥، والتذييل والتكميل١٠/٣٤٦، وتمهيد القواعد٦/٢٧٥٥.

(٢) الكتاب ١/١٨٧.

(٣) ينظر : المسائل البصريات ٢/٨٦١.

**أولهما** : قول سيبويه وموافقيه[١]، وهو أنَّ إضافة اسم الفاعل المثنى أو المجموع المقرون بـ(أل) إلى الضمير المتصل تقتضي حذف النون منه على سبيل اللزوم ؛ لأنَّ النون والضمير المتصل يتعاقبان على أواخر تلك الأسماء ، ولا يجتمعان فيها ، فالضمير المتصل لا يُتكلّم به وحده حتّى يكون متّصِلاً بفعلٍ قبله أو باسم مستتر فيه ضمير ، فصار كأنَّ ُه النونُ في آخر الاسم ؛ لأنَّها لا تكون إلاَّ زَائدةً ، ولا تكون إلاّ في أَواخر الكلمات .

فتعاقب الضمير المتصل والنون في آخر تلك الأسماء لَزِمَ لـ " كراهية أن يجتمع في آخر الاسم هاتان الزيادتان ، فاكتفي بإحداهما عن الأخرى ، لمَّا صارتا كشيئين من جنس واحد "[٢] .

وقَرَّرَ ابنُ يعيش تلك العلةَ ووضَّحها حين قال : " وإنّما لزم حذفُ التنوين والنونِ مع علامةِ المضمر المتّصِل ؛ لأنَّ علامةَ المضمر غيرُ منفصِلةٍ من الاسم الذي اتَّصلت به ، ولا يُتكلَّم بها وحدَها ، وهي زائدةٌ ، ومحلُّها آخِرُ الكلمة ، كما أنّ النون والتنوين كذلك . فلمّا كان بينهما هذه المُقارَبةُ ، تَعاقَبا ، فلم يُجمَع بينهما لذلك "[٣]، وقال : " وحكْمُ المضمر أن يُعاقِب النونَ والتنوينَ ؛ لأنّهُ بمنزلتهما في الاتِّصال والضَّعْفِ "[٤] .

---

(١) ينظر : الكتاب ١٨٨/١، وشرحه للسيرافي ٤٥/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٦/٢.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٥/٢ .

(٣) شرح المفصل ١٣٦/٢.

(٤) المصدر السابق .

**والثاني** : قول أبي علي الفارسي ، وهو أنَّ علة حذف نون التثنية والجمع من اسم الفاعل المذكور عند وجود الضمير هي إصلاح اللفظ ، فقد قال : " وإنَّما حُذِفَت النُّونُ لإصلاح اللفظ ، حيث كانت زيادةً لا تنفصل من الاسم ، فكانت علامة الضمير أيضًا في معناها ، من حيث لم تنفصل عن الكلمة .

فلَمَّا اشتبها في هذا الوجه ، وكانتا زيادتين لم يجتمعا في موضعٍ واحدٍ ، فحُذف الأول كما يُحذف الساكن الأول حيث يُحذف لالتقاء الساكنين ، فيكون التقدير فيه –وإن حُذف من اللفظ– الإثبات ، فكذلك يكون التقدير بالنون الثبات . وإذا كان كذلك كان منتصبًا "[1] .

(٥) **تقدير الخبر في قولهم** : (**ضَرْبِي زيدًا قائمًا**) :

من مواطن حذف خبر المبتدأ وجوبًا في العربية : إذا كان المبتدأ مصدرًا صريحًا عاملاً في اسمٍ مُفَسِّرٍ لصاحب الحال التي لا يصح كونها خبرًا عن المبتدأ المذكور ، نحو : ضَرْبِي زَيْدًا قائمًا ، فـ(ضَرْبِي) مبتدأ ، وهو مصدرٌ مضافٌ إلى فاعله ، ونَصَبَ (زَيْدًا) مفعولاً به ، و(قائمًا) حال من الضمير في (كان) التامة المقدرة يُفسره (زَيْدًا) ؛ لأنَّ الضمير عائد إليه، وهذه الحال لا تصلح أن تكون خبرًا عن المبتدأ ؛ لأنَّ الْخَبَرَ وصفٌ للمبتدأ في المعنى ، والضَّرْبُ لا يوصف بالقيام .

فالخبر محذوفٌ وجوبًا ؛ لسَدِّ الحال مَسَدَّهُ ، ولذلك فتلك الحال واجبة الذكر ، ولا يُستغنى عنها مع كون الحال فضلةً ، وتقدير الخبر عند سيبويه والجمهور : (ضَرْبِي زَيْدًا إذا كان قائمًا) إن أردت الاستقبال ، وإن

---

([1]) المسائل البصريات ٨٦١/٢ ، ٨٦٢.

أردت المضي فالتقدير : (ضَرْبِي زَيْدًا إذْ كان قائمًا) ، فحذف الظرف و(كان) التامة مع مرفوعها ، وهو الضمير الذي فَسَّرَهُ (زَيْد) ، وهو صاحب الحال[١] .

وهذا القول كلام تامٌّ من جهة المعنى ؛ لأنَّ المعنى إذا أريد المضي : (ضربتُ زيدًا قائمًا) ، وإذا أريد الاستقبال : (أَضْربُ زيدًا قائمًا) ، ولكِنَّهُ يحتاج إلى إصلاح اللفظ ؛ والسبب : كون المبتدأ (ضربي) بلا خبر ، ويتحقق إصلاحه بتقدير الخبر محذوفًا وجوبًا ؛ لسد الحال مسدَّهُ ؛ ولذا لا يستغنى عن تلك الحال .

وهذا ما قرَّره ابن يعيش بقوله : " وأمّا قولهم : (ضَرْبِي زيدًا قائمًا) ، فهي مسألة فيها أدْنَى إشكال يحتاج إلى كَشْفٍ ؛ وذلك أنَّ المعنى : ضربتُ زيدًا قائمًا ، أو أضْربُ زيدًا قائمًا ، فالكلامُ تامٌّ باعتبارِ المعنى ، إلا أنَّهُ لا بدَّ من النَّظَر في اللفظ ، وإصلاحِه لكونِ المبتدأ فيه بلا خبر ، وذلك أنّ قولك : (ضَرْبِي) مبتدأٌ ، وهو مصدر مضافٌ إلى الفاعل ، و(زيدًا) مفعول به ، و(قائمًا) حالٌ ، وقد سدّ مسدَّ خبرِ المبتدأ"[٢] .

ولا يصِحُّ أن يكون الحالُ خبرًا فيرتفعَ ؛ لأنَّ الخبرَ المفردَ وصفٌ للمبتدأ في المعنى ، والمصدر (ضَرْبِي) لا يُوصَف بالقيام .

ولا يصحُّ أن يكون (قائمًا) حالاً من (زيدًا) ؛ لأنَّهُ لو كان حالاً منه ، لَكان العاملُ فيه المصدرَ الذي هو (ضربي) ؛ لأنَّ العامل في الحال هو العاملُ في صاحب الحال . ولو كان المصدرُ عاملاً فيه لكان من صلته ،

---

(١) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك ١/٤٨٨، ٤٨٩، والتصريح ١/٢٢٨، ٢٢٩.
(٢) شرح المفصل ١/٢٤٣.

وإذا كان من صلته لم يصِحّ أن يسدّ مسدَّ الخبر ؛ لأنّ السادَّ مسدَّ الخبر حُكْمُه حكمُ الخبر ، فكما أنَّ الخبر جزءٌ غيرُ الأوّل حصلت به الفائدة ، فكذلك ما سدَّ مسدَّهُ ينبغي أن يكونَ غيرَ الأول .

وإذا كان الأمرُ كذلك كان العاملُ في الحال (كان) المقدرة التامة ، وفيها ضمير مستتر يُعرب فاعلاً يعود إلى زيدٍ ، وهو صاحبُ الحال ، والخبرُ ظرفُ زمانٍ مقدَّرٌ(إذْ ، أو إذا) مضافٌ إلى الجملة الفعلية من الفعل والفاعلِ ، والتقديرُ : (ضَرْبِي زيدًا إذْ كان قائمًا) إذا أُريد المُضِيُّ ، و(ضَرْبِي زيدًا إذا كان قائمًا) إذا أُريد المستقبلُ [١] .

والأخفش وابن مالك يقدران الخبر مصدرًا مضافًا إلى صاحب الحال ، فيقولان في نحو (ضَرْبِي زَيْدًا قائمًا) : ضَرْبِي زَيْدًا ضَرْبُهُ قائمًا ؛ لقلة الحذف مع صحة المعنى[٢] .

وفاضل ابن مالك بين هذين الرأيين في التقدير ، فقال : " الثاني أقل حذفًا مع صحة المعنى ؛ فكان أولى . وإنَّما قلتُ : إنَّ الثاني أقل حذفًا ، لأنَّهُ لم يحذف فيه إلا خبر مضاف إلى مفردٍ ، والأول حُذِفَ فيه خبرٌ ، ثم نائبٌ عن الخبر مع فعل وفاعل ؛ لأنَّ الأصل فيه عند من يراه : ضربي زيدًا مستقرٌّ إذا كان قائمًا . وأيضًا فإنَّ الثاني حُذِفَ فيه خبرٌ عاملٌ بقي معموله ، ودلالة المعمول على عامله قويةٌ ، والوجه الأول بَقِيَ فيه بعد الحذف معمولُ عاملٍ أضيف إليه نائبٌ عن الخبر الأصلي الذي هو (مستقرٌّ)، فضعفت الدلالةُ ؛ لبعد الأصل ، وكثرة الوسائط . وأيضًا فإنَّ

---

(١) ينظر : المصدر السابق ١/٢٤٤.

(٢) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك١/٤٨٨، ٤٨٩، والتصريح١/٢٢٨، ٢٢٩.

الحاذفَ على الوجه الثاني أبينُ عذرًا في الحذف ؛ لأنَّ المحذوف لفظه مماثلٌ للفظ المبتدأ ، فيستثقل لذلك ، ويقوى الباعث على الحذف"[١] .

***

## الوسيلة الثانية : (الزيادة)

تأتي زيادة بعض الحروف لغرض تحسين الكلام ، وإصلاح اللفظ ، وقد تحمل معه غرضًا آخر ، ومن مواطن ذلك ما يأتي :

(١) **زيادة الفاء في (فَقَطْ) و(فَحَسْبُ)** :

إنَّ صورة (فَقَطْ) صورة الكلمة الواحدة ، لكنها في حقيقة الأمر كلمتان : حرف ، واسم .

أما الحرف فـ(الفاء) ، وأما الاسم فـ(قَطْ) بمعنى حسب ، ولم تسمع من العرب إلا مقرونة بالفاء .

ولقد جاء في (فقط) ثلاثة أقوال :

أحدها : أنَّ الفاء زائدة لتزيين اللفظ ، وقط بمعنى حسب ، وهو (كافٍ)، فمعنى : أخذت درهمًا فقط : أخذت درهمًا فحسب .

وتُعرب نعتًا أو حالاً ؛ فمثال النعت قولك : (حضر طالبٌ فقط) ، فالفاء زائدة لتزيين اللفظ ، وقط : نعت لـ(طالب) ، وهو اسم بمعنى (حسب) مبني على السكون في محل رفعٍ ؛ ومثال الحال قولك : (سافر خالدٌ فقط) ، فالفاء زائدة لتزيين اللفظ ، و(قط) : حال من (خالد) ، وهو اسم بمعنى (حسب) مبني على السكون في محل نصبٍ .

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٢٨٠.

والثاني : أنَّ الفاء واقعة في جواب شرط مقدر ، و(قَطْ) مبنية على السكون في محل رفعٍ ، خبرٌ لمبتدأ محذوف ، فالتقدير في قولك : (حضر طالبٌ فقطْ ، وسافر خالدٌ فقطْ) : إنْ عرفت هذا فهو حسبك ، أي : فهو كافيك .

والثالث : أنَّ الفاء في جواب شرط مقدر ، و(قَطْ) اسم فعل مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، بمعنى : انْتَهِ ، أي : إنْ عرفت ذلك فانته عن طلب غيره[١]، والتقدير في قولك : (حضر طالبٌ فقطْ ، وسافر خالدٌ فقطْ) : إنْ عرفت هذا فانْتَهِ عن طلب غيره .

قال التفتازاني : " فَقَطْ : من أسماء الأفعال بمعنى : اِنْتَهِ ، وكثيرًا ما يُصَدَّرُ بالفاء تزيينًا للّفظ ، وكأنّه جزاء شرط محذوف "[٢] ، ويرد على كلامه أنّ الفاء الواقعة في جواب الشرط ليست للتزيين ، بل هي من حروف المعاني ، ففيه منافاة ، ويُجابُ بأنّ الشرط المحذوف إنّما يُعتبرُ لإصلاح الفاء المذكورة للتزيين ، وليس في المعنى داعٍ إلى اعتبار الشرط المحذوف ، فذكر الفاء لتزيين اللفظ فيه تقوية لجانب المعنى لرعاية جانب اللفظ[٣] .

ولـ(حَسْبُ) في العربية استعمالان :

أحدهما : أن تكون بمعنى اسم الفاعل (كافٍ) ؛ فلا تتعرف بالإضافة، وتستعمل استعمالَ الصفاتِ ، فتكون نَعْتًا لنكرة ، كـ: مَرَرْتُ برجُلٍ

---

(١) ينظر : حاشية الصبان ١/١٧٦، ١٧٧ ، وحاشية الخضري ١/ ٨٣ ، والنحو الوافي ١/ ٤٢٢ .

(٢) المطول ١٥ .

(٣) ينظر : الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة لابن عابدين ص ٤٨.

حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ ، أي : كافٍ لك عن غيره ، وتكون حالاً لمعرفة ، كـ: هذَا عبدُ الله حَسْبَكَ مِنْ رَجُلٍ ، واستعمالَ الأسماء ، فتكون مبتدأ ، نحو : ﴿ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[١]، و﴿ حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ ﴾[٢] ، وبِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ ، وتكون خبرًا ، نحو : ﴿ هِيَ حَسْبُهُمْ ﴾[٣] ، وتكون اسمًا لـ(إنَّ) ، نحو : ﴿ فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ ﴾[٤] .

وبهذا الاستعمال يُرَدُّ على مَنْ زعم أنَّها اسمُ فِعْلٍ ؛ فإنَّ العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال باتفاقٍ .

والثاني : أن تكون بمنزلة (لا غير) في المعنى ، فَتُسْتَعْمَل مُفْرَدةً (غير مضافة)، وتلازم الوصفية أو الحالية أو الابتدائية ، والبناء على الضم ، تقول : رأيتُ رَجُلاً حَسْبُ ، ورأيتُ زيدًا حَسْبُ ، وتقول : قَبَضْتُ عَشَرَةً فحسبُ ، والمعنى : رأيتُ رجلاً لا غير ، ورأيتُ زيدًا لا غير ، وقبضتُ عشرةً ، فحسْبُ العشرةِ مقبوضٌ .

ولكنَّها إذا جاءت مبتدأ فلا بد من وجود شرط لاستقامة ذلك الوجه فيها ، وهو اقترانها بالفاء الزائدة ؛ لتزيين اللفظ ، وتحسين القول ، كما تدخل على قَطْ في قولك : قبضتُ عشرةً فقطْ[٥] .

---

(١) سورة الأنفال – من الآية ٦٤ .

(٢) سورة المجادلة – من الآية ٨ .

(٣) سورة التوبة – من الآية ٦٨.

(٤) سورة الأنفال – من الآية ٦٢.

(٥) ينظر : التصريح ٧٢٣/١، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان٢٦٨/٢، ٢٧٠ .

فـ(حسْبُ) المقترنة بالفاء الزائدة لتزيين اللفظ مبنية على الضم في محل رفعٍ ، مبتدأ محذوف الخبر ، ويجوز العكس بشرط حذف الفاء ، فتكون مبنية على الضم في محل رفعٍ ، خبرٌ لمبتدإ محذوفٍ ، فتقول : قرأتُ خمسةَ كتبٍ ، حَسْبُ . والتقدير : هي حَسْبُ (لا غير) .

(٢) **زيادة اللام في نحو قولهم** : (**لا أبا لك**) :

مما قرَّره أئمةُ النحو أنَّ للعرب في استعمال قولهم : (لا أبا لك) وما أشبهه ثلاثة أوجه :

أحدها – وهو المشهور الوارد على القياس – : أن يقال في اسم (لا) النافية للجنس إذا كان أبًا أو أخًا : (لا أبَ لَهُ ، ولا أخَ لَك) ، كما قال نَهَارُ بن تَوْسِعة اليَشكُريّ : [من الوافر]

أَبِي الإِسْلامُ لا أَبَ لِي سِوَاهُ * إِذَا افْتَخَرُوا بقَيْسٍ أَوْ تَمِيمِ[1]

بِحَذْف الألف من (أب ، وأخ) ، وَهذا هُوَ القياس ؛ فكلاهما اسم مفردٌ لـ(لا) مبنيٌّ على الفتح ، ولامات بابهما محذوفة فِي حال الإِفْرَاد ، وكلٌّ من (له، ولك، ولي) خبر (لا) .

وَالْوَجْه الثَّانِي : (لا أَبَا له ، ولا أخا لَك) بِإِثْبَات الألف ، وهو مخالف للقياس ، وَفِي توجيهه ثَلاثَة أقوال :

١ – أَنَّهُ جَاءَ على لُغَة القصر ، وهي التزام الألف فِي كلّ حَال ، والإعراب بحركات مقدرة على الألف ، كالاسم المقصور .

٢ – أَنَّ الألفَ نشأت عَن إشباع فَتْحة الْبَاء والخاء .

---

(١) البيت في الكتاب ٢٨٢/٢، وشرح المفصل لابن يعيش٩٩/٢، ١٠١، وشرح التسهيل٥٩/٢، وهمع الهوامع٥٢٥/١ .

وعلى هذين القولين يكون (له ، ولك) خبر (لا) .

٣ – أنَّ (اللام) زائِدَةٌ و(أَبا) مُضَافٌ إِلَى الهاء ، و(أخا) مضافٌ إلى الْكَاف ، ولامُهُما ترجع فِي حال الإِضَافَة ، و(لا) النافية للجنس لا تعْمل فِي المعارف ، وَقد عملت هُنَا ؛ فَوَجَبَ أَن تكون اللام مبطلةً للإضافة ، وعلى هذا القول يكون خبر (لا) مقدرًا .

والوجه الثَّالِث : (لا أباه، لا أخاك) بِحَذْف اللام ، وَهو أبعدُ الأوجه عَن الْقيَاس ، ومحله الضرورة ، وَوجهه : أنَّه حذف (اللام) ، وَهُوَ يريدها ؛ فَهِيَ فِي حكم الثابت الملفوظ بِهِ[١]، "وإن كانت – إذا أُتِيَ بها – مقحمةً زائدةً ؛ لأنَّهم لمَّا استعملوها في حال الإضافة إصلاحًا للفظ ، ورفضوا ترْكَ الإتيانِ بها – وإن كان الأصل – صار الإتيانُ بها كأنَّهُ الأصلُ "[٢] .

وقد كثر في الكلام مخالفة القياس ، وهو الوجه الثاني ، فقالوا : لا أبا لك ، ولا أخا له ، ولا غلامَيْ لك ، وقال الراجز على لسان ضَبٍّ يُخاطب ولده الْحِسْل :

**أهَدَمُوا بَيْتَكَ لا أبَا لَكَا**

**وَزَعَمُوا أنَّكَ لا أخَا لَكَا**

**وَأنَا أمْشِي الدَّأَلَى حَوَالَكَا**[٣]

والغرض من زيادة اللام هنا يتمثل في أمرين :

---

(١) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١/٢٤٠، ٢٤١، والتذييل والتكميل ٥/٢٥٣.

(٢) التذييل والتكميل ٥/٢٧٠.

(٣) الأبيات في الكتاب ١/٣٥١، وشرح التسهيل لابن مالك١/٦٥، ٢/٦٠، والتذييل والتكميل٥/٢٥٤، وتمهيد القواعد٣/١٤١٢.

**أحدهما** : تبيين الإضافة ؛ إذ الإضافة بمعنى اللام ، وتوكيدها[١] ؛ لأنَّ الاسم مع وجود اللام كأنَّهُ أُضِيف مرتين ، قال ابن السراج : " وإنَّما يجوز في اللام وحدها أن تُقحم بين المضاف والمضاف إليه ؛ لأنَّ معنى الإضافة معنى اللام , ألا ترى أنَّك إذا قلتَ : (غلامُ زيدٍ) فمعناه : غلامٌ لزيدٍ , فدخول اللام في هذا يُشبه قولهم : (يا تيمَ تيمَ عَدِيّ) أكَّدَ هذه الإضافةَ بإعادة الاسم , كما أكَّدَ ذلك بحرف الإضافة , فكأنَّهُ قد أضافه مرتينِ "[٢] ، وقال ابن جني : " وقد زيدت اللام الجارة مؤكِّدةً للإضافة ، نحو قولهم : (لا أبا لك) ، و(لا يَدَيْ لك بالظلم) ، أي : لا أباك ، و : لا يديك "[٣] .

فهذه اللام تلحق زائدةً بين المضاف والمضاف إليه ؛ تبيينًا لمعنى الإضافة وتوكيدًا ، نحو : (لا أبا لك) ، و(لا أبا لزيد) ، فـ(أبا) منصوب بـ(لا) ، واللام مُقحمة ، وهي معتدٌّ بها من وجه دون وجه .

فالاعتداد بها من جهة أنَّها هَيَّأت الاسم ، لتعمل (لا) فيه ؛ إذ لا تعمل إلا في نكرةٍ ، فاللام مزيلة لصورة الإضافة ، وعدم الاعتداد بها من جهة ثبات الألف في (أب) ؛ فهو اسم (لا) معرب منصوب وعلامة نصبه الألف ، وإنَّما يعرب إذا كان مضافًا أو شبيهًا بالمضاف ، هذا مذهب سيبويه والجمهور[٤] .

---

(١) ينظر : المقتضب ٣٧٤/٤.

(٢) الأصول في النحو ٣٨٩/١.

(٣) سر صناعة الإعراب١٤/٢.

(٤) ينظر : إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي٢٨١/١، والتصريح بمضمون التوضيح٣٤٤/١.

**والآخر** : إصلاح اللفظ ، وتحسين القول في رأي ابن هشام وأبي حيَّان ؛ فلمَّا كان كل من الأب والأخ والغلام ونحو ذلك إذا أُضيف إلى معرفة في غير باب (لا النافية للجنس) تَعرَّف بها استقبحوا دخول (لا) عليه ؛ لأنَّ عملها في النكرات ، فلم يُدخلوها إلا بعد إقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه إصلاحًا للفظ ، فتأتي تلك الأسماء في اللفظ على صورة غير المضاف وإن كان مضافةً في التقدير ، فاللامُ معتدٌّ بها من جهة أنَّها هَيَّأت الاسم لعَمَل (لا) فيه ، وغير معتدٍّ بها من جهة أنَّها لم تمنع الإضافةَ بدليل إثبات الألف التي لا تلحق الأب والأخ في حال نصبهما في فصيح الكلام إلا في حال الإضافة[١] .

فتلك اللام الداخلة بين المضاف والمضاف إليه غير مغيرة حكم الإضافة ، ولا مزيلة معناها ، ولا مصاحبة للتنوين ، والدليل على أنَّ ما قبل اللام مضاف إلى ما بعدها ، وأنَّ اللام لم تغير معنى الإضافة : أنَّ الألف في قولهم : (لا أبا لك) إنَّما ثبتت في الأب حال النصب إذا كان مضافًا ، كقولك : (رأيتُ أباك) ، ولو لم يكن مضافًا إلى ما بعد اللام لم تثبت فيه الألف ، وكذلك قولهم : (لا غلامَيْ لك) إنَّما حذفت منه نون التثنية ؛ لتقدير إضافته إلى الكاف ، ولولا ذلك لثبتت النون ؛ لأنَّ نون التثنية إنَّما تُحذف للإضافة[٢] .

وقد عَقَدَ ابن جني بابًا في التقديرين المختلفين لمعنيين مختلفين ، وقال في مستهله : " هذا في كلام العرب كثيرٌ فاشٍ ، والقياس له قابلٌ

---

(١) ينظر : التذييل والتكميل ٥/ ٢٦٤، والأشباه والنظائر في النحو ١/١٥١.

(٢) ينظر : اللامات لأبي القاسم الزجاجي ص ١٠٠.

مسوّغٌ "[١] ، وعَدَّ من صوره : اللام الداخلة في النفي بـ(لا النافية للجنس) بين المضاف والمضاف إليه قائلاً : " ومثل ذلك قولهم : (لا أبا لك) ، فههنا تقديران مختلفان لمعنيين مختلفين . وذلك أنَّ ثبات الألف في (أبا) من (لا أبا لك) دليلُ الإضافة ، فهذا وجهٌ . ووجهٌ آخر أنَّ ثبات اللام وعمل (لا) في هذا الاسم يُوجب التنكير والفصل . فثبات الألف دليل الإضافة والتعريف ، ووجود اللام دليل الفصل والتنكير "[٢] .

(٣) **زيادة الباء لزومًا في أسلوب التعجب** :

التركيب الثاني من تركيبي التعجب القياسي : (أَفْعِلْ بِهِ!) ، نحو قولك : (أَحْسِنْ بِسعيدٍ!)، وقد أجمع النحويون على فعلية (أَفْعِلْ) ؛ لأنَّهُ على صيغةٍ لا تكون إلا للفعل ، ومذهب البصريين أنَّ لَفْظَ (أَفْعِلْ) لفظُ الأمر ، ومعناه : الخبر ، فمعنى (أَحْسِنْ) ومعنى (أَحْسَنَ) واحدٌ من حيث إفادة التعجب ، وهو في الأصل فِعْلٌ ماضٍ على صيغة (أَفْعَلَ)، وهمزته للصيرورة ، فمعناه : صار ذا كذا ، كـ(أَغَدَّ البعيرُ) بمعنى : صار ذا غُدَّةٍ ، فأصل (أَحْسِنْ بِسَعيدٍ) : أَحْسَنَ سَعيدٌ ، ومعناه : صَارَ ذَا حُسْنٍ ، ثم غُيِّرَتِ الصيغةُ من صيغة الماضي إلى صيغة الأمر عند إرادة إنشاء التعجب ؛ ليوافق التغييرُ اللفظيُّ تغييرَ المعنى من الخبر إلى الإنشاء ، فصار المثال (أَحْسِنْ محمدٌ) بالرفع ، فَقَبُحَ إسنادُ لفظ صيغةِ الأمر إلى الاسم الظاهر ؛ لأنَّ صيغةَ الأمر لا ترفع الاسم الظاهر ، فزيدت الباء في الفاعل ؛ ليصير

---

([١]) الخصائص ١/ ٣٤٢.

([٢]) السابق ١/ ٣٤٣.

على صورة المفعول به المجرور بالباء ، كـ: (امْرُرْ بِسعيدٍ)[١] .

فكان القبح المذكور سبب التِزَامِ زيادة الباء في ذلك التركيب ؛ صونًا للفظ عن هذا القبح ، وتزيينًا لصورته ، وإصلاحًا لشأنه ؛ ولذلك لا تحذف هذه الباء إلا مع (أَنْ، وَأَنَّ) ؛ لاطراد حذف الجار معهما ، كقول الشاعر : [من الطويل]

وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا * وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا[٢]

ومما قرره ابن هشام أَنَّ زيادة الباء في الفاعل وَاجِبَةٌ وغالبةٌ وضرورةٌ ، فالزيادة " الواجبة فِي نَحْو : (أَحْسِنْ بزيدٍ) فِي قَول الْجُمْهُور : إِنَّ الأَصْل أَحْسَنَ زيدٌ ، بِمَعْنى : صَار ذَا حسن ، ثمَّ غيّرت صِيغَة الْخَبَر إِلَى الطّلب ، وزيدت الْبَاء إصلاحًا للفظ "[٣]، وقال : " وزيدت الْبَاء فِي الْفَاعِل لإِصْلاح اللَّفْظ ؛ فَمن ثمَّ لَزِمت هُنَا "[٤] .

---

(١) ينظر : اللمع في العربية ١٣٧، والتذييل والتكميل ١٠/١٨٦، والتصريح ٢/٦٠، ٦١.

(٢) البيت للصحابي العباس بن مرداس ﷺ في شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٥، ٤١، واللمحة في شرح الملحة١/٥٢٣، والجنى الداني ٤٩، والتذييل والتكميل١٠/١٨٧، وتمهيد القواعد٦/٢٦١ .

(٣) شرح قطر الندى وبل الصدى ٣٢٠ .

(٤) ينظر : الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة لابن عابدين ٤٨ .

ومما قيل فيه ذلك في الذكر الحكيم قوله ﷻ : ﴿ لَهُۥ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَبْصِرْ بِهِۦ وَأَسْمِعْ ﴾[١] ، وقوله ﷻ : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا ﴾[٢].

فلفظ صيغةُ التعجب في الآية الأولى لفظ الأمر، ومعناها الماضي ، فهي بمعنى : ما أبصرَ اللهَ بكلِّ موجودٍ ! وما أسْمَعَهُ بكلِّ مسموعٍ ! والهاءُ المسبوقة بالباء الجارة – للهِ تعالى ، وهي الفاعل ، والباء مزيدة لزومًا ؛ لغرض إصلاح اللفظ .

والآية الثانية على هذا المَهْيَع ، قال السَّمين : " هذا لفظُه أمرٌ ومعناه التعجبُ ، وأصَحُّ الأعاريبِ فيه كما تقرَّر في علم النحو : أنَّ فاعلَه هو المجرورِ بالباءِ ، والباءُ زائدةٌ ، وزيادتُها لازمةٌ إصلاحًا للَّفظِ ، لأنَّ (أَفْعِلْ) أمرًا لا يكون فاعلُه إلا ضميرًا مستترًا "[٣] .

(٤) **الإتيان بحروف الصلة في كلامهم** :

لقد جاء عن العرب استعمال بعض الحروف زائدةً لغرض التوكيد الذي يترتب عليه إصلاح اللفظ ، وزينة القول ، وحسن العبارة ؛ لأنَّ في تلك الزيادة المؤكدة ابتعادًا عن تكرار الألفاظ ، ومعاودة العبارات التي قد يسوقها المتكلم العربي لتقرير المعنى وتثبيته في نفس المتلقي ، ولا ريب أنَّ في أداء بعض الحروف الزائدة وظيفة التكرار والمعاودة التي نراها في التوكيد اللفظي – إصلاحًا للفظ ، وزينةً للقول ، ومن أمثلة ذلك :

---

(١) سورة الكهف – من الآية ٢٦.

(٢) سورة مريم – من الآية ٣٨.

(٣) الدر المصون ٦٠٢/٧ .

(أ) زيادة اللام الجارة معترضة بين الفعل المتعدِّي ومفعوله ، في نحو قول ابن ميَّادة الرَّمَّاح بن أبْرَد : [من الكامل]

وَمَلَكْتَ ما بَيْنَ الْعِراقِ ويَثْرِبٍ * مُلْكًا أَجارَ لمُسْلِمٍ ومُعَاهَدِ[١]

مغنية عن تكرار الجملة التي زيدت فيها مرتين؛ فالفعل (أجَارَ) فعل متعدٍّ بنفسه ، ومفعوله (مُسْلِم) وما عُطِف عليه ، لكنَّ الشاعر جاء باللام الجارة زائدةً بينهما ؛ لتقرير المعنى الذي يريده وتوكيده من غير أن يقول مرتين: (أجَارَ مُسْلِمًا ومعاهدًا ، أجَارَ مُسْلِمًا ومعاهدًا) .

(ب) زيادة الباء الجارة مع الفاعل ، نحو قوله ﷻ : ﴿ قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ ﴾[٢]، ومع المفعول به ، نحو قوله ﷻ : ﴿ وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾[٣] ، ومع المبتدأ ، نحو : بحسبِك درهمٌ ، ومع خبر (ليس) ، نحو قوله ﷻ : ﴿ قَالَ أَلَيْسَ هَٰذَا بِٱلْحَقِّ ﴾[٤] ، ومع خبر (ما) المشبهة بـ(ليس) ، نحو قوله ﷻ : ﴿ وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ ﴾[٥] .

فالباء الجارة فيما سبق جيء بها لغرض توكيد الكلام وتقرير معناه ، دون الحاجة إلى تكراره مرتين .

---

(١) البيت في البديع في علم العربية لابن الأثير ٤٣٨/١، والجنى الداني ١٠٧، والتذييل والتكميل ٢٨/٧، والتصريح ٦٤٣/١، وهمع الهوامع ٤٥٥/٢.

(٢) سورة الرعد – من الآية ٤٣.

(٣) سورة البقرة – من الآية ١٩٥.

(٤) سورة الأنعام – من الآية ٣٠.

(٥) سورة يوسف – من الآية ١٧.

(ج) زيادة الكاف في قوله ﷻ : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[١] لتوكيد نفي المماثلة ، قال المرادي : " فإن قلت : ما فائدة زيادتها في الآية ؟ قلت : فائدتها توكيد نفي المثل ، من وجهين : أحدهما لفظي ، والآخر معنوي .

أما اللفظي فهو أنَّ زيادة الحرف في الكلام تفيد ما يفيده التوكيد اللفظي ، من الاعتناء به . قال ابن جني : كلُّ حرفٍ زيد في كلام العرب فهو قائم مقام إعادة الجملة مرة أخرى . فعلى هذا يكون المعنى : ليس مِثْلَهُ شيءٌ ، ليس مِثْلَهُ شيءٌ .

وأما المعنوي فإنَّهُ من باب قول العرب: (مِثْلُكَ لا يفعل كذا) ، فنفوا الفعل عن مثله ، وهم يريدون نفيه عن ذاته ؛ لأنَّهم قصدوا المبالغة في ذلك ، فسلكوا به طريق الكناية ؛ لأنَّهم إذا نفوه عمن هو على أخص أوصافه فقد نفوه عنه"[٢] ؛ فـ " إذا عُلِمَ أنَّهُ من باب الكناية لم يقع فَرْقٌ بين قوله : (ليس كالله شيءٌ) ، وبين قوله (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) إلا ما تعطيه الكناية من فائدتها "[٣].

وأشهر الحروف التي تزاد هذه الستةُ [٤]: (إنْ ، وأنْ ، ومَا ، ولا ، ومِن ، والباء) ، نحو قولك : (ما إنْ فَعَلْتُ ما تَكْرَهُ) ، وقوله ﷻ :﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا﴾ [٥]، وقولك : (أكْرَمْتُكَ مِنْ غيرِ ما

---

(١) سورة الشورى – من الآية ١١.

(٢) الجنى الداني ٨٧، ٨٨.

(٣) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل٤/٢١٣.

(٤) شرح المفصل٥/٦٤.

(٥) سورة يوسف – من الآية : ٩٦.

مَعرفةٍ سابقةٍ)، و: (ما زارني خالدٌ ولا سَعيدٌ)، و: (ما جَاءَنا مِنْ أحدٍ)، وقوله ﷻ : ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا ﴾[1]، وقولك : (ما أنَا بفاعلٍ ذلك) .

وإثر ذلك نُقَرِّر أنَّ حروف الصلة التي تزاد في الكلام ، ونراها بين أجزائه رباطُ زينةٍ ، ومناطُ حسنٍ ، ووسيلةُ إصلاحٍ ؛ لأنَّها مُغْنيةٌ عن تكرار الجمل للتوكيد اللفظي داخل النص، ولا يخفى ما في كثرة تكرار الجمل لهذا الغرض من شَيْنٍ يعتري النصَّ ، وقُبْحٍ يمتطي العبارة .

### (٥) زيادة (أل) في الذي والتي وفروعهما :

الألف واللام في (الذي والَّتي وتثنيتِهما وجمعِهما) زائدةٌ ، واختلف النحويون في الغرض من زيادتها ؛ " فذهب قومٌ إلى أنَّها زائدةٌ للتعريف على حدّها في (الرجل ، والغلام) ؛ لأنَّها معارفُ ، والألف واللام مُعَرِّفان ، فكان إفادةُ التعريف بهما .

والذي عليه المحققون أنَّهُما زائدتانِ ، والمرادَ بهما لفظُ التعريف لا معناه ، والذي يدل أنَّهما ليستا لمعنى التعريف أمران :

أحدهما : أنَّ الألف واللام في الموصولات زيادةٌ لازمةٌ[2]، ولامُ التعريف لا نعرفُها جاءت لازمة ، بل يجوز إسقاطها ، نحو: (الرجل ، والغلام ، ورجل ، وغلام)، ولم نجدْهم قالوا : (لَذي) ، كما قالوا : (غُلامٌ) ، فلمّا خالفتْ ما عليه نظائرُها ؛ دل على أنَّها زائدةٌ لغيرِ معنى التعريف ، كما يُزاد غيرُها من الحروف.

---

(١) سورة النساء – من الآية : ٦ .

(٢) لأنها لو أدخلت تارة ، ونزعت تارة أخرى لأوهم أنها للتعريف . ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني٢/٢١٣.

والأمرُ الثاني : أنَّا نجد كثيرًا من الأسماء الموصولة مُعَرَّاة من الألف واللام وهي مع ذلك مُعَرَّفةٌ ، وهي (مَنْ ، ومَا ، وأيٌّ) ، نحوُ قولك : (ضربتُ مَنْ عندك) ، و: (أخذتُ ما أعطيتَني) ، و: (لأُكْرِمَنَّ أيّهُمْ في الدار) ، فهذه الأشياءُ كلُّها معارفُ ، ولا ألف ولام فيها كما كانتا في (الذي، والَّتي) . وإنَّما تعرُّفُها بما بعدها من صلاتها ، وإذا ثبت أنَّ الصلة مُعَرِّفةٌ ، لم يكن الألفُ واللامُ فيما دخلا فيه من الموصولات مُعرِّفةً أيضًا ؛ لأنّ الاسم لا يَتعرَّف من جهتَيْن مختلفتَيْن . وإذا ثبت أنَّ الألف واللام لا يفيدان هنا التعريف ؛ كان زيادتُهما لضربٍ من إصلاحِ اللفظ "[1] .

وذلك لأنَّ الذي والتي وأخواتهما ممّا فيه الألف واللام إنّما دخلته الألف واللام توصُّلاً إلى وصفِ المَعَارف بالجمل ؛ لأنَّ الجمل نكراتٌ، ولذلك تأتي أوصافًا للنكرات ، نحوَ قولك : (مررتُ برجلٍ أخوه خالدٌ) ، و(مررتُ بامرأةٍ قام أخوها) ، وصفةُ النكرة نكرةٌ .

" ولولا أنَّ الجمل نكراتٌ لم يكن للمخاطب فيها فائدة ؛ لأنَّ ما تَعرَّف لا يُستفاد ، فلمّا كانت تجرى أوصافًا على النكرات لتنكرها ؛ أرادوا أن يكون في المعارف مثلُ ذلك فلم يَسُغ أن تقول : (مررت بزيدٍ أبوه كريمٌ)، وأنت تريد النعت لـ (زَيد)؛ لأنَّهُ قد ثبت أنَّ الجمل نكراتٌ، والنكرةُ لا تكون وصفًا للمعرفة. ولم يمكن إدخالُ لام التعريف على الجملة؛ لأنَّ هذه اللام من خَواصِّ الأسماء ، والجملةُ لا تختص بالأسماء، بل تكون جملة اسمية وفعليّة؛ فجاؤوا حينئذ بـ(الذِي) متوصِّلين بها إلى وصف المعارف بالجمل ، فجعلوا الجملة التي كانت صفة للنكرة صلة لـ(الذي)، وهو الصفة في اللفظ، والغرضُ الجملةُ ، كما جاؤوا بـ(أيٍّ) متوصلين بها إلى نداءِ ما فيه

---

([1]) شرح المفصل٢/٢٧٤، ٢٧٥.

الألف واللام، فقالوا : يا أيُّها الرجلُ ، والمقصود نداءُ الرجل، و(أيٌّ) وُصلةٌ ، وكما جاؤوا بـ(ذِي) التي بمعنَى (صاحب)، متوصّلين إلى وصف الأسماء بالأجناس ، إلاّ أنَّ لفظَ (الذي) قبل دخولِ الألف وَاللام ، لم يكن على لفظِ أوصافِ المعارف ، فزادوا في أوّلها الألفَ واللام، ليحصُل لهم بذلك لفظُ المعرفة الذي قصدوه ، فيتطابقَ اللفظُ والمعنى"[١] .

فإذا ثنيتَ (الَّذي) في قولك : (حضَرَ الطالبُ الذي نجح في الامتحان) ، قلت في الرفع : (حضَرَ الطالبان اللَّذانِ نجحا في الامتحان) ، وفي النصب والجرّ : (كَرَّمَت الجامعةُ الطالبينِ اللَّذَيْنِ نجحا في الامتحان ، ومررتُ بالطالبينِ اللَّذَيْنِ نجحا في الامتحان) .

ولما كانت هذه الأسماءُ ممّا لا يصح اعتقادُ التنكير فيها , لم تكن تثنيتها تثنية حقيقية ؛ لأنَّ التثنية إنَّما تكون في النكرات ، نحو : (رجل ، ورجلان ، وفرس ، وفرسان)، وإنَّما هي صيغةٌ موضوعة للدلالة على التثنية ، إلاَّ أنَّها جَرَتْ على منهاجِ التثنية الحقيقية في الإعراب ، لقُربها من الأسماء المتمكنة .

وأمّا (الَّتِي) فهي عبارة عن كل مؤنّث من حَيَوان وغيره ، تقول : جاءتَني المرأةُ التي تعرفُها ، ورأيتُ الناقة التي عندك ، وعُنِيتُ بالشجرة التَي حَمْلُها طيّبٌ ، والكلامُ فيها كالكلام في (الذِي) ، والألفُ واللام فيها زائدة كما كانت في (الذِي) ؛ لإصلاحِ لفظها لوصفِ المعارف بالجمل ،

---

(١) المصدر السابق٢/٢٧٤، ٢٧٥.

وهي ثُلاثية الاسم : اللامُ والتاء والياء ؛ لأنَّهُ الموجود ، والذي عليه اللفظُ[١] .

وجاء نصُّ ابن جني على استعمالهم (الذي) لوصف المعارف بالجمل واضحًا في حديثه عن (إصلاح اللفظ) معددًا صُوَرَه ، ولم يذكر شيئًا عن زيادة الألف واللام والغرض من تلك الزيادة ، بل كان اهتمامه منصبًّا على أنَّ استعمال (الذي) لهذا السبب صورة من صور إصلاح اللفظ ، وذلك حيث يقول : " ومن ذلك أنَّهم لمَّا أرادوا أن يصفوا المعرفة بالجملة كما وصفوا بها النكرة ، ولم يجز أن يجروها عليها ؛ لكونها نكرةً – أصلحوا اللفظ بإدخال (الذي) ؛ لتباشر بلفظ حرف التعريف المعرفة ، فقالوا : (مررتُ بزيدٍ الذي قام أخوه) ونحوه "[٢] ، ولا يخفى ما في قولك : (مررتُ بزيدٍ قام أخوه) من قُبْحٍ ، وفسادٍ لفظيّ لو جعلتَ الجملة وصفًا لـ(زيد) .

ولا ريب في أنَّ الذي يرفع هذا القبح ، ويزيل فساد اللفظ هو المجيء بالاسم الموصول المقترن بـ(أل) ، فيقال : (مررتُ بزيدٍ الذي قام أخوه) .

***

*

(١) ينظر: المصدر السابق٢/٢٧٥، ٢٧٦.

(٢) الخصائص١/٣٢٢، وينظر : الأشباه والنظائر في النحو١/١٤٨.

## الوسيلة الثالثة : إيثار قولٍ على قولٍ

هناك حروف في العربية تؤدي مؤدى الجمل المتكررة ، فتفضل عليها غالبًا في صياغة التراكيب وبناء النص ؛ لقلة بنائها ووجازة لفظها مع وفائها بالمعنى المراد ، وأما الجمل فتكرارها بلفظها كثيرًا داخل النصّ يُذْهِب جماله ، ويطغى على بنيانه ، ويَعصِف برونقه .

وربَّما يكون هناك لفظان يفيان بالمعنى المراد ، لكنَّ أحدهما فيه إصلاح اللفظ ، وتحسين القول ، وتزيين العبارة ، وليس ذلك في الآخر ، فيكون هذا باعث تفضيل لأحدهما على الآخر ، وفيما يأتي البيان :

(١) **إيثار التوكيد بـ(إنَّ ، وأنَّ) على تكرار الألفاظ** :

(الصُّلْحُ خيرٌ) هذه جملة اسمية غير مؤكدة ، وإذا أردت تأكيدها تأكيدًا لفظيًّا كررتها ، فقلت : (الصُّلْحُ خيرٌ ، الصُّلْحُ خيرٌ) ، لكنْ تميزت لغة العرب بالجنوح إلى الإيجاز في الكلام ، والميل إلى الاختصار في الأداء ، وإرساء مبدإ الاقتصاد في العبارة ، مع الوفاء بالغرض ، واستقامة الكلام ؛ ففيها أدوات تؤدي مؤدى الجمل المكررة ، فتغني عن تكرارها ، وتصير بمنزلة العوض منها ؛ فلا يُجمع بينهما ، وهذا من بلاغة العربية .

فتدخل (إنَّ) التي تغني عن تكرار الجملة مرتين، فتقول : (إنَّ الصُّلْحَ خيرٌ)، فإن رمتَ زيادة التأكيد أَدْخَلت اللام مع (إنَّ) ، فأغنتك عن تكرار الجملة ثلاث مرات ، فتقول : (إنَّ الصُّلْحَ لَخيرٌ) .

و(أنَّ) المفتوحة الهمزة كـ(إنَّ) في إفادة معنى التوكيد ، غير أنَّ المكسورة لتأكيد الجملة بتمامها ؛ لاستقلالها بالفائدة ، وأمَّا المفتوحة فلتوكيد المفرد ؛ لأنَّها وما بعدها في تأويل المصدر المؤكَّد ، نحو قولك : بَلَغَنِي أَنَّ الطلابَ ناجحونَ ، ولولا غرض التوكيد لقيل : بَلَغَنِي نَجَاحُ

الطُّلابِ[١] ، وهو مع (أنَّ) مغنٍ عن تكرار المصدر في نحو قولك : بَلَغَنِي نَجَاحُ الطُّلابِ ، نَجَاحُ الطُّلابِ .

قال أبو البقاء : " إنَّما دخلت (إنَّ) على الكَلام للتوكيد عوضًا عَن تَكْرِير الْجُمْلَة ، وَفِي ذَلِك اخْتِصَار تامٌّ مَعَ حُصُول الْغَرَض من التوكيد . فإنْ دخلت (اللام) فِي خَبَرهَا كان آكدَ ، وَصَارَت (إنَّ وَاللام) عوضا من تَكْرِير الْجُمْلَة ثَلاث مرَّات . وَهَكَذَا (أنَّ) الْمَفْتُوحَة ؛ إذْ لَوْلا إِرَادَة التوكيد لَكُنْت تَقول مَكَان قَوْلك : (بَلغنِي أنَّ زيدًا منطلقٌ) : بَلغنِي انطلاقُ زيد "[٢] .

وقال ابن يعيش : " ... فأمّا فائدتهما ، فالتأكيدُ لمضمون الجملة ، فإنّ قول القائل : (إنّ زيدًا قائمٌ) ناب منابَ تكرير الجملة مرتَيْنِ ، إلا أنَّ قولك : (إنَّ زيدًا قائمٌ) أوْجَزُ من قولك : (زيدٌ قائمٌ زيدُ قائمٌ) ، مع حصول الغرض من التأكيد . فإن أدخلتَ اللام ، وقلت : (إنّ زيدًا لَقائمٌ) ازداد معنى التأكيد ، وكأنَّهُ بمنزلة تكرار اللفظ ثلاثَ مرّات .

وكذلك (أنَّ) المفتوحة تفيد معنى التأكيد كالمكسورة ، إلا أن المكسورة الجملة معها على استقلالها بفائدتها ، ولذلك يحسن السكوت عليها ؛ لأنَّ الجملة عبارةٌ عن كلِّ كلامٍ تامٍّ قائم بنفسه مفيدٍ لمعناه ، فلا فرق بين قولك : إنَّ زيدًا قائمٌ ، وبين قولك : زيدٌ قائمٌ ، إلا معنى التأكيد... وليست (أنَّ) المفتوحةُ كذلك ، بل تقلب معنى الجملة إلى الإفراد، وتصير في مذهب المصدر المؤكَّد .

---

(١) ينظر : اللباب للعكبري ١/٢٠٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/٥٩.

(٢) اللباب ١/٢٠٥.

ولولا إرادة التأكيد ؛ لكان المصدر أحقَّ بالموضع ، وكنت تقول مكان (بَلَغَني أنَّ زيدًا قائمٌ) : بلغني قيامُ زيدٍ "[١] .

أرأيت كيف كانت (إنَّ ، وأنَّ) مِعْوَلَي إصلاحٍ للفظ ما وُجِدَتَا في كلام العرب ، ووسيلتي إيجاز واختصار واقتصاد مع الوفاء بالغرض من الكلام ؟ فقد كستا الكلام زينةً ، ومنحتاه استقامةً ، وألقتا عليه مَسْحَةً من الحسن.

(٢) **إيثار (إن) النافية على (ما)** :

تأتي (إن) المكسورة الهمزة الخفيفة النون نافية ، وتجري مجرى (ما) النافية في نفي الحال ، وتدخل على الجملتَيْن : الفعلية والاسمية .

فدخولها على الاسمية نحو قولك : (إنْ خالدٌ إلا شاعرٌ) ، ومنه قول الله ﷻ : ﴿ إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ ﴾[٢] ،والمعنى : ما الكافرون إلا في غرورٍ.

ودخولها على الفعلية نحو قولك : (إنْ حَضَرَ إلا خالدٌ) ، أي : ما حَضَرَ خالدٌ ، ومنه قول الله ﷻ : ﴿ إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَٰمِدُونَ ﴾[٣] ، ونحو قولك : (إنْ يسافرُ إلا خالدٌ) ، ومنه قوله ﷻ : ﴿ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ﴾[٤] ، وقوله ﷻ : ﴿ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴾[٥] .

---

(١) شرح المفصل٨/٥٩، ٦٠.
(٢) سورة الملك – من الآية : ٢٠ .
(٣) سورة يس – من الآية : ٢٩ .
(٤) سورة النجم – من الآية : ٢٣ .
(٥) سورة الكهف – من الآية : ٥ .

ومذهب سيبويه أنها حرفُ نفيٍ غير مختصٍ : دخل على المبتدإ والخبر ، وعلى الفعلِ والفاعل كما تدخل همزة الاستفهام ، فلا عمل لها في الجملة الاسمية ؛ وغيرُه يُعْمِلها عملَ (لَيسَ) ، فيرفع بها الاسم ، وينصب الخبر ، فيقول : (إنِ الرياحُ عاصفةً)[١] .

وتؤثر (إن) على (ما) النافية في بعض التراكيب لإصلاح اللفظ ، وتحسين البنية السطحية ، كما في قول الله ﷻ :﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ ﴾[٢] ، فـ(إنْ) هي النافية ، وقد وقعت بعد (ما) الموصولة الاسمية التي بمعنى الذي ، والمعنى : ولقد مكنَّاهم في الذي ما مكنَّاكم فيه ، فـ(إنْ) بمنزلة (ما) في النفي ، لكنَّ وجود (إنْ) إصلاح للفظ ، وتحسين ، بخلاف (ما) ؛ ففي (إنْ) " إصلاح اللفظ من وجهين :

أحدهما : سقوط تكرير (ما) .

والثاني : الحِجَاز بين الميمين في (ما) ، و(مَكناكم) ؛ لأنَّ الألف حاجز غير حصين ، هذا ، مع ما أحدثت من الغنة التي يزداد بها اللفظ حسن ترنم يربي على حروف المد واللين " [٣].

(٣) **اتصال الضمير بكان الزائدة** :

قرَّر سيبويه أنَّ (كان) تزاد بين الصفة وموصوفها ، فتقول : (مَرَرْتُ بِقَوْمٍ كَانُوا كِرَامٍ) ، والمراد : مَرَرْتُ بقومٍ كرامٍ ، وأنَّ قول الخليل : (إنَّ من

---

(١) ينظر : الكتاب ١٥٢/٣ ، والمقتضب ٢/ ٣٦٢، وشرح المفصل لابن يعيش٣٩/٥ .

(٢) سورة الأحقاف – من الآية : ٢٦ .

(٣) باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن لبيان الحق الغزنوي ١٣١٦/٣، ١٣١٧ .

أفضَلِهم كانَ زيدًا) بزيادة (كان) بين اسم (إنَّ) وخبرها جاء على سبيل التشبيه بزيادتها بين الصفة وموصوفها ؛ فهي واقعة في كليهما بين شيئين متلازمين ، وهذا مفهوم قوله : " وقال الخليل : إنَّ من أفضَلِهم كان زيدًا ، على إلغاء (كان) ، وشبهه بقول الشاعر ، وهو الفرزدق : [من الوافر]

فَكَيْفَ إذَا رَأَيْتُ دِيَارَ قَوْمٍ * وجِيْرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرامِ[١]

وقال : (إنَّ من أفضَلِهم كان رجلاً) يقبح ؛ لأنَّك لو قلت : إنَّ من خيارِهم رجلاً ، ثم سكت كان قبيحًا حتى تعرّفه بشيءٍ ، أو تقول : رجلاً من أمره كذا وكذا "[٢].

وتبع سيبويه على الاستشهاد بقول الفرزدق النحويون سوى المبرد وابن هشام ومن وافقهما ؛ فقد ردُّوه ؛ لأنَّ (كَانَ) تزاد وحدها ، وهي في البيت رافعةٌ للضمير ، والزَّائِدُ لا يعْمل شَيْئًا[٣] ، قال المبرد : " والقوافي مجرورة ، وَتَأْويل هَذَا سُقُوط (كَانَ) على (وجيرانٍ لنا كرام) فِي قَول النَّحْوِيين أَجْمَعِينَ .

وَهُوَ عِنْدِي على خلاف مَا قَالُوا من إِلْغَاء (كَانَ) ؛ وَذَلِكَ أَنَّ خبر (كَانَ) لنا ، فتقديره : وجيرانٍ كرامٍ كَانُوا لنا "[٤] .

---

(١) البيت في ديوان الشاعر، ص٥٩٧، والمقتضب ١١٦/٤، وشرح التسهيل ٣٦١/١.

(٢) الكتاب ١٥٣/٢.

(٣) ينظر : أوضح المسالك ٢٣٢/١، ٢٣٣.

(٤) المقتضب ١١٧/٤.

والأصح قول سيبويه والجمهور ، وأما إشكالية اتصال الضمير بـ(كان) على القول بزيادتها فترفعها التوجيهات الآتية :

أولاً – أنَّ (كان) تامة , وأنَّها تعمل الرفع في الفاعل ، وليس ذلك مانعًا من زيادتها ، كما لم يمنع من إلغاء (ظَنَّ) عند توسطها أو تأخرها إسنادها إلى الفاعل ، قال ابن مالك : " ولا يمنع من زيادتها إسنادها إلى الضمير ، كما لم يمنع من إلغاء ظنَّ إسنادها في نحو : زيدٌ ظننتُ قائمٌ "[١] ، ونحو : (زيدٌ قائمٌ ظننتُ) .

ثانيًا – أنَّ (كان) مهملة ، والأصل : (وجيرانٍ كان هُمْ لنا كِرَامٍ) ، و(هُمْ لنا) جملة اسمية في محل جرٍّ ، صفة لـ(جيرانٍ) ، ثم قُدِّمَ الخبر على المبتدأ ، فصارت (لنا هُمْ) ، ثم زيدت كان بين المبتدأ والخبر ، فصارت (لنا كان هم) ، ثم وُصِلَ الضمير بـ(كان) الزائدة إصلاحًا للفظ ؛ لئلا يقع الضميرُ المرفوعُ المنفصلُ إلى جانب الفعل (كان) ، فصارت (لنا كانوا) .

ثالثًا – أنَّ (كان) مهملة ، والضمير المرفوع المتصل (واو الجماعة) توكيد للضمير المستتر في متعلَّق الجار والمجرور (لنا) الواقع صفة لـ (جيرانٍ)، والتقدير : وجيرانٍ لنا كان هُمْ كِرَامٍ ، ثم وُصِلَ الضمير بـ(كان) الزائدة إصلاحًا للفظ ؛ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل إلى جانب الفعل[٢] .

ولا يخفى ما في عدم اتصال الضمير بـ(كان) الزائدة على التوجيهين الثاني والثالث من قبحٍ لفظيٍّ وفسادٍ تعبيريٍّ لو قال الفرزدق : (وجيرانٍ كان هُمْ لنا كِرَامٍ) ، أو قال : (وجيرانٍ لنا كان هُمْ كِرَامٍ) ، وأنَّ سبيل تحسين

---

(١) شرح التسهيل ١/٣٦١.

(٢) ينظر : مغني اللبيب ٣/٥٢١، ٥٢٢، والتصريح ١/٢٥٤.

اللفظ وإصلاح التعبير هو اتصال الضمير بـ(كان) الزائدة ، كما فعل الشاعر ، فقال : (وجيران لنا كانوا كرام) .

والظاهر أنَّ الغرض من المجيء بـ(كانُوا) بين (جيرانٍ، وكرامٍ) تأكيدُ ما فُهِمَ من المضي قبل دخولها ، وهو أنَّ هؤلاء القوم كانوا جيرانه فيما مضى، وأنَّهُ فارقهم، فالجيرة كانت في الزمن الماضي[١] ، والدليل على أنَّ الفرزدق يصف حالاً ماضية قوله قبل هذا : [من الوافر]

هَلَ انْتُمْ عَائِجُونَ بِنَا لَعَنَّا * نَرَى الْعَرَصَاتِ أَوْ أَثَرَ الْخِيَامِ[٢]

(٤) **المجيء باسم الفاعل صلةً لـ(أل)** :

اسم الفاعل المقترن بـ(أل) يعمل عمل فعله مطلقًا بلا شرط ، وفي جميع الأزمنة ؛ فإن كان فعلُه لازمًا ، نحو : (سَافَرَ أخو عليٍّ) ، فهو لازمٌ ، تقول : (حَضَرَ عليٌّ المسافرُ أَخُوهُ) ، فـ(المسافرُ) صفةٌ لـ(عليّ) مرفوعةٌ مثله ، وهو اسم فاعلٍ من فعل لازمٍ ، وفاعله (أَخُوهُ) .

وإن كان فعلُه متعديًا إلى مفعول واحد ، نحو : (ضَرَبَ خالدٌ اللصَّ) ، فهو متعدٍّ إلى مفعول واحد ، تقول : (جَاءَ الضَّارِبُ اللِّصَّ أَمْسِ) ، أو : (جَاءَ الضَّارِبُ اللِّصَّ الآنَ)، أو : (جَاءَ الضَّارِبُ اللِّصَّ غدًا) ، فـ(الضَّارِبُ) فاعلٌ مرفوعٌ بالفعل الذي قبله ، وهو اسم فاعلٍ من فعل متعدٍّ ، وفاعله ضميرٌ مستترٌ فيه ، تقديره : هو ، و(اللِّصَّ) مفعولٌ به لاسم الفاعل .

---

(١) ينظر : التصريح ١/٢٥٣.

(٢) البيت في ديوان الشاعر، ص٥٩٧، والتصريح ١/٢٥٣، وشرح شواهد الشافية للبغدادي ٤/٤٦٤.

وسبب ذلك : أنَّ (أل) الداخلة على اسم الفاعل موصولةٌ بمعنى (الذي، أو التي ، أو اللذان ، أو اللتان ، أو الذين ، أو اللاتي) ، و(مسافر ، وضَارِب) حالان محلَّ الْفِعْلِ (سافَرَ، وضَرَبَ) إن أُريد المضي ، وحالان محلَّ الْفِعْلِ (يسافرُ، ويَضْرِبُ) إن أريد الحال أو الاستقبال ، والفعل يعمل في جميع الحالات ، فكذلك ما حَلَّ مَحَلَّهُ ؛ فالمعنى : جاء الذي سَافَرَ أخوه ، وجاء الذي ضَرَبَ اللصَّ ، أو جاء الذي يُسَافِرُ أخوه ، وجاء الذي يضْرِبُ اللصَّ .

ولمَّا كان اسم الفاعل المقترن بـ(أل) في معنى الفعل ويعمل عمله لم يؤتَ بلفظ الفعل صلةً لـ(أل) ؛ لعدم صلاحيته للاقتران بها عند الجمهور إلا في الضرورة ، وجيء باسم الفاعل الذي بمعناه ، والغرض من ذلك إصلاح اللفظ وتحسين العبارة . قال ابن يعيش : " وأمّا ما فيه الألف واللام من نحوِ : (هذا الضارب زيدًا أمس)، فإنّما عمل لأنّ الألف واللام فيه بمعنى (الَّذِي)، واسم الفاعل المتّصل بها بمعنى الفعل ، فلمّا كان في مذهب الفعل عَمِلَ عمله ، فهو اسمٌ لفظًا ، وفعلٌ معنًى .

وإنّما حُوّل لفظ الفعل فيه إلى الاسم ؛ لأنَّ الألف واللام لا يجوز دخولهما على لفظ الفعل ، فكان الذي أوجب نقلَ لفظه حكمٌ أوجب إصلاح اللفظ ، ومعنى الفعل باقٍ على حاله "[1] .

***

*

---

([1]) شرح المفصل ٤/١٠٠.

## الوسيلة الرابعة : (التقديم)

جاء تقديم بعض الألفاظ على بعضٍ داخل التركيب من مظاهر إصلاح اللفظ ومن أوْشِحة زينة القول في العربية ، واتضح ذلك فيما يأتي:

### (١) تقديم شبه الجملة على المبتدأ النكرة :

من القواعد المقررة : أَنَّـهُ لا يَجُوزُ الابْتِدَاء بِالنَّكِرة مَا لَمْ تُفِدْ ، فإن أفادت جاز الابتداء بها ، ولم يشترط سيبويه والمتقدمون لجواز الابتداء بالنكرة إلا حصول الفائدة، ورأى المتأخرون أَنَّـهُ ليس كلُّ أحدٍ يهتدي إلى مواضع الفائدة ؛ فتتبعوها ، ورصدوها .

ومن مواضعها : أن يكون الخبر ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا متقدمًا على النكرة مع كون الظرف مختصًّا بإضافته إلى ما يصلح للإخبار عنه ، وكون المجرور بالحرف صالحًا للإخبار عنه [١]؛ فبتأخير النكرة يتحقق إصلاح اللفظ، مثل (رجل) في قولهم : (في الدار رجلٌ) ؛ فـ " المصحِّح لكونه مبتدأ ، وهو نكرة ، تقديم هذا الخبر عليه ، فإذا أُخِّرَ زال المصحِّح ، فوجب بطلانه لفقدان مصحِّحه"[٢] .

فاشتراط تقدم الخبر هنا ؛ لوجهين :

أحدهما : أن يندفع الإلباس الموجود لو قيل : رجلٌ في الدار ، ومالٌ لك ، وسرجٌ تحت رأسي ، ودرعٌ على أبيه ، ودرهمٌ لي ؛ لأنَّ هذا يوقع في إلباس الخبر بالصفة ، فيتوهَّم المخاطَبُ أنَّ الظرف أو الجار والمجرور صفةٌ ، وينتظر الخبر فيقع عنده لَبْسٌ ؛ لأنَّ النكرة تطلب الظرف والجار

---

(١) ينظر : التذييل والتكميل٣/٣٣٤، والتصريح١/٢٠٩، وشرح الأشموني١/٢٠٤.
(٢) أمالي ابن الحاجب٢/٥٧١.

والمجرور لتختص بهما طلبًا حثيثًا ، ولأنَّ الجملة وشببها بعد النكرات صفاتٌ ، فالتزم التقديم دفعًا لهذا الإلباس[١] .

والوجه الثاني : أنّ العرب استقبحوا الابتداءَ بالنكرة في الكلام الموجب ، فلمّا سمُج ذلك عندهم في اللفظ ، أخّروا المبتدأ ، وقدّموا الخبرَ. وكان تأخيرُه أحسنَ من تقديمه ؛ لأنَّهُ وقع موقعَ الخبر ، ومن شأن الخبر أن يكون نكرةً ، فصلح اللفظُ ، وإن كُنّا قد أحَطْنَا عِلْمًا أنّه المبتدأ[٢] .

فهذا المسوغ صورة من صور إصلاح اللفظ التي ذكرها ابن جني ، فقال : " ومن ذلك أيضًا قولهم : لك مالٌ ، وعليك دينٌ ، فالمال والدين هنا مبتدآن , وما قبلهما خبرٌ عنهما إلا أنَّك لو رمت تقديمهما إلى المكان المقدر لهما لم يجز , لقبح الابتداء بالنكرة في الواجب ، فلما جفا ذلك في اللفظ أخّروا المبتدأ وقدّموا الخبر ، وكان ذلك سهلاً عليهم ومصلحًا لما فسد عندهم . وإنَّما كان تأخره مستحسنًا من قبل أنَّهُ لمّا تأخّر وقع موقع الخبر ، ومن شرط الخبر أن يكون نكرةً , فلذلك صلح به اللفظ ، وإن كنا قد أحطنا علمًا بأنَّهُ في المعنى مبتدأ .

فأمَّا من رفع الاسم في نحو هذا بالظرفية فقد كفي مئونة هذا الاعتذار ؛ لأنَّهُ ليس مبتدأ عنده "[٣] ، وهذا مذهب الأخفش في إعراب الاسم المرفوع بعد الظرف والجار والمجرور ؛ فـ(رجلٌ) في نحو قولك : (في الدار رجلٌ) عنده " مرفوع بالفاعلية ؛ لأنَّ الجار لا بدَّ له من متعلَّق ، والمتعلَّق أصله التقديم ، فوجب أن يقدّر مقدمًا ، وأصله الفعل ، فوجب أن

---

(١) ينظر : شرح المفصل ١/٢٢٦، والتصريح١/٢١٩.

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش١/٢٢٦.

(٣) الخصائص١/٣٢١، وينظر : الأشباه والنظائر في النحو١/١٤٥.

يكون فعلاً ، وإذا وجب ذلك صار التقدير : استقر في الدار رجلٌ ، وإذا صار التقدير كذلك وجب أن يكون فاعلاً ، إذ لا معنى للفاعل إلا أن يكون كذلك "[١] .

(٢) **تقديم المفعول به** :

تعددت الأقوال في الفاء الواقعة بين اسم منصوب مقدم وفعل متعدٍ متأخر ، في نحو قوله ﷻ : ﴿ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴾[٢] ؛ فالفَاء " جَوَاب لـ(أمَّا) مقدرَة عِنْد بَعضهم ، وَفِيه إجحاف ، وزائدة عِنْد الْفَارِسِي ، وَفِيه بعْدٌ ، وعاطفة عِنْد غَيره ، وَالأَصْل : تَنَبَّهْ فاعبُدِ اللهَ ، ثمَّ حذف (تَنَبَّهْ)، وَقدم الْمَنْصُوب على الْفَاء ؛ إصلاحًا للفظ كَيْلا تقع الْفَاءُ صَدرًا ، كَمَا قَالَ الْجَمِيع فِي الْفَاء فِي نَحْو : (أَمَّا زيدًا فَاضْرِبْ) ؛ إِذْ الأَصْل : مهما يكن من شَيْء فَاضْرب زيدًا "[٣] .

فنحو قولك : (خالدًا فأكْرِمْ) تركيبٌ عربيٌّ صحيحٌ ، والدليل على ذلك مجيء الآية الكريمة على نمطه ، وَقَول الأعشى : [من الطويل]

فإيّاكَ والمَيتْاتِ لا تَقْرَبَنّها * ولا تَعْبُدِ الشَّيْطانَ واللهَ فاعْبُدَا[٤]

قال أبو حيان : " قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: الَّذِي ظَهَرَ فِيهَا بَعْدَ الْبَحْثِ أَنَّ الأَصْلَ فِي (زَيْدًا فَاضْرِبْ) : تَنَبَّهْ فَاضْرِبْ زَيْدًا ، ثُمَّ حُذِفَ (تَنَبَّهْ) ، فَصَارَ :

---

(١) أمالي ابن الحاجب٢/٧٢٩ .

(٢) سورة الزمر – الآية ٦٦ .

(٣) مغني اللبيب٢/٥٠٥ .

(٤) البيت ملفق من بيتين مع اختلاف بعض الألفاظ في ديوان الشاعر ١٣٧، وهو بهذا اللفظ في الكتاب٣/٥١٠، واللمع في العربية ١٩٨، والتصريح٢/٣١٣.

فَاضْرِبْ زَيْدًا . فَلَمَّا وَقَعَتِ الْفَاءُ صَدْرًا قَدَّمُوا الاسْمَ ؛ إِصْلاحًا لِلَّفْظِ ، وَإِنَّمَا دَخَلَتِ الْفَاءُ هُنَا ؛ لِتَرْبِطَ هَاتَيْنِ الْجُمْلَتَيْنِ "[١] .

فـ " العرب تقول : زيدًا فاضربْ ، وبزيدٍ فامرزْ) ، فيتقدم معمول ما بعد الفاء عليها ، ووجه ذلك : أنَّ الأصل : تَنَبَّهْ فاضربْ زيدًا ، أو تَنَبَّهْ فامرُزْ بزيدٍ ، فحُذِفَت الجملة الأولى ؛ لدلالة المعنى عليها ، فبقيت الفاء أول الكلام ، وهي موضوعة على ألا تكون كذلك ، فقُدِّمَ ما بعدها عليها إصلاحًا للفظ "[٢] .

ومن شواهد تقديم المفعول به لإصلاح اللفظ في الذكر الحكيم قوله ﷻ : ﴿وَإِيَّىَ فَٱرْهَبُونِ﴾ [٣] ، وقوله ﷻ : ﴿وَإِيَّىَ فَٱتَّقُونِ﴾[٤] .

وكل آية من هاتين الآيتين تحتمل وجهين ، أقواهما كون تقديم المفعول به على الفاء إصلاحًا للفظ ، وزينة للشكل ، ودونك بيانهما :

**الوجه الأول** : أنَّ (إيَّاي) ضميرٌ منصوبٌ منفصلٌ ، ونصبُه بفعلٍ محذوفٍ يفسِّرهُ الظاهرُ المذكورُ بعدَه ، والتقديرُ : وَإِيَّايَ ارْهَبُوا ، تَنَبَّهُوا فَارْهَبُونِي ، وَإِيَّايَ اتَّقُوا ، تَنَبَّهُوا فَاتَّقُونِي ، وإنَّما قُدِّرَ الفعل متأخرًا عن الضمير ؛ لأنَّ تقديرَه متقدِّمًا عليه لا يَحْسُنُ ؛ لانفصالِه .

وفي الفاء قولان للنحويين ، أحدُهما : أنَّها جوابُ أمرٍ مقدَّر ، تقديرُه : تَنَبَّهوا فارهبوني ، تَنَبَّهُوا فَاتَّقُونِي ، وهو نظيرُ قولِهم : (زيدًا فاضربْ)

---

(١) البحر المحيط١/٢٨٥.

(٢) تمهيد القواعد٢/١٠٥١.

(٣) سورة البقرة – من الآية ٤٠.

(٤) سورة البقرة – من الآية ٤١.

أي : تنبَّهْ فاضربْ زيدًا ، ثم حُذِف : تَنَبَّهْ ، فصار : فاضْرِب زيدًا ، ثم قُدِّم المفعولُ إصلاحًا للَّفْظِ ، لئلا تقعَ الفاءُ صدرًا ، وإنما دَخَلَتِ الفاءُ لتربطَ هاتين الجملتين .

والقولُ الثاني في هذه الفاءِ : أنَّها زائدةٌ[١] .

**والوجهُ الثاني** : أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ : وَتُنَبَّهُوا فَارْهَبُونِي ، وتَنَبَّهُوا فَاتَّقُونِي ، ثُمَّ قُدِّمَ الْمَفْعُولُ – وهو ياء المتكلم – فَانْفَصَلَ ، فصارَ التقديرُ : وتنبهوا فإيَّاي ارهَبُوا ، وتنبهوا فإيَّايَ اتقوا ، وَحُذِفَ فِعْلُ الأَمْرِ الَّذِي هُوَ (تَنَبَّهُوا) ، فَالْتَقَى بَعْدَ حَذْفِهِ حَرْفَانِ : الْوَاوُ الْعَاطِفَةُ وَالْفَاءُ ، الَّتِي هِيَ جَوَابُ أَمْرٍ ، فصارَ التقديرُ : (وفإيَّايَ ارهَبُوا ، وفإيَّايَ اتقوا) ، فأُخِّرَتِ الْفَاءُ ، وقُدِّمَ الْمَفْعُول ؛ إِصْلاحًا لِلَّفْظِ ، لئلا تقعَ الفاءُ صدرًا ، وما دَخَلَتْ إلا لتربطَ هاتين الجملتين ، فصارَ : وإيَّاي فارهبوا ، وإيَّايَ فاتقوا ، ثُمَّ أُعِيدَ الْمَفْعُولُ به عَلَى سَبِيلِ التَّأْكِيدِ وَلِتَكْمِيلِ الْفَاصِلَةِ القرآنية .

وَعَلَى هَذَا الوجه لا يَكُونُ (إِيَّايَ) مَعْمُولاً لِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ ، بَلْ مَعْمُولاً لِهَذَا الْفِعْلِ الْمَلْفُوظِ بِهِ ، وَلا يَبْعُدُ تَأْكِيدُ الضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ بِالضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ ، كَمَا أُكِّدَ الْمُتَّصِلُ بِالْمُنْفَصِلِ فِي نَحْوِ : ضَرَبْتُكَ إِيَّاكَ ، وَالْمَعْنَى : ارْهَبُونِي أَنْ أُنْزِلَ بِكُمْ مَا أَنْزَلْتُ بِمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ مِنْ آبَائِكُمْ مِنَ النِّقْمَاتِ الَّتِي قَدْ عَرَفْتُمْ مِنَ الْمَسْخِ وَغَيْرِهِ[٢] .

ولعلك لحظْتَ في هذا الوجه أنَّ تقديم المفعول به على الفاءِ ، وهو الضمير المنفصل المنصوب (إِيَّايَ) جاء لغرض إصلاح اللفظ ، وتحسين

---

(١) ينظر : الدر المصون ١/٣١٤.

(٢) ينظر : البحر المحيط١/٢٨٥، والدر المصون١/٣١٤، ٣١٥ .

القول ، وإزالة القبح الذي نشأ من تصدر الفاء التي جيء بها لتربِطَ هاتين الجملتين ؛ وأنَّ الضمير المنصوب المتصل بالفعل قد أُعيد على سبيل التأكيد للضمير المنفصل المتقدم ، ولتكميل الفاصِلةِ القرآنية .

ومن شواهد ذلك التقديم في الذكر الحكيم – أيضًا – قوله ﷻ : ﴿ فَإِيَّـٰىَ فَٱرۡهَبُونِ ﴾[١]، وقوله ﷻ : ﴿ فَإِيَّـٰىَ فَٱعۡبُدُونِ ﴾[٢]، وقوله ﷻ : ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرۡ ۝٣ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرۡ ۝٤ وَٱلرُّجۡزَ فَٱهۡجُرۡ ﴾[٣] .

* * *

*

---

(١) سورة النحل – من الآية ٥١.

(٢) سورة العنكبوت – من الآية ٥٦.

(٣) سورة المدثر – الآيات ٣ – ٥.

## الوسيلة الخامسة : (التأخير)

أخرت العرب لفظًا يستحق التقديم عن لفظ آخر ، وكان هدفها إصلاح اللفظ وتحسين القول ، وينجلى ذلك فيما يأتي :

(١) **تأخير لام الابتداء** :

حقُّ هذه اللام أن تقع أوَّل الكلام " من حيث كانت لام الابتداء ، ولامُ الابتداء لها صدرُ الكلام ، نحوَ قولك : (لَزيدٌ قائمٌ) ، ونحو قوله تعالى : ﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴾[١] ، وقوله : ﴿ وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ۗ وَلَا تُنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا۟ ۚ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ۗ ﴾[٢]. وكان القياس أن تُقدّم اللام ، فتقول : (إنَّ زيدًا قائمٌ) في (إنَّ زيدًا لَقائمٌ) . وإنَّما كرهوا الجمع بينهما ؛ لأنَّهما بمعنى واحد ، وهو التأكيد ، وهم يكرهون الجمع بين حرفَيْن بمعنى واحد ؛ وذلك أنَّ هذه الحروف إنَّما أُتي بها نائبةً عن الأفعال اختصارًا ، والجمعُ بين حرفَيْن بمعنى واحد يُناقِض هذا الغرضَ "[٣] .

فقالت العرب : (إنَّ زيدًا لقائمٌ) ، والأصل : (لإنّ زيدًا قائمٌ) ؛ إذ موضع لام الابتداء أول الجملة وصدرها ، لا آخرها وعجزها ، فكرهت تلاقي حرفين لمعنى واحد – وهو التوكيد – فأخَّرت اللام إلى الخبر ؛ تحسينًا للفظ ، وإصلاحًا له ، فصار (إنَّ زيدًا لقائمٌ) .

ولم تؤخر العرب (إنَّ) وتقدّم اللام ؛ لفساد ذلك من أوجه :

---

(١) سورة الشورى – الآية ٤٣ .

(٢) سورة البقرة – من الآية ٢٢١.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٤/٥٣٢، ٥٣٣ .

أحدها : أنَّ اللام لو تقدمت ، وتأخرت (إنَّ) لم يجز أن تنصب (إنَّ) اسمها الذي من عادتها نصبه ؛ من قبل أنَّ لام الابتداء إذا لقيت المبتدأ قوَّت سببَهُ ، وحمَت من العوامل جانبَهُ ، فكان يلزم المتكلم أنْ يرفعه ، فيقول : لَزيدٌ إنَّ قائمٌ ، ولم يكن له إلى نصب زيدٍ – وفيه لام الابتداء – سبيلٌ .

والثاني : أنَّك لو تكلفت نصب زيدٍ – وقد أخرت عنه (إنَّ) – لأعملت (إنَّ) فيما قبلها ، وإنَّ لا تعمل أبدًا إلا فيما بعدها .

والثالث : أنَّ (إنَّ) عاملةٌ ، واللام غير عاملة ، والمبتدأ لا يكون إلا اسمًا ، وخبره قد يكون جملة وفعلاً وظرفًا وحرفًا ، فجُعلت اللام فيه ؛ لأنَّها غير عاملة ومنعت منه (إنَّ) ؛ لأنَّها لا تعمل في الفعل ولا في الجملة كلها النصب ، إنَّما تعمله في أحد جزأيها ، ولا تعمل في الظرف , ولا في حرف الجر .

والدليل على أنَّ موضع اللام في خبر (إنَّ) أول الجملة قبل (إنَّ) : أنَّ العرب لمَّا جفا عليها اجتماع هذين الحرفين اللذين يؤديان معنًى واحدًا – قلبوا الهمزة هاءً ؛ ليزول لفظ (إنَّ)، فيزول ما كان مستكرهًا من ذلك ، فقالوا : (لهِنّك قائمٌ) ، والمراد : لَئِنَّك قائمٌ[1] .

ولأنَّ لام الابتداء لها الصدر ، ولا يتخطاها عاملٌ – كانت من وسائل تعليق الفعل الذي ينصب مفعولين عن العمل في لفظ ما بعده ، كما في قوله ﷻ : ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾[2]،

---

([1]) ينظر : الخصائص ٣١٥/١، ٣١٦ ، والأشباه والنظائر في النحو ١٤٤/١.

([2]) سورة البقرة – من الآية : ١٠٢ .

وإنَّما تخطاها العامل هنا " في باب (إنَّ) فرفع الخبرَ ؛ لأنَّها مؤخرةٌ من تقديم لإصلاح اللفظ ، وأصلها التقديم على (إنَّ) "[١] .

فـ " إذا قلنا : (زيدٌ قائمٌ) ، فقد أخبرنا بأنّهُ قائمٌ لا غير ، وإذا قلنا : (إنّ زيدًا قائمٌ) ، فقد أخبرنا عنه بالقيام مؤكَّدًا ، كأنّهُ في حكم المكرَّر ، نحو : (زيدٌ قائمٌ ، زيدٌ قائمٌ) . فإن أتَيْتَ باللام ، كان كالمكرَّر ثلاثًا ، فحصلوا على ما أرادوا من المبالغة في التأكيد وإصلاح اللفظ بتأخيرها إلى الخبر "[٢] .

وهذه اللام تدخل في خبر(إنَّ) المكسورة دون غيرها ؛ " لأنَّها أُختُها في المعنى، وذلك من جهتَيْنِ :

إحداهما : أنَّ (إنَّ) تكون جوابًا للقسم ، واللام يُتلّقى بها القسمُ .

والجهة الثانية : أنَّ (إنَّ) للتأكيد ، واللام للتأكيد ، فلمّا اشتركا فيما ذكرنا ساغ الجمع بينهما لاتّفاق معنيَيْهما "[٣] .

### (٢) مجيء الفاء في جواب أمَّا بين الاسمين :

أمَّا : حرف بسيط فيه معنى الشرط ، يؤوَّل بـ: مهما يكن من شيء؛ لأنَّهُ قائم مقام أداة الشرط وفعل الشرط ، ولا بدَّ بعده من جملة هي جواب له ، فالأصل في قول العرب : (أمَّا زيدٌ فمنطلقٌ) مهما يكن من شيءٍ فزيدٌ منطلقٌ ، فحذفوا فعل الشرط وأداته ، وأقاموا (أمَّا) مقامهما ، فصار التقدير: (أمَّا فزيدٌ منطلقٌ) ، فجاءت الفاءُ في صدر الجواب تلي الحرفَ

---

(١) التصريح ١/٣٧١ .

(٢) شرح المفصل ٤/٥٣٤ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش٥/٥٣٤.

الذي يدل على الشرط ، فقبُح اللفظ ؛ لأنَّ حرف الشرط لا تليه الفاء التي يُتلقى بها الشرط ؛ فقدموا شيئًا من جملة الجواب على الفاء ، وهو المبتدأ، وأُخِّرَت الفاء إلى الخبر ؛ ليزول قبح اللفظ ، فقالوا : (أمَّا زيدٌ فمنطلقٌ) ؛ لضربٍ من إصلاح اللفظ[١] .

فإذا جئت بأصل قولك : (أمَّا زيدٌ فمنطلقٌ) ، وصرحت بلفظ الشرط فيه قلت : (مهما يكن من شيء فزيدٌ منطلقٌ) ، فتجد الفاء في جواب الشرط في صدر الجزأين – المبتدأ والخبر – مقدمة عليهما ، وفي قولك : (أمَّا زيدٌ فمنطلقٌ) تجد الفاء متوسطة بين الجزأين ، وتلحظ أنَّك لا تقول : (أمَّا فزيدٌ منطلقٌ) ، كما تقول فيما هو في معناه : (مهما يكن من شيءٍ فزيدٌ منطلقٌ) ؛ وذلك لإصلاح اللفظ .

ووجه إصلاحه : أنَّ هذه الفاء وإن كانت جوابًا ولم تكن عاطفة فإنَّها على لفظ العاطفة وبصورتها ، فلو قالوا : (أمَّا فزيدٌ منطلقٌ)، كما يقولون: (مهما يكن من شيءٍ فزيدٌ منطلقٌ)– لوقعت الفاء الجارية مجرى فاء العطف بعدها اسم وليس قبلها اسم ، فقبلها في اللفظ حرف, وهو (أمَّا)، فاجتنبوا ذلك , ووسطوها بين الجزأين ؛ ليكون قبلها اسم وبعدها آخر، فتأتي على صورة العاطفة ؛ فقالوا : (أمّا زيدٌ فمنطلقٌ)، كما تأتي عاطفة بين الاسمين في نحو : (قام زيدٌ فعمرٌو)[٢] .

---

(١) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك٣/١٣٠٥، والجنى الداني٥٢٢، ٥٢٣، وتمهيد القواعد٢/١٠٥٣.

(٢) ينظر : الخصائص ١/٣١٣ ، ٣١٤، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي١/١٢٧، والأشباه والنظائر في النحو للسيوطي١/١٤٢، ١٤٣.

وقولك : (أمَّا سعيدًا فاضْرِبْ)، الأصل فيه: مهما يكن من شيءٍ فاضْرِبْ سعيدًا ، ثم حُذِفت : (مهما يكن من شيءٍ) ، وجُعِلَ مكانها (أمَّا) ، فصار (أمَّا فاضْرِبْ سعيدًا)، فكرهوا هذا اللفظ ؛ لولاية الفاء الحرفَ الذي يدل على الشرط ؛ لأنَّ هذه الفاء طالبةٌ بالجواب ، وحرفُ الشرط طالبٌ ألا يقعَ بعده ما يُتَلَقَّى به الشرط ، فقدَّموا شيئًا من الجملة ليكون إصلاحًا للفظ، فقالوا : أمَّا سعيدًا فاضْرِبْ .

وقولك : (أمَّا بخالدٍ فامْرُرْ) ، الأصل فيه : مهما يكن من شيءٍ فامْرُرْ بخالدٍ ، ثم جعلوا مكان : مهما يكن من شيءٍ (أمَّا) فصارت الفاء واليةً حرف الشرط (أمَّا فامْرُرْ بخالدٍ) ، فقبح اللفظ ، فقُدِّم شيء من الجواب ، وهو (بخالدٍ) المتعلق بـ(فامْرُرْ) ؛ ليزول القبح[١] .

وخلاصة ذلك : أنَّ حقَّ الفاء في تلك الأمثلة ونحوها أن تكون في أول الجواب ، لكنَّ العرب أخَّرتها ؛ كراهيةً لصورة عاطف ومعطوف بلا معطوف عليه ، وفرقت بين (مهما يكن من شيء) وبين (أمَّا) النائبة عنه، وقد عقد ابن جني فنقلةً واضحةً للإعراب عن غرضهم من ذلك حيث يقول: " فإن قيل : فإذا كان تقدير الكلام : مهما يقع من شيء فزيد منطلق ، فنحن نرى الفاء قبل الجملة التي هي (زيد منطلق) .

ونحن إذا قلنا : (أمَّا زيدٌ فمنطلقٌ) ، فقد نرى زيدًا قد تقدم على الفاء، وصار بعد الفاء اسم واحد ، وهو منطلقٌ ، فما بال أحد الاسمين تقدم على الفاء مع أمَّا ، وتراهما جميعًا متأخرينِ عن الفاء مع (مهما) ؟

---

(١) ينظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ٦٢٢/٢، ٦٢٣.

فالجواب : أنَّ العرب كما تُعنى بالمعاني فتحققها ، فكذلك أيضًا تُعنى بالألفاظ فتصلحها ؛ وذلك أنَّ هذه الفاء وإن كانت هنا مُتْبِعةً[١] غير عاطفة ، فإنَّها قد تستعمل في العطف في كثير من المواضع ، نحو : قام زيد فعمرو ، ورأيت محمدًا فصالحًا ، فمن عادتها – عاطفة كانت أو مُتْبِعة – ألا تقع مبتدأة في أول الكلام ، وأنَّهُ لا بد من أن يقع قبلها اسم أو فعل، فلو أنَّهم قالوا : (أمَّا فزيد منطلق) ، على تقدير : مهما يقع من شيء فزيد منطلق ، وأوجبوا على أنفسهم تقدم الفاء على الاسمين مع (أمَّا) ، كما يقدمونها عليهما مع (مهما) – لوقعت الفاء مبتدأة ليس قبلها في اللفظ اسم ولا فعل ، إنَّما قبلها حرف ، وهو (أمَّا)، فقدّموا أحد الاسمين قبل الفاء مع (أمَّا)، لما حاولوه من إصلاح اللفظ ؛ ليقع قبلها اسم في اللفظ ، ويكون الاسم الثاني الذي بعده ، وهو خبر المبتدأ ، وإن لم يكن معطوفًا الآن على المبتدأ ، تابعًا في اللفظ لاسم قبله ، وهو (زيدٌ) ، فتكون الفاء هنا على صورة العاطفة وإن لم تكن عاطفة ، كل ذلك لإصلاح اللفظ، فاعرفه ، فإنَّهُ لطيفٌ ، وهو رأي أبي عليٍّ ومذهبه[٢] ، وعنه علَّقْتُ ما كتبته هنا ، فإن اختلفت الألفاظ فإنَّ المعاني متفقة "[٣] .

## (٣) تأخير صاحب الحال النكرة

الأصل في صاحب الحال التعريف ؛ لأنَّهُ محكوم عليه بالحال ، وحقُّ المحكوم عليه أن يكونَ معرفةً ؛ لأنَّ الحكم على المجهول لا يفيد غالبًا ، ويقع صاحبُ الحال نكرةً بمسوغٍ يقرّبه من المعرفة ، ومن عوامل إصلاحه

---

(١) لعل المراد تتبع الشرط الجزاء الواقع جملة اسمية رابطةً بينهما .

(٢) ينظر : المسائل البصريات ١/٢٣١، ٢٣٢.

(٣) سر صناعة الإعراب ١/٢٦٦، ٢٦٧.

وتهيئته لمجيء الحال منه : أن يتقدم على الحال ، نحو : (في الدار جالسًا رجلٌ) [١] .

وقَلَّ وقوع صاحب الحالِ نكرةً دون مسوغٍ ، كقولهم : (عليه مائةٌ بيضًا) ، فـ(بيضًا) بلفظ الجمع حال من (مائة) ، وهو نكرة بلا مسوغ .

فتنكيرُ صاحبِ الحالِ جائزٌ مع كونه قبيحًا ، فلو قيل : (جاء رجلٌ ضاحكًا) لَجاز على قُبْحٍ ، والانتقال من النصب على الحال إلى الرفع على الوصف لما قبله هو الوجهُ، ووسيلة إصلاح اللفظ وإزالة القبح ، فيقال : (جاء رجلٌ ضاحكٌ) .

وإن أريد الإبقاء على معنى الحالية مع دفع القبح وزينة اللفظ فإنَّ السبيل إلى ذلك هو تقديم صفة النكرة عليها ؛ لأنَّ تقديمَ صفةِ النكرةِ يقتضي نصبَها على الحال ؛ " وذلك لامتناعِ جوازِ تقديمِ الصفة على الموصوف ؛ لأنّ الصفة تجري مجرَى الصلة في الإيضاح ، فلا يجوز تقديمُها على الموصوف ، كما لا يجوز تقديمُ الصلة على الموصول . وإذا لم يجز تقديمُها صفةً ، عُدل إلى الحال"[٢] .

وقد قرَّرَ هذا سيبويه عاقدًا بابًا ، قال في مستهله : " هذا باب ما ينتصب لأنَّهُ قبيح أن يوصف بما بعده ويبنى على ما قبله ، وذلك قولك : (هذا قائمًا رجلٌ ، وفيها قائمًا رجلٌ) . لمَّا لم يجز أن توصَف الصِّفَة بالاسم وقَبُح أن تقول : (فيها قائمٌ) ، فتَضَعَ الصِّفَةَ موضع الاسم ، كما قَبُحَ

---

(١) ينظر : التصريح ٥٨٤/١ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش٢٠/٢ .

(مررتُ بقائمٍ وأتاني قائمٌ) – جعلتَ القائمَ حالاً وكانَ المبنيُّ على الكلام الأوّل ما بعده .

ولو حسُن أن تقول : (فيها قائمٌ) لجاز (فيها قائمٌ رجلٌ) ، لا على الصفة ، ولكنَّهُ كأنَّهُ لمَّا قال : (فيها قائمٌ) قيل له : مَنْ هو ؟ وما هو ؟ فقال : رجلٌ أو عبدُ الله . وقد يجوز على ضعفه .

وحُمِلَ هذا النصبُ على جواز (فيها رجلٌ قائمًا) ، وصار حين أُخّر وجه الكلام ، فرارًا من القبح ... وهذا كلامٌ أكثر ما يكون في الشعر، وأقلُّ ما يكون في الكلام"[١].

ومن شواهد مجيء الحال من النكرة المتقدمة عليها قول ذي الرمة : [من الطويل]

وتَحْتَ الْعَوالِي بالْقَنَا مُسْتَظِلَّةً * ظِباءٌ أَعارَتْها الْعُيُونَ الْجَآذِرُ[٢]

أراد (ظباءٌ مستظلّةٌ) ، فلمّا قدّم الصفةَ على الموصوف نصبها على الحال .

وقول الشاعر :

وبالْجِسْم مِنِّي بَيِّنًا لو عَلِمْتِهِ * شُحُوبٌ وإنْ تَسْتَشْهِدِي الْعَيْنَ تَشْهَدِ[٣]

---

(١) الكتاب ٢/١٢٢ ، ١٢٤.

(٢) البيت في ديوان الشاعر (شرح الباهلي)٢/١٠٢٤، والكتاب ٢/١٢٣، والبديع في علم العربية ١/١٩١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٢١ .

(٣) البيت في الكتاب ٢/١٢٣، وشرح التسهيل ٢/٣٣٣، واللمحة في شرح الملحة ١/٣٨٨، والتذييل والتكميل ٩/٦٤، وتمهيد القواعد ٥/٢٢٧٩.

أراد (شُحُوبٌ بَيِّنٌ) ، فلمّا قدّم الصفةَ على الموصوف نصبها على الحال .

وقول كُثَيِّرٍ : [من الوافر]

لِعَزَّةَ مُوحِشًا طَلَلٌ قَدِيمُ * عَفَاهُ كلُّ أَسْحَمَ مُسْتَدِيمُ[١]

أراد (طَلَلٌ موحشٌ) ، فقَدَّمَ مُوحِشًا على طَلَلٍ ، ونصبها على الحال ؛ " لأنَّها لو أُخِّرت لالتبست بالصفة ، في نحو قولك : ضربتُ رجلاً مجرّدًا من ثيابه ؛ لأنَّ الحال يتقدَّم على ذي الحال ، والصفة لا تتقدَّم على الموصوف "[٢] .

***

*

(١) البيت في ديوان الشاعر ٥٣٦، والبديع في علم العربية ١/١٩١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٢١ ، وأمالي ابن الحاجب ١/٣٠٠، والكناش في فني النحو والصرف ١/١٨٤.

(٢) الكناش في فني النحو والصرف ١/١٨٤.

## الوسيلة السادسة : الفصل

استعملت العرب الفصل بين عناصر التركيب وسيلة إصلاحٍ له ، ترفع احتمالاً في المراد ، وتزيد البيان ، أو تُعَوِّض التركيب من وَهَنٍ أصابه ، وحذفٍ اعتراه ، ومن مظاهر ذلك :

### (١) الاتيان بضمير الفصل بين المبتدأ والخبر :

ضمير الفصل هو : صيغة ضمير منفصل مرفوع[١]، يُسمِّيه البصريون فصلاً ، والكوفيون عمادًا .

فسُمِّي فصلاً ؛ للفصل به بين شيئين لا يستغني أحدهما عن الآخر ، ولانفصال السامع عن توهم الخبر تابعًا . وسُمِّيَ عمادًا ؛ لأنَّهُ معتمد عليه في تقرير المراد ومزيد البيان[٢]، أو لاعتماد المتكلم عليه في رفع الاشتباه بين الخبر والصفة[٣] .

ويشترط له في نفسه أمران : أحدهما : أن يكون بصيغة المرفوع ، والثاني : أن يكون مطابقًا لما قبله في حضوره وغيبته ، وتذكيره وتأنيثه، وإفراده وتثنيته وجمعه .

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب لأبى حيان ٤٨٩/١.

(٢) ينظر: التسهيل لابن مالك ١٦٧/١.

(٣) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني٢٨٢/١.

ويشترط فيما قبله أمران : أحدهما : كونه مبتدأ في الحال أو في الأصل ، والثاني : كونه معرفة ، نحو قوله ﷻ : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾[١].

ويشترط فيما بعده أمران : أحدهما : كونه خبرًا لمبتدأ في الحال أو في الأصل ، والثاني : كونه معرفة ، أو كالمعرفة فى أنَّهُ لا يقبل (أل) [٢] ، نحو قوله ﷻ : ﴿ وَمَا تُقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ﴾[٣] .

وكان هذا الضمير وسيلة إصلاح للفظ في نحو قولك : (خالدٌ هو الفارسُ) ؛ لأنَّهُ يفصل في الكلام بين الخبر والصفة ، أو لأنَّ المتكلم يعتمد عليه في رفع الاشتباه بين الخبر والصفة ؛ فإذا قال : (خالدٌ الفارسُ) ولم يأت بـ(هو) احتمل (الفارسُ) في قوله أن يكون صفةً لـ(خالد) ، وأن يكون خبرًا عنه ، وإذا أتى بـ(هو) تعين أن يكون (الفارسُ) خبرًا عن (خالدٌ) .

ومن فوائده في التركيب إلى جانب إصلاحه بالإعلام من أول الأمر بأنَّ ما بعده خبرٌ لا صفة : تأكيد الحكم لما فيه من زيادة الربط[٤] .

(٢) **الفصل بين أن المخففة والفعل المتصرف** :

إذا خَفَّفت العربُ (أَنَّ) المفتوحة الهمزة أبقَتْها على ما كان لها من العمل ، لكن لا يكون اسمُها إلا ضميرَ الشأن محذوفًا ، وخبرُها لا يكون إلا جملةً ، نحو قولك : (علمتُ أنْ خالدٌ مسافرٌ) فـ(أنْ) مخففة من الثقيلة ،

---

(١) سورة الأعراف – من الآية ١٥٧.

(٢) ينظر: مغنى اللبيب ٥/٥٥٦-٥٦٠.

(٣) سورة المزمل – من الآية ٢٠.

(٤) ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/٢٨٢، ٢٨٣.

واسمها ضمير الشأن محذوف ، و(خالدٌ مسافرٌ) جملة في موضع رفعٍ ، خبر (أنْ) ، والتقدير : علمتُ أنْهُ خالدٌ مسافرٌ[١] .

والتزمت العربُ غالبًا الفصلَ بين (أن) المخففة من الثقيلة وبين خبرها إذا كان جملةً فعليةً فعلُها متصرفٌ ولم يكن مفيدًا الدعاءَ ؛ لعلةٍ مركبةٍ من مجموع أمرين ، هما : العوض من المحذوف من (أَنَّهُ) وهو إحدى النونين والاسم ، وإيلاؤها ما لم يكن يليها من الأفعال قبلُ[٢] .

فالفصل الملتزم بين (أنْ) المخففة والفعل جاء لئلا يليها الفعل في اللفظ[٣] ؛ فهو وسيلة إصلاحٍ للفظ ، ودفعٍ للقُبح ، وإزالةٍ للضعف الذي نَبَّهَ إليه سيبويهِ المتكلمَ العربيَّ قائلاً : " واعلم أَنَّهُ ضعيفٌ في الكلام أن تقول : قد علمتُ أنْ تَفْعَلُ ذاك ، وقد علمتُ أنْ فَعَلَ ذاك حتَّى تقول : سَيَفعلُ أو قد فَعَلَ ، أو تَنْفِيَ فتُدْخِلَ لا ؛ وذلك لأنَّهم جعلوا ذلك عِوَضًا ممَّا حذفوا من أنَّه ، فكرهوا أن يَدَعوا السينَ أو قَدْ إذْ قدرُوا على أن تكون عوضًا ، ولا تُنْقِص ما يريدون لو لم يُدْخِلُوا قَدْ ولا السينَ "[٤] .

وجاء الفصل بأحد أمور أربعة[٥]، هي :

---

(١) ينظر : شرح ابن عقيل على الألفية ١/٣٨٣ .

(٢) ينظر : الاقتراح في أصول النحو ص١٥٤.

(٣) ينظر : الأشباه والنظائر في النحو ١/١٥٢.

(٤) الكتاب ٣/١٦٧.

(٥) ينظر : تمهيد القواعد ٨/٤١٢٦.

١- (قد) وحدها ، أو بعد نداء ، ومثال الفصل بها وحدها قوله ﷻ: ﴿ وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾[١] ، ومثال الفصل بها بعد نداء قوله ﷻ : ﴿ وَنَادَيْنَاهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿١٠٤﴾ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ ﴾[٢] .

٢- (لَو) ، ومثال الفصل بها قوله ﷻ : ﴿ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ مَا لَبِثُوا۟ فِى ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ ﴾[٣] .

٣- (السين) ، ومثال الفصل بها قوله ﷻ : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾[٤].

٤- حرف نفي ، ومثال الفصل به قوله ﷻ : ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾[٥].

* * *

*

(١) سورة المائدة – من الآية : ١١٣.

(٢) سورة الصافات – من الآيتين : ١٠٤، ١٠٥.

(٣) سورة سبأ – من الآية : ١٤.

(٤) سورة المزمل – من الآية : ٢٠ .

(٥) سورة طه – من الآية : ٨٩ .

## الوسيلة السابعة : التأكيد

جاء التأكيد في كلام العرب وسيلة إصلاح في التركيب الذي اعتراه ضعف ، أو حلَّ بساحته قُبح ، ومن عناصر ذلك ما يأتي :

### (١) تأكيد الضمير المرفوع المستتر إذا عُطِفَ عليه :

سلك أبو البركات الأنباري (العطف على الضمير المرفوع المتصل) مسألةً في مسائل الخلاف ، وقرَّر في مستهلها الآتي :

- ذهاب الكوفيين إلى جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام ، نحو : (قُمْتُ وزيدٌ) .
- وذهاب البصريين إلى أنَّهُ لا يجوز إلا على قبح في ضرورة الشعر.
- وإجماعهم على أنَّهُ إذا كان هناك توكيدٌ أو فصلٌ فإنَّهُ يجوز معه العطف من غير قبح .

وكان من حجة المانعين جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل: أنَّهُ لا يخلو: إما أن يكون مقدرًا في الفعل ، أو ملفوظًا به ؛ فإن كان مستترًا فيه، نحو : (قام وزيدٌ) فكأنَّهُ قد عَطَفَ اسمًا على فعل ، وإن كان ملفوظًا به، نحو : (قمتُ وزيدٌ) ، فالتاء تُنزل بمنزلة الجزء من الفعل ، فلو جوّزنا العطفَ عليه لكان أيضًا بمنزلة عطف الاسم على الفعل، وذلك لا يجوز لما فيه من القبح بتوهم العطف على عامل الضمير ؛ لأنَّ الضمير

المرفوع المتصل يُنزل من عامله منزلة الجزء، فإذا أُكِّدَ امتاز عن الفعل ؛ فجاز العطف عليه [١] .

وصار من المقرر عند النحويين أنَّهُ لا يَحْسُن العَطْفُ على الضمير المَرْفُوعِ المُتَّصِلِ ، مستترًا كان أو بارزًا إلا بعد توكيده بضمير منفصل[٢] ؛ ليتحقق إصلاح اللفظ ، وذهاب الضَّعْف ، ورفع القبح ، كما في قوله ﷻ : ﴿ قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾[٣] ، وقوله ﷻ : ﴿ وَيَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾[٤] .

ولعلك لحظتَ " جمْعهم في الاستقباح بين العطف على الضمير المرفوع المتصل الذي لا لفظَ له وبينه إذا كان له لفظٌ ؛ فقولك : (قمتُ وزيدٌ) في الاستقباح كقولك : (قامَ وزيدٌ) وإن لم يكن في قام لفظٌ بالضمير.

وكذلك أيضًا سَوَّوْا في الاستقباح بين (قمتُ وزيدٌ) وبين قولنا : (قُمْتُما وزيدٌ ، وقُمْتُم ومحمدٌ) من حيث كانت تلك الزيادة التي لحقت التاءَ لا تخرج الضميرَ من أن يكون مرفوعًا متصلاً يغير له الفعل . ومع هذا فلستُ أدفعُ أن يكونوا قد أحَسُّوا فرقًا بين (قمتُ وزيدٌ) و(قام وزيدٌ) إلا أنَّهُ محسوسٌ عندهم غيرُ مؤثرٍ في الحكم ، ولا محدثٍ أثرًا في اللفظ " [٥] ،

---

(١) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف٢/٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٨، والمحصول في شرح الفصول لابن إياز البغدادي٢/٨٩٦، ٨٩٧.

(٢) ينظر : أوضح المسالك لابن هشام٣/٣٤٦.

(٣) سورة الأنبياء – الآية : ٥٤.

(٤) سورة الأعراف – من الآية : ١٩.

(٥) الخصائص٣/٢٢.

ووسيلتهم المخلصة من ذلك القبح ، والجالبة لحسن اللفظ هي التوكيد بالضمير المنفصل .

(٢) **تأكيد الضمير المجرور في نحو** : (**مررتُ بك أنت وزيدٍ**) :

المشهور أنَّ للنحويين في مسألة العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض مذهبين[١] :

**أحدهما** : أنَّه لا يجوز العطف على الضمير المخفوض إلا بشرط إعادة الخافض مع المعطوف ، سواء أكان الخافضُ حرفًا أم كان اسمًا .

فمثال الحرف الخافض قوله ﷻ : ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا ﴾[٢] فـ(الأرض) معطوفة على الهاء المجرورة باللام ، وقد أُعيدت اللام مع المعطوف ، وقوله ﷻ : ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾[٣]، فـ(الفلك) معطوفة على الهاء المجرورة بـ(على) ، وقد أُعيدت (على) مع المعطوف .

ومثال الاسم الخافض قوله ﷻ : ﴿ قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ﴾[٤]، فـ(آبائك) معطوفة على الكاف المجرورة

---

(١) ينظر : شرح الجمل لابن بابشاذ ٥٩/١، والبسيط لابن أبي الربيع ١/ ٣٤٥، ٣٤٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٣/١، ٢٤٤، وشرح التسهيل ٣٧٥/٣، والتصريح ١٨٢/٢، ١٨٣ .

(٢) سورة فصلت – من الآية : ١١ .

(٣) سورة المؤمنون – الآية : ٢٢.

(٤) سورة البقرة – من الآية : ١٣٣.

بإضافة (إله) إليها ، وقد أُعيد المضاف ، وهو كلمة (إله) مع المعطوف . وهذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين .

**والمذهب الثاني** : جوازُ العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض مع المعطوف . هذا مذهب يونُسَ والأخفَشِ والكوفيين ، ووافقهم ابن مالك وابن هشام الأنصاري ، ومن أدلتهم على ذلك :

ـ قراءة ابن عباس والحسن البصري وحمزة ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ﴾[(١)] بجر (الأرحام) عطفًا على الضمير المخفوض بالباء من غير إعادة الخافض مع المعطوف . [(٢)]

ـ حكايةُ قطرب عن العرب : (مَا فِيهَا غَيْرُهُ وَفَرَسِهِ) بجر (فَرَسِهِ) عطفًا على الضمير المخفوض بإضافة (غير) إليه من غير إعادة الخافض، وهو(غير) مع المعطوف .

ـ وقول الشاعر : [من البسيط]

فالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وتَشْتمُنَا * فاذْهَبْ فمَا بِكَ والأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ[(٣)]

بخفض (الأيَّام) عطفًا على الضمير المخفوض بالباء من غير إعادة الخافض مع المعطوف .

---

(١) سورة النساء – من الآية: ١.

(٢) ينظر : التيسير في القراءات السبع ص٩٣، والنشر٢/٢٤٧، وتقريبه ص١٠٤، وإتحاف فضلاء البشر١/٥٠١.

(٣) البيت في الكتاب٢/٣٨٣، والأصول في النحو٢/١١٩، واللمع في العربية ٩٧، والإنصاف ٢/٣٨٠.

وجعل جمهور البصريين : الواو للقسم على عادة العرب من تعظيم الأرحام والإقسام بها ، وجملة ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ﴾[1] جواب القسم ، وأجابوا عن الشعر الوارد بذلك بكونه شاذًّا لا يقاس عليه .

وكان من حجة أنصار المذهب الأول في تلكم المسألة ما يأتي :

أولاً – امتناع عطف الظاهر على الضمير المخفوض إلا بشرط إعادة الخافض من باب حمل الشيء على عكسه ، فكما يلزم تكرار الخافض في قولك : (مررت بزيدٍ وبك) ، فكذلك في عكسه ، وإنَّما كان كذلك ؛ لأنَّ الواو موضوعة لمطلق الجمع ، ولا تقتضي ترتيبًا ، فالمتأخر معها في حكم المتقدم ، فإذا قلت : (مررت بك وزيدٍ) ، فكأنَّك قلت : (مررت بزيدٍ وك) ، وهو لا يجوز .

ثانيًا – أنَّ ضمير الخفض مُعاقبٌ للتنوين ، فمن حيث لم يجز العطف على التنوين لم يجز العطف على معاقبه ، فكُرِّرَ مع المعطوف الخافضُ ؛ ليخرج بذلك عن أن يكون معطوفًا على نفس الضمير ، إلى الاستقلال بعامله[2] .

وحجة أصحاب المذهب الثاني في إجازة العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض مع المعطوف السماع الوارد بذلكم .

---

(١) سورة النساء – من الآية : ١.

(٢) ينظر : المحصول في شرح الفصول لابن إياز ٢/٨٩٥، وشرح الجمل لابن الفخار ١/١٧٥ ، ١٧٦.

وهناك مذهب ثالث في تلك المسألة لم يأخذ حظه من الذيوع راعى إزالة القبح ، وآثر إصلاح اللفظ ؛ فأجرى الضمير المجرور مجرى المرفوع المتصل في امتناع العطف عليه إلا بعد تأكيده أولاً ، وقرَّر الآتي :

إذا أُكِّدَ الضميرُ المجرورُ جاز العطف عليه بدون إعادة الجار مع المعطوف ، نحو قولك : (مررتُ بك أنت وزيدٍ) قياسًا على العطف على الضمير المرفوع المتصل إذا أُكِّدَ , والجامع بينهما شدة الاتصال بما يتصلان به ، وهو مذهب الجرميّ والزياديّ[١] ، قال المرادي : " وهو حاصل كلام الفراء ، فإنَّهُ أجاز : مررتُ به نفسِهِ وزيدٍ ، ومررتُ بهم كلِّهم وزيدٍ "[٢] .

***

*

(١) ينظر : البديع في علم العربية لابن الأثير١/٣٧٧، والمحصول في شرح الفصول٢/٨٩٦، وتوضيح المقاصد والمسالك٢/١٠٢٧، والأشباه والنظائر في النحو١/١٥١، وشرح الأشموني على الألفية مع حاشية الصبان ٣/١١٥، ١١٦.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك٢/١٠٢٧.

## الوسيلة الثامنة : إبدال الهمزة هاءً في نحو قولهم : (لَهِنَّكَ قَائمٌ)

لقد قالت العرب: (إنَّ زيدًا لقائمٌ)،" وكان القياس أن تقدّم اللام، فتقول: (لإنَّ زيدًا قائمٌ) في (إنَّ زيدًا لَقائمٌ). وإنَّما كرهوا الجمع بينهما؛ لأنّهما بمعنى واحدٍ وهو التأكيد، وهم يكرهون الجمع بين حرفَيْن بمعنى واحد؛ وذلك أنَّ هذه الحروف إنَّما أُتِيَ بها نائبةً عن الأفعال اختصارًا، والجمعُ بين حرفَيْن بمعنى واحد يُناقِض هذا الغرضَ"(١).

قال ابن جني : " ويدلُّ على أنَّ موضع اللام في خبر (إنَّ) أول الجملة قبل (إنَّ) أنَّ العرب لما جَفَا عليها اجتماع هذين الحرفين قلبوا الهمزة هاءً ؛ ليزول لفظ (إنَّ) ، فيزول أيضًا ما كان مستكرهًا من ذلك ؛ فقالوا : (لَهِنّك قائم) أي : لَئِنَّك قائم "(٢) .

وقد تناول سيبويه (لَهِنَّك) ، وقرَّرَ أنَّها كلمةٌ تستعملها العرب في أسلوب القسم قائلاً : " وهذه كلمةٌ تَكَلَّمُ بها العربُ في حال اليمين، وليس كلُّ العرب تَتكلَّم بها، تقول: (لَهِنَّك لرَجلُ صِدْقٍ)، فهي (إنَّ) ولكنَّهم أبدلوا الهاءَ مكان الألف كقوله: (هَرَقْتُ)، ولَحِقَتْ هذه اللامُ (إنَّ) كما لَحِقَتْ (ما) حين قلتَ: (إنَّ زيدًا لَمَا لَيَنطلقنَّ)، فلَحِقَتْ (إنَّ) اللامُ في اليمين كما لحقَتْ (ما)، فاللامُ الأولى في (لَهِنَّكَ) لامُ اليمين، والثانية لامُ (إنَّ). وفي (لَمَا لَيَنطلقنَّ) اللامُ الأولى لـ(إنَّ)، والثانية لليمين. والدليل على ذلك النون التي معها كما أنَّ اللامَ الثانية في قولك: (إنَّ زيدًا لَمَا لَيَفعلنَّ) لام اليمين"(٣) .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٤/٥٣٣.

(٢) الخصائص ١/٣١٥، ٣١٦.

(٣) الكتاب ٣/١٥٠.

قال أبو علي : " تقديرُ القسم في (لَهِنَّكَ) أنْ يقع قبل اللامِ ، كأنّهُ قال : (والله لإنّك [لَـ][١]رَجُلُ صِدْقٍ) ، فلذلك صارت اللامُ الأولى للقَسَمِ والثانية لـ(إنَّ) ، وتقديرُ القَسَم في (إنَّ زيدًا لما لَيَنْطَلِقَنَّ) أنْ يكونَ قبلَ اللاّمِ التي في (ليَنْطَلِقَنَّ) ، كأنّهُ قال : (إنَّ زيدًا لَمَا والله لَينْطَلِقَنَّ) هي التي تلقّت القَسَم ، وإنّما دَخَلَت النّونُ عليها لأنّها للاستقبال"[٢] .

و" العرب تُبدِل من الهمزة هاءً ، ومن الهاء همزةً ؛ للقرب الذي بينهما من حيث إنَّهما من أقصى الحلق ، فجاز أَنْ يُبدل كلُّ واحدٍ منهما من صاحبه "[٣]، فمن إبدال الهاء من الهمزة قولهم : (إيَّاك ، وهِيَّاك) ، ومن إبدال الهمزة من الهاء قولهم : (هَيْهَات ، وأَيْهَات) .

وقرَّر الجوهري أنَّ العرب استعملت (لَهِنَّكَ) للتوكيد وأصلها (لإنَّكَ) ؛ فجعلت اللام في موطنها الأصلي محتفظةً بالحرفين المؤكدين معًا ؛ لتحقق إصلاح اللفظ بزوال لفظ همزة (إنَّ) ، فكأنَّها لفظ آخر ، وذلك حيث يقول : " قولهم : (لَهِنَّكَ) بفتح اللام وكسر الهاء : كلمةٌ تستعمل عند التوكيد ، وأصلها (لإنَّكَ) ، فأبدلت الهمزة هاءً ، كما قالوا في إيَّاك : هيَّاك . وإنَّما جاز أن يجمع بين اللام وإنَّ وكلاهما للتوكيد ؛ لأنك لمَّا أبدلت الهمزة هاءً زال لفظ (إنَّ) فصار كأنها شيءٌ آخر"[٤].

ومن شواهدها في الاستعمال قول الشاعر : [من الطويل]

---

(١) زيادة مني لاستقامة العبارة .

(٢) التعليقة على كتاب سيبويه٢/٢٦٣.

(٣) تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح لشهاب الدين اللَّبْلِيّ١/٢٤١ .

(٤) تاج اللغة وصحاح العربية (لهن) .

لَهِنّكِ من عَبْسِيَّةٍ لوَسِيمَةٌ * على هَنَواتٍ كاذبٍ مَنْ يقولُها[١]

وقال الآخر : [من الطويل]

أَلا يَا سَنَا بَرْقٍ عَلَى قُلَلِ الْحِمَى * لَهِنَّكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيمُ[٢]

والغرض من المجيء بها في البيت الأول التنبيه بها على موضعها الأصلي مع توكيد الخبر ، وفي البيت الثاني كذلك مع تجرد الخبر من التوكيد[٣] .

ونخلص من ذلك إلى أنَّ إبدال الهمزة هاء في نحو قولهم : (لَهِنَّكَ قائمٌ) وسيلة إصلاح للفظ ، وأولى المسائل العشر الإصلاحية التي ذكرها ابن هشام في تذكرته ، ونقلها السيوطي قائلاً : " أحدها : قولهم : (لَهِنَّكَ قائمٌ) ؛ لأنَّهم لو قالوا : (لَإِنَّكَ) لكان رجوعًا إلى ما فروا منه ، لكنَّهم لما أرادوا الرجوع إلى الأصل أبدلوا الهمزة هاءً لإصلاح اللفظ "[٤].

*****

***

*

(١) البيت في غريب الحديث لأبي عبيد ٤/٧٤، ٢٢٥، وتاج اللغة وصحاح العربية (لهن) ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٣١.

(٢) البيت في الخصائص ٢/١٩٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٥٣٣، والتذييل والتكميل ٥/١٢٤، والجنى الداني ١٢٩.

(٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣١.

(٤) الأشباه والنظائر في النحو ١/١٥٠.

## الفصل الثالث : إصلاح اللفظ في الأعاريب

بدت ظاهرة إصلاح اللفظ في الأعاريب ، فكان الانتقال من وجهٍ إعرابيٍّ إلى وجهٍ آخر وسيلة من وسائلها ، وكذا تطبيق بعض الأحكام الإعرابية على بعض الأسماء في مواقع بعينها ، وهاك بيان ذلك :

### الوسيلة الأولى : (الانتقالُ من وجهٍ إعرابيٍّ إلى وَجْهٍ آخر)

في كلام العرب بعض ألفاظ التراكيب تحتمل غير وجهٍ إعرابيّ ، لكنَّ بعض الوجوه يعتريه شينٌ ، ويلحقه عيبٌ ، ويبدو منه قبحٌ ، وتنبعث منه كراهيةٌ ؛ فيكون الملاذُ الواقي من ذلك كله هو الانتقال إلى وجهٍ إعرابيّ آخر ، يكون منشأ الحسن ، ومبعث الزين ، ومظهر الجمال ، وموطن الجودة ، ومن مظاهر ذلك ما يأتي :

(١) **الانتقال من الجر إلى الرفع والنصب** :

هناك تراكيب وجدت فيها قبح اللفظ كامنًا في وجه الجر ، وكان إصلاحه وحسنه في الانتقال إلى وجهي الرفع والنصب ؛ ولذا كان المختار عند سيبويه أَن تَقول : (مررتُ ببُرٍّ قبلُ قَفيزٌ بدرهم قَفيزٌ بدرهم) ، برفع (قَفيزٌ) على أنَّهُ مبتدأ ، وخبره (بدرهم) ، وأن تقول : (العَجَبُ من بُرٍّ مَرَرْنَا به قبلُ قَفيزًا بدرهم قفيزًا بدرهم) ، بنصب (قفيزًا) على الحالية ، وهو مسموع من العرب الموثوق بهم .

والقبيح أن تقول : (مررتُ ببُرٍّ قبلُ قَفيزٍ بدرهم قَفيزٍ بدرهم) ، بجر (قفيزٍ) على النعت لـ(بُرٍّ) ؛ لأنَّ النكرة (بُرٍّ) يقبح أن تكون موصوفةً بما ليس صفةً ، وهو (قفيزٍ) اسم مكيال ، وليس تحليةً .

فوسيلة إصلاح اللفظ وتحسينه وإزالة القبح عنه هنا أن ينتقل المتكلم من وجه الجر ، وأن يأتي بالقفيز مرفوعًا على أنَّهُ مبتدأٌ ، أو منصوبًا على الحالية ، فمن المقرَّر في باب الحال أنَّها تأتي جامدة مؤوّلة بالمشتقّ في مسائل ، منها : أنْ تكون دالَّةً على سعر .

وفي ذلكم قال سيبويه : " هذا بابٌ يختار فيه الرفعُ والنصبُ ، لقُبْحِه أَن يكونَ صفة ، وذلك قولك : مررتُ ببُرٍّ قبلُ قَفيزٌ بدرهم قَفيزٌ بدرهم . وسمعنا العربَ الموثوقَ بهم يَنصبونه ، سمعناهم يقولون : العَجَبُ من بُرًّ مَرَرْنَا به قبلُ قَفيزًا بدرهم قفيزًا بدرهم ، فحملوه على المعرفة وتركوا النَّكرة ؛ لقبح النكرة أن تكون موصوفةً بما ليس صفةً ، وإنّما هو اسمٌ ...

وأمَّا الّذين رفعوه – فقالوا : مررتُ ببُرٍّ قبلُ قَفيزٌ بدرهم ، فجعلوا القفيزَ مبتدأً . وقولك بدرهم مبنيًّا عليه "[1] .

(٢) **الانتقال من الرفع إلى النصب** :

من الجائز الحسن عند سيبويه أَن تَقول : (هذا مالُك درهمًا) ، و: (هَذَا خاتمُك حديدًا) ، بنصب (درهمًا ، وحديدًا) على الحالية ، وقد قرَّر النحويون في باب الحال أنَّ الحال تأتي جامدة غير مؤوّلة بالمشتقّ في مسائل ، منها :

١– أنْ تكون الحال نوعًا من صاحبها ، نحو : (هذا مالك درهمًا) ، فـ(درهمًا) حال من (مالك) ، وهو نوعٌ منه ، فإنَّ الذهبَ نوعٌ من المال .

٢– أنْ تكون الحال أصلاً لصاحبها ، نحو : (هذا خاتمك حديدًا) ، فـ(حديدًا) حال من (خاتمك) ، وهو أصلٌ له ، فإنَّ الحديد أصلٌ للخاتم .

---

([1]) الكتاب ١/٣٩٦، ٣٩٧ .

وَمن المستكره القبيح عنده أن تَقول : (هذا مالٌ درهمٌ) ، و: (هَذَا خَاتمٌ حَدِيدٌ) ، برفع (درهمٌ ، وحَدِيدٌ) على النَّعْت ؛ وَذَلِكَ لأَنَّ مالاً وحديدًا وَمَا أشبه ذَلِك أسماء ، فلا ينعَت بهَا ؛ لأَن النَّعْت تحليةٌ .

فوسيلة تحسين اللفظ في نحو هذين المثالين ، ورفع القبح عنه هي النصب ؛ لأَنَّ الحَال مفعولٌ فِيهَا ، والأسماء تكون مفعولةً ، والرفع فيهما على النعت قبيحٌ ؛ لأنَّ الأسماء الجامدةَ لا تكون نعوتًا . قال سيبويه: " ألا ترى أنّك تقول : هذا مالُك درهمًا ، وهذا خاتَمُكَ حديدًا ولا يَحسُن أن تَجعلَه صفةً ، فقد يكون الشيء حَسنًا إذا كان خبرًا وقبيحًا إذا كان صفةً "[١] .

فالنصب على الحال فيما سبق مع تنكير ما قبله جاء لتوقي الوصف بما لا يصلح للوصفية ، والتخلص من جعله نعتًا مع كونه جامدًا غير مؤول بمشتق ؛ لأنَّ ذلك يغتفر في الحال ؛ لأنّهُ بالأخبار أشبه منه بالنعوت[٢] .

### (٣) الانتقال من الرفع إلى الجر :

القبيح في إعمال الصفة المشبهة رفْعُ الصفة مجردةً كانت أو مع (أل) المعمولَ المجردَ من الضمير والمضافَ إلى المجرد منه ، وذلك أربع صور[٣]، هي :

١ – أن ترفع الصفة المشبهة المقترنة بـ(أل) اسمًا ظاهرًا مجردًا من (أل) لم يتصل به ضميرٌ ، نحو : خالدٌ الحَسَنُ وَجْهٌ .

---

(١) السابق ١/٣٩٦.

(٢) ينظر : تمهيد القواعد٥/٢٢٨١.

(٣) ينظر : شرح الأشموني٣/٩ ، والاقتراح ، تح أ.د/ حمدي عبد الفتاح ص٢٧.

٢- أن ترفع الصفة المشبهة المقترنة بـ(أل) اسمًا ظاهرًا مضافًا إلى مجرد من (أل) لم يتصل به ضميرٌ ، نحو : خالدٌ الحَسَنُ وَجْهُ أبٍ .

٣- أن ترفع الصفة المشبهة المجردة من (أل) اسمًا ظاهرًا مجردًا من (أل) لم يتصل به ضميرٌ ، نحو : خالدٌ حَسَنٌ وَجْهُ .

٤- أن ترفع الصفة المشبهة المجردة من (أل) اسمًا ظاهرًا مضافًا إلى مجرد من (أل) لم يتصل به ضميرٌ ، نحو : خالدٌ حَسَنٌ وَجْهُ أبٍ .

وإنما جاز الرفع في تلك الصور الأربع على قبحه ؛ لقيام السببية في المعنى مقام وجودها في اللفظ ؛ لأنَّ معنى (خالدٌ حَسَنٌ وَجْهُ أَبٍ) : خالدٌ حَسَنٌ وَجْهُ أَبٍ لَهُ ، ومعنى (خالدٌ حَسَنٌ وَجهٌ) : خالدٌ حَسَنٌ وَجهٌ مِنْهُ[1] .

ورَوْمُك رفع هذا القبح الحاصل في اللفظ من خلو الصفة عن ضمير الموصوف وتحقيق الإصلاح ، وتحسين الجملة – مرهونٌ بالذهاب إلى وجه الجر بالإضافة ، أَلا فلْنستجب لداعي اللفظ ، ولنقل فيما مضى من أمثلة الصور القبيحة :

١- خالدٌ الحَسَنُ وَجْهٍ .

٢- خالدٌ الحَسَنُ وَجْهِ أبٍ .

٣- خالدٌ حَسَنُ وَجْهٍ .

٤- خالدٌ حَسَنُ وَجْهِ أبٍ .

وزادوا في باب الإضافة صورة أخرى موسومةً بقبح اللفظ الذي يزيله التحول في التركيب من وجه الرفع على الفاعلية إلى وجه الجر بالإضافة ، وضابط هذه الصورة: أن تكون الصفة المشبهة مقترنةً بـ(أل) رافعةً اسمًا ظاهرًا مقترنًا بـ(أل) ، نحو قولك : مررتُ بخالدٍ الحَسَنِ الوَجْهُ .

---

(١) ينظر : شرح الأشموني٣/٩ .

فيؤتى بالإضافة اللفظية لغرض تحسين اللفظ ؛ فإنّ في جر (الوجه) تخلُّصًا من قُبْح رفعه ؛ لخلو الصفة المشبهة من ضمير يعود على الموصوف [١] ؛ لأنَّ الصفة المشبهة لا تضاف لمرفوعها حتى يقدر تحويل إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها ، فيصير في الصفة ضمير يعود على الموصوف[٢] .

فمن المقرر عند النحويين أنَّ الإضافةَ اللفظيةَ هي التي تُفيد أمرًا لفظيًّا . وفائدتها محصورة في التخفيف أو رفع القبح بغية تحسين اللفظ .

أما التخفيف فيحصل بـ :

١- حذف التنوين الظاهر من آخر المضاف ، كما في قولك : (هذا ضاربُ زيدٍ) ، و(عليٌّ حسنُ الوجهِ) ، أو المقدر ، كما في قولك : (هؤلاء ضواربُ زيدٍ) ، و(هُنَّ حواجُّ بيتِ الله) .

٢- حذف نون التثنية وجمع المذكر السالم من آخر المضاف ، كما في قولك: (هذان ضاربا زيدٍ) ، وقولك : (هؤلاء ضاربو زيدٍ) .

وأما رفع القبح ففي نحو قولك : (مَرَرْت بِالرجلِ الْحَسَنِ الْوَجْهِ) ؛ فإنَّ في جر (الوجِه) بإضافة الصفة المشبهة إليه تحسينًا للفظ ، وتخلصًا من القبح الموجود في وجه الرفع ؛ فإنَّ في رفع (الوجه) على الفاعلية لو قلت : (مَرَرْت بِالرجلِ الْحَسَنِ الْوَجْهُ) قبح خلو الصفة المشبهة من ضمير يعود إلى الموصوف.

---

(١) ينظر : شرح شذور الذهب للجوجري ٢/٥٧٦، والتصريح ١/٦٨٢، وشرح الأشموني ٣/٩.

(٢) ينظر : التصريح ١/٦٨٢.

**(٤) الانتقال من جر مميِّز (كم) الخبرية إلى النصب للفصل بينهما:**

**مميّز (كم) الاستفهامية مفردٌ منصوبٌ ، كمميّز عشرين وأخواته ، نحو قولك : (كم طالبًا نجح ؟).**

**ومُمَيّز (كم) الخبرية مجرورٌ بإضافتها إليه ، وَيكون مُفردًا وجمعًا ، نحو قولك : (كم كتابٍ اشتريتُ) ، و(كَم طلابٍ عَلَّمْتُ) .**

**ويجوز الفصل بين (كم) الاستفهامية وبين مميّزها ، فتقول : (كَمْ دينارًا لكَ؟) ، و(كَمْ لك دينارًا؟)[١] .**

**وإذا فصل بين (كم) الخبرية وبين مميّزها وجب أن يكون منصوبًا ، ولا يجوز الجرُّ في الاختيار عند البصريين ، فتقول : كم عندي دينارًا ، وأجاز الكوفيون أن يكون مجرورًا ، نحو : كم عندك رَجُلٍ ، وكم في الدار غلامٍ .**

**وَجْهُ وجوب النصب كون الفَصْل بين الجار والمجرور يُبْطِلُ الإضافةَ ؛ فيجب العودةُ بالمميّز إلى الأصل فيه ، وهو النصب[٢] ؛ لغرض إزالة القبح وإصلاح اللفظ؛ " لأنَّ (كم) هي العاملة فيما بعدها الجرَّ ؛ لأنَّها بمنزلة عددٍ مضافٍ إلى ما بعده ، وإذا فُصِلَ بينهما بظرفٍ أو حرف جرٍّ بطلت الإضافة ؛ لأنَّ الفصل بين الجار والمجرور بالظرف وحرف الجرِّ لا يجوز في اختيار الكلام ، فعُدِلَ إلى النصب "[٣]؛ وذلك " لأنّهُ قبيحٌ أن**

---

**(١) ينظر : اللمحة في شرح الملحة ١/٤٣٧، وهمع الهوامع ٢/٣٥٠، ٣٥٢.**

**(٢) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٢٤٧، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ص ٤٢٩.**

**(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٢٤٨.**

يُفصَل بين المضاف والمضاف إليه ؛ لأنّ المضاف إليه من تمام المضاف ، فصارا كالكلمة الواحدة ، والمنصوبُ يجوز أن يُفصل بينه وبين ما عَمِلَ فيه ، ألا تراك تقول : (هذا ضاربٌ اليومَ زيدًا) ، ولا تقول : (هذا ضاربُ اليومَ زيدٍ) إلا في ضرورة؟"[١] .

وهذا هو مفهومُ قول سيبويه – فيما يرويه عن الخليل –: " إذا فصلتَ بين كَمْ وبين الاسم بشيءٍ ، استَغْنى عليه السكوتُ أو لم يَستغنِ ، فاحمِلْه على لغةِ الذين يجعلونها بمنزلة اسمٍ منوَّنٍ ، لأنَّهُ قبيحٌ أن تَفصِل بين الجارّ والمجرور ، لأنَّ المجرور داخل في الجارّ ، فصارا كأنَّهما كلمةٌ واحدةٌ . والاسمُ المنوَّن يُفصَل بينه وبين الذي يَعمل فيه ، تقول : هذا ضاربٌ بك زيدًا ، ولا تقول : هذا ضاربُ بك زيدٍ "[٢] .

ومن شواهد العدول عن جر مميِّز (كم) الخبرية لوجود الفصل إلى نصبه ؛ لإزالة القبح وإصلاح اللفظ : قول القطامي : [من البسيط]

كَمْ نَالَنِي منهُمُ فضْلاً على عَدَمٍ * إذْ لا أَكَادُ من الإقْتَارِ أَحْتَمِلُ[٣]

والأصل : كم فَضْلٍ نالني منهم ، إلا أنَّهُ لمَّا فصل بينهما بـ(نالني منهم) عدل عن جرِّ المميِّز إلى النصب ، فقال : (فضلاً) ؛ فرارًا من قبح الفصل بين الجار والمجرور .

وقول زهير : [من المتقارب]

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش٣/١٧٥.

(٢) الكتاب٢/١٦٤ .

(٣) البيت في ديوان الشاعر ٣٠ ، والكتاب٢/١٦٥، وشرح المفصل لابن يعيش٣/١٧٥، وتمهيد القواعد ٥/٢٤٨٥ .

تَؤُمُّ سِنَانًا وكَمْ دُونَهُ * من الأَرْضِ مُحْدَودِبًا غارُهَا[١]

والأصل : كم مُحْدَوْدِبٍ غارُها دُونَهُ من الأرْضِ ، إلا أنَّهُ لمَّا فصل بينهما بـ(دُونَهُ من الأرْضِ) عدل عن جرِّ المميِّز إلى النصب ، فقال : (مُحْدَودِبًا) ؛ لئلا يفصل بين الجار والمجرور .

وربّما جرّوا المميِّز بإضافة (كم) إليه مع الفصل في الشعر ، نحو قول أنس بن زنيم الكناني : [من الرمل]

كَمْ بجُودٍ مقْرِفٍ نَالَ الْعُلا * وكَرِيمٍ بُخلُهُ قد وَضَعَهْ[٢]

فقد روي البيت بجرِّ (مقرفٍ) مع وجود الفصل بالجار والمجرور (بجُودٍ) .

* * *

*

(١) البيت ليس في ديوان زهير، وهو منسوب إليه في الكتاب٢/١٦٤، وشرح المفصل لابن يعيش٣/١٧٥.

(٢) البيت في الكتاب٢/١٦٧، والإنصاف١/ ٢٤٧، وشرح الكافية الشافية٤/١٧٠٨، وشرح المفصل لابن يعيش٣/١٧٦.

## الوسيلة الثانية : تطبيق أحكام إعرابية على بعض الأسماء

تأخذُ بعض الأسماء في التراكيب العربية حكمًا إعرابيًّا معيَّنًا ، من رفعٍ بالابتداء وغيره ، أو نصبٍ على الحال وسواه ؛ وذلك لوقوعها في موطنه ، ونجد الباعث على ذلك الحكم إصلاح اللفظ ، ونقف عليه في المسائل الآتية :

(١) **إعراب الوصف مبتدأ في نحو (أقائم الزيدان؟)** :

إذا كان المبتدأ اسم فاعل أو صيغة مبالغة أو صفة مشبهة فالمرفوع الذي بعده فاعلٌ سدَّ مسدَّ الخبر .

مثال اسم الفاعل قولك : (هَلْ مُسَافِرٌ إخوتُكَ ؟ أصائمٌ المحمدانِ ؟ ما راغِبٌ الخالدُون في طلب العلم)، فكلّ من (مسافر ، وصائم ، وراغب) مبتدأ، ونوعه اسم فاعل من (سافرَ، وصَامَ، ورَغِبَ) يعمل عمل الفعل ، فلا بد له من فاعلٍ ، و(إخوتُكَ ، والمحمدانِ ، والخالدون) فاعل سدَّ مسدَّ الخبر في تمام الكلام .

ومثال صيغة المبالغة قولك : (أمِذْبَاحٌ الخالدان أغنامًا لضيوفهما؟ ما صَبَّارٌ السعيدون على ما أصابهم ، أشَرَّابٌ الأبناءُ العَسَلَ؟)، فكلّ من (مِذْباح ، وصَبَّار ، وشَرَّاب) مبتدأ ، ونوعه صيغة مبالغة من (ذَبَحَ ، وصَبَرَ ، وشَرِبَ) تعمل عمل الفعل ، فلا بد لها من فاعلٍ ، و(الخالدان ، والسعيدون ، والأبناء) فاعل سدَّ مسدَّ الخبر في تمام الكلام .

ومثال الصفة المشبهة قولك : (أشجاعٌ الخالدان ؟ ما حَسَنٌ الأمران ، أضَخْمَةٌ الشيماوان ؟ أبخيلٌ أصدقاؤك؟)، فكلّ من (شُجَاع ، وحَسَن ، وضَخْمَة ، وبخيل) مبتدأ ، ونوعه صفة مشبهة من (شَجُعَ ، وحَسُنَ ،

وضَخُمَ ، وبَخِلَ) تعمل عمل الفعل اللازم ، فلا بد لها من فاعلٍ ، و(الخالدان ، والأمران ، والشيماوان ، وأصدقاؤك) فاعل سدَّ مسدَّ الخبر في تمام الكلام .

وقد حصلت الفائدةُ في تلك الأمثلة التي جاء الوصف فيها مفردًا وما بعده مثنى أو مجموعًا ، وذلك بالنظر إلى المعنى ؛ لأنَّ الوصف في معنى الفعل ، ويعمل عمله ، فهو في المعنى فعل وفاعل ، وبهما تتم الفائدة ، والمعنى : (هَلْ يُسَافرُ إخوتُكَ؟ أيصومُ المحمدانِ؟ ما يرغبُ الخالدُون في طلب العلم) ، و(أيذْبَحُ الخالدان أغنامًا لضيوفهما؟ ما يصبرُ السعيدون على ما أصابهم ، أيشربُ الأبناءُ العَسَلَ؟) ، و(أيَشْجُعُ الخالدان؟ ما يَحْسُنُ الأمران ، أتَضْخُمُ الشيماوان؟ أيَبْخَلُ أصدقاؤك؟) .

ولكون الوصف اسمًا من جهة اللفظ متصدِّرًا جملته أرادوا إصلاح اللفظ ؛ فأعربوه مبتدأً ، والمرفوع بعده فاعلاً له سَدَّ مسدَّ الخبر في تمام الكلام والوفاء بالمراد ، وفي ذلك قال ابن يعيش : " اعلمْ أنَّ قولهم : (أقائمٌ الزيدان؟) إنّما أفاد نَظرًا إلى المعنى ؛ إذ المعنى : أيقوم الزيدان ؟ فتَمَّ الكلامُ ؛ لأنّه فعلٌ وفاعلٌ ، و(قائمٌ) هنا اسمٌ من جهةِ اللفظ وفعلٌ من جهةِ المعنى ، فلمّا كان الكلام تامًّا من جهة المعنى ، أرادوا إصلاحَ اللفظ ، فقالوا : (أقائمٌ) مبتدأٌ ، و(الزيدان) مرتفعٌ به ، وقد سد مسدَّ الخبر ، من حيثُ إنَّ الكلام تَمَّ به ، ولم يكن ثَمَّ خبرٌ محذوفٌ على الحقيقة "[1] .

وقال أبو حيان : " الفاعل في نحو : (أقائمٌ الزيدانِ) مُغْنٍ عن الخبر ؛ إذ فائدة الإسناد قد حصلت بوجود مسند ومسند إليه ، بالمبتدأ والفاعل . وكأنَّ هذا التركيب قد أخذ شبهًا من باب الفاعل ومن باب المبتدأ ؛ فمن

---

([1]) شرح المفصل ١/٢٤٣، وينظر : الأشباه والنظائر في النحو ١/١٤٨.

حيث إنَّ فيه [فاعلاً] مسكوتًا عليه ، يتم الكلام به – أَشْبَهَ باب الفاعل ، ومن حيث إنَّ فيه اسمًا مرفوعًا ، لم يتقدمه رافعٌ لفظيّ – أَشْبَهَ باب المبتدأ "[١] .

ومن قبلهما قرَّر ابنُ الأثير في اسم الفاعل – ويدخل معه صيغة المبالغة والصفة المشبهة – أنَّهُ " إذا اعتمد على همزة الاستفهام ، أو حرف النّفى ، كقولك : أقائمٌ الزّيدان ؟ وما ذاهبٌ العمرانِ – حَصَلَ له حكْمٌ مُرَكَّبٌ من حُكْمين :

أحدهما : فعليٌّ ، وهو : العملُ ؛ فارتفعَ به (الزّيدانِ) ارتفاعَهُما بالفعل .

والثاني : اسميٌّ ، وهو : إعرابُ المبتدأ ؛ فارتفع بالابتداء – وإن كان نكرة – لنيابتهِ منابَ الفعل ، وسَدَّ مَعْمولُهُ – الذى هو الزّيدان – مسدّ الخبر ؛ لأنَّهُ بمنزلة قولك : أيقومُ الزّيدان ؟ ولا يجوزُ أن يكونَ (الزيدان) مبتدأً ، و(قائمٌ) الخبرَ ؛ لاختلافهما فى العِدّة "[٢] .

(٢) **إعْراب** (سَوَاء) **مبتدأً في نحو** : (**سَوَاءٌ عليَّ أَقمْتَ أم قعدتَ**) :

من الأَسْبَاب الْمُوجبَة لتقديم الْخَبَر : أَن يكون الخبر دَالاًّ على مَا يُفهم بالتقديم ولا يُفهم بِالتَّأْخِيرِ ، نَحْو : للهِ دَرُّك ، فَلَو أُخِّر لم يفهم مِنْهُ معنى التَّعَجُّب الَّذِي يفهم مِنْهُ بالتَّقْدِيم .

وَمِنْ أمثلة ذلك قولك : (سَوَاءٌ عليَّ أَقُمْتَ أم قعدتَ) ، فـ(أَقمْتَ أم قعدتَ) جملتان في تأويل مفردين معطوف أحدهما على الآخر بواو العطف، والْمَعْنى : سَوَاءٌ عَليَّ القيامُ والقُعُودُ ، فـ(القيامُ) مُبْتَدأٌ مؤخرٌ ، و(القُعُودُ)

---

(١) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٣/٢٧٠ .

(٢) البديع في علم العربية ١/٦٢ .

معطوف عليه ، وَ(سَوَاءٌ) خَبره ، قُدِّمَ وجوبًا ؛ لأَنَّهُ لَو تَأَخّر لتوهم السَّامع أَنَّ الْمُتَكَلّم مستفهمٌ حَقِيقَةً .

وَقال أبو علي الفارسي وجماعة: (سَوَاءٌ) هُوَ الْمُبْتَدَأ، وَالْجُمْلَة التي بعده خبره .

وإنَّما قالوا هذا – وإن كان (سَوَاءٌ) نكرةً – لأنَّهما في الظاهر فعلان، والجمل لا تكون في موضع المبتدأ أبدًا ، ولا في موضع الفاعل[1] ، ودافعهم إلى ذلك الإعراب ما أرادوه من إصلاح اللفظ وإعطائه حقَّهُ .

وهذا ما قَرَّرهُ ابن يعيش بقوله : " وأمّا إعرابُ اللفظِ ، فقالوا : (سواءٌ) مبتدأ ، والفعلان بعده كالخبر ؛ لأنّ بهما تَمامَ الكلام وحُصولَ الفائدة ، فكأنّهم أرادوا إصلاحَ اللفظ وتَوْفِيَتَهُ حَقَّهُ "[2] .

وحكم الإمام عبد القاهر بأنَّ هذا الإعراب الذي روعي فيه جانب اللفظ لا يجوز؛ لأنَّ سواءً نكرةٌ، والقيام والقعود فيهما الألف واللام ، وإذا اجتمع المعرفة والنكرة لم يكن الخبرُ إلا النكرةَ ، ألا ترى أنَّك إذا قلت : زيدٌ منطلقٌ ، والرجلُ ذاهبٌ ، لم يكن الخبرُ إلا ذاهبًا ومنطلقًا ؛ لأنَّ زيدًا والرجل معرفتان ، ثم قال : " وأيضًا فإنَّ الحِسَّ يشهد بأنَّ سواءً خبرٌ ؛ لأنَّ معنى الخبر مُتَصَوَّرٌ منه ، وهو الاستواء ، ومعنى المخبر عنه مُتَصَوَّرٌ في القيام والقعود ... ويدْخُلُ على مَنْ جعل سَواءً مبتدأً أن يقول في قولك : سَوَاءٌ عليَّ زيدٌ وعمرٌو : إنَّ زيدًا وعمرًا ليسا بمبتدأيْنِ ، وأنَّ المبتدأ سواءٌ

---

(1) ينظر : الحجة للقراء السبعة ٢٦٨/١، والمقتصد ١/ ٢٩٤، ونتائج الفكر ص٣٣٠، والتصريح ١/ ١٨٩، ١٩٠، وهمع الهوامع ١/ ٣٨٧، ٣٨٨ .

(2) شرح المفصل ٢٣٧/١ ، وينظر : الأشباه والنظائر في النحو ١٤٨/١.

، وهما خبرٌ عنه ، وذلك دَفْعُ الظاهرِ"[١] .

وما صحَّحه الإمام عبد القاهر هو المناسب من جهة المعنى ، وهو المختار ، وهو الذي نقول به في مثل قوله ﷻ : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ ﴾[٢] ، فالجملة الفعلية وما عُطِفَ عليها هاهنا في تأويل المصدر ، والتقدير : سواءٌ عليكم الدعاءُ لهم إلى الهدى والصَّمْتُ ، فـ(الدعاءُ) وما عُطِفَ عليها مبتدأٌ في المعنى ، و(سواءٌ) الخبرُ ، وقد تقدّم على المبتدأ ، و(سواءٌ) مصدرٌ في معنى اسم الفاعل ، والأصل : الدعاءُ لهم إلى الهدى والصَّمْتُ مستَوِيان عليكم .

وقوله ﷻ : ﴿ قَالُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَوَعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُن مِّنَ ٱلْوَٰعِظِينَ ﴾[٣] ، فالجملة الفعلية وما عُطِفَ عليها هاهنا في تأويل المصدر ، والتقدير : سواءٌ علينا الوعظُ وعدمُ الوعظِ ، فـ(الوعظُ) وما عُطِفَ عليه مبتدأٌ في المعنى ، و(سواءٌ) الخبرُ ، وقد تقدّم على المبتدأ ، و(سواءٌ) مصدرٌ في معنى اسم الفاعل ، والأصل : الوعظُ وعدمُ الوعظِ مستَوِيان علينا .

### (٣) اختلاف إعراب ما بعد إلا في نحو (ما أتاني إلا زيدٌ إلا عمرًا)

إذا كُرِّرت (إلا) لغير التوكيد ، بل لقصد استثناء بعد استثناء ، وكان العامل الذي قبلها مفرّغًا – تركتَهُ يؤثر في واحد من المستثنيات على ما يقتضيه من رفع أو نصب أو جر ، ونَصَبْتَ ما عداه وجوبًا على الاستثناء

---

(١) المقتصد ١/ ٢٩٥ .

(٢) سورة الأنعام – من الآية ١٩٣.

(٣) سورة الشعراء – الآية ١٣٦.

، نحو : (ما قام إلا خالدٌ إلا سعيدًا إلا بكرًا) ، فترفع الاسم الأول بالفعل على أنَّهُ فاعلٌ له ، وتنصب الثاني والثالث على الاستثناء .

ولا يتعين المستثنى الأول لتأثير العامل فيه ، بل يترجح ؛ لقربه من العامل ؛ فيجوز لك أن تقول : (ما قام إلا خالدًا إلا سعيدٌا إلا بكرًا) ، فترفع الاسم الثاني بالفعل على أنَّهُ فاعلٌ له ، وتنصب الأول والثالث على الاستثناء ، ويجوز أن تقول : (ما قام إلا خالدًا إلا سعيدًا إلا بكرٌ) ، فترفع الاسم الثالث بالفعل على أنَّهُ فاعلٌ له ، وتنصب الأول والثاني على الاستثناء[١] .

فلا بد في نحو هذا المثال من رفع واحد من المستثنيات ونصب ما عداه ، ولا يجوز رفع الجميع ، ولا نصب الجميع ؛ حرصًا على إصلاح اللفظ وتحسين الكلام بتوفية العامل ما يستحقه .

قال ابن يعيش : " إذا قلت: (ما أتاني إلا زيدٌ إلا عمرًا ، أو إلا زيدًا إلا عمرٌو)، فلا بدّ من رفع أحدهما ونصب الآخر ، ولا يجوز رفعُهما جميعًا، ولا نصبُهما ؛ وذلك نظرًا إلى إصلاح اللفظ وتَوْفِيَته ما يستحِقّه ؛ وذلك أنّ المستثنى منه محذوفٌ ، والتقديرُ : ما أتاني أحدٌ إلا زيدًا إلا عمرًا، لكن لمّا حُذف المستثنى منه بَقِيَ الفعلُ مفرَّغًا بلا فاعل ، ولا يجوز إخلاءُ الفعل من فاعلٍ في اللفظ ، فرُفِعَ أحدهما بأنّهُ فاعلٌ.

ولمّا رفعتَ أحدهما بأنّهُ فاعلٌ لم يجز رفعُ الآخر ؛ لأنّ المرفوع بعد (إلا) إنّما يُرفَع على أحدِ وجهَيْن : إمّا أنّ يُرفَع بالفعل الذي قبله إذا فُرّغ

---

(١) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك للمرادي٢/٦٧٤، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك لابن قيم الجوزية١/٣٩٢، وشرح ابن عقيل على الألفية٢/٢٢٣، والتصريح١/٥٥٢.

الفعل ، وإمّا أن يُرفَع لأنّهُ بدلٌ من مرفوع قبله ، ولا يسوغ هاهنا وجهٌ من الوجهَيْن المذكورَيْن ؛ لأنّ أحدهما قد ارتفع بالفعل لمّا فُرِّغَ له ، ولا يكون بدلاً ؛ لأنّ الثاني ليس الأوّل ، ولا بعضًا له ، ولا مشتمِلاً عليه ، مع أنّهُ ليس المراد أنّ يُثبَت للثاني ما نُفِيَ من الأوّل ، فيُبْدَلَ منه ، وإنّما المعنى على أنّهما لم يدخلا في نفي الإتيان "[1] .

(٤) **إعراب** (**هذا**) **مبتدأً في** (**هذا عبد الله منطلقًا**) :

المشهور بين النحويين لزوم اتحاد العامل في الحال وصاحبها ، وليس بلازم عند سيبويه وابن مالك ، وفي ذلك قال ابن مالك : " والأكثر أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها ؛ لأنَّها وإيَّاه كالصفة والموصوف ، ولكنَّهما – أيضًا – كالمُمَيِّز والمُمَيَّز ، وكالخبر والمخبر عنه، ومعلوم أنَّ ما يعمل في المُمَيِّز والمُمَيَّز قد يكون واحدًا وغير واحدٍ ، وكذا ما يعمل في الخبر والمخبر عنه ، فكذا الحال وصاحبها قد يعمل فيهما عاملٌ واحدٌ ، وقد يعمل فيهما عاملان .

ومثال اتحاد العامل في الأبواب الثلاثة : طاب زيدٌ نفسًا ، وإنَّ زيدًا قائمٌ ، وجاء زيدٌ راكبًا .

ومثال عدم الاتحاد في الثلاثة : لي عشرونَ درهمًا ، وزيدٌ منطلقٌ ، على مذهب سيبويه ومن وافقه ، و﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً ﴾[2] ،

---

([1]) شرح المفصل٢/٧٧ ، وينظر : الأشباه والنظائر في النحو١/١٤٩، ١٥٠.

([2]) سورة الأنبياء – من الآية : ٩٢ .

فـ(أُمَّةً) حـال ، والعامـل فيهـا اسـم الإشـارة ، و(أُمَّـتُكُمْ) صـاحب الحـال ، والعامل فيها : إنَّ "[١] .

ومما يعمل في الحال ما تضمن معنى الفعل دون حروفه ، ومن ذلك: حـرف التنبيـه (هـا)؛ لتضـمنه معنـى (انتبـهْ ، أو انْظُـرْ)، واسـم الإشـارة ؛ لتضمنه معنى (أُشِيرُ)، ومما يحتمل أحد هذين العاملين قولك : (هذا عبدُ الله منطلقًا) ، وهذا هو مفهوم قول سيبويه : " فأما المبني على الأسماء المبهمة فقولك : هذا عبدُ الله منطلقًا ، وهؤلاءِ قومُك منطلقينَ ، وذاك عبدُ الله ذاهبًا ، وهذا عبدُ الله معروفًا . فـ(هذا) اسمٌ مبتدأ يبنى عليه ما بعده ، وهو (عبدُ الله) . ولم يكن ليكون هذا كلامًا حتى يُبنى عليه أو يبنى على ما قبله ... فقد عمل (هذا) فيما بعده كما يعمل الجار والفعل فيما بعده . والمعنى أنَّك تريد أن تُنَبِّهه لـه منطلقًا ، لا تريد أن تُعَرِّفَه عبد الله ؛ لأنَّك ظننتَ أنَّهُ يجهله ، فكأنَّك قلتَ : انظُرْ إليه منطلقًا ، فمنطلقٌ حالٌ قد صار فيها عبد الله ، وحَالَ بين منطلقٍ وهذا ، كما حَالَ بين راكبٍ والفعل حين قلـتَ : جـاء عبـدُ الله راكبًـا ، صـار لعبـد الله وصـار الراكـب حـالاً . فكـذلك هذا"[٢] .

وقوله : " وكذلك (هذا) عَمِلَ فيما بعده عَمَلَ الفعل ، وصار منطلقٌ حالاً ، فانتصب بهذا الكلام انتصابَ راكبٍ بقولك : مَرَّ زيدٌ راكبًا "[٣] .

---

(١) شرح التسهيل ٢/٣٥٤ .

(٢) الكتاب ٢/٧٨ .

(٣) المصدر السابق ٢/٨٧ .

فكل من (هذا ، وهؤلاء) في عبارة سيبويه مبتدأٌ ، و(عبدُ الله ، وقَوْمُك) خبرُه ، و(منطلقًا ، ومنطلقين ، وذاهبًا ، ومعروفًا) منصوبٌ على الحال ، و" العاملُ فيه أحدُ شيئَيْن : إمّا التَّنْبِيهُ ، وإمّا الإشارةُ .

فالتنبيه بـ(هَا) ، والإشارةُ بـ(ذَا) ؛ فإذا أعملتَ التنبيهَ فالتقديرُ : انْظُرْ إليه منطلقًا ، أو انْتَبِهْ له منطلقًا ، وإذا أعملتَ الإشارةَ فالتقديرُ : أُشِيرُ إليه منطلقًا "[1] .

والأصل في هذه الأمثلة التي ذكرها سيبويه وما شابهها المبتدأ والخبر ، وهو قولك : (عبدُ الله منطلقٌ ، وقومُك منطلقونَ ، وعبدُ الله ذاهبٌ ، وعبدُ الله معروفٌ) .

والغَرَضُ من التحول عن هذا الأصل أنّك أردتَ أن تُنبِّهَ المخاطَبَ لعبد الله وللقوم الذين يعرفهم في حالِ الانطلاق والذهاب والمعرفة ، وتُشِيرُ له إليهم ؛ فلذلك جئْت باسم الإشارة ، وهو اسْمٌ من الأسماء تَصَدَّر قولك ؛ فلا بدَّ له من موضعٍ من الإعراب لأجل إصلاح اللفظ ؛ فأُعرب مبتدأً ؛ لكونِهِ أوَّلَ الكلام ، وصار الاسمُ بعده خبرًا له ، والحال المذكورة بعدُ – وهي (منطلقًا، ومنطلقين، وذاهبًا، ومعروفًا) – منصوبةٌ بمعنى الفعل الذي فيه ، ولازمة الذكر ؛ لأَنَّ الفائدةَ بها منعقِدةٌ ، فهي خبر في المعنى .

وهذا ما قرَّره الأعلم الشنتمريّ بقوله : " والأصل في المسألة : (زيدٌ منطلقٌ) ، ثمّ اتفق قُرْبُ زيد منك فأردت أن تنبهَ المخاطب عليه وتقرّبه له؛ فأدخلت (هذا) ، وهو اسم فلا بُدَّ له من موضع إعراب لإصلاح اللفظ، فرُفِعَ بالابتداء؛ لأنَّهُ أولُ الكلام ، وجُعِلَ زيد خبره فاكتفى به ، ونصب منطلقًا

---

([1]) شرح المفصل لابن يعيش ٩/٢ .

على الحال ، ولا يستغنى عنها ؛ لأنَّها خبر في المعنى كما لا يستغنى عن رجلٍ في قولك : (يا أيُّها الرجلُ) ، وإن كان صفة ؛ لأنَّـهُ المقصودُ بالنِّداء في الأصل "[١] .

---

([١]) النكت في تفسير كتاب سيبويه ٨١/٢ .

## الخاتمة

إصلاحُ اللفظ وتحسينه وتزيينه قديمٌ في لغة العرب قِدَمَ الناطقين بها ، وقد ظهر ذلك في جمال مفرداتها ، ودقة تراكيبها ، واستقامة أساليبها ، ووجاهة أعاريبها ، وكان الشعرُ العربيُّ صورةً رائعةً لذلك ؛ فولادته من قريحة قائله ومنشئه ما زالت تحظى بمراجعات تنقيحيَّة ، ومتابعات تحسينيَّة حتى يرضى عنه صاحبه ، فيأذن حينئذٍ بأن يرى النور ، ويُلْقَى على مسامع الجمهور .

وقد جاءنا إصلاحُ اللفظ في قواعد العربية وضوابط خطابها النثري والشعري ، وتنوعت وسائله التي رأيناها في اللبنات الأولى للكلم ، ثم في التراكيب والأعاريب ؛ فانتهى البحث في ذلك إلى تقرير ما يأتي :

**أولاً** – عناية العرب بإصلاح اللفظ ظهرت في المفردات ؛ فتعددت وسائل إصلاحها وتهذيبها ، فـ :

- ضارعت الصاد صوت الزاي ؛ لتتقارب الأصوات داخل المفردة .
- شَكَّلَت الحرف الدال على التشبيه المؤكد بطريقة إصلاحية رائعة .
- أبدلت حرفًا من آخر ؛ لتتحقق مشاكلة الأحرف داخل البنية .
- زادت حرفًا دون غيره في موطنٍ معيَّنٍ من الصيغة .
- أدغمت المتقاربين في كلمة وفي كلمتين بضوابط محددة .

**ثانيًا** – أوْلت العرب تراكيبها نصيبًا كبيرًا من الإصلاح ؛ فتنوعت وسائل إصلاحها وتثقيفها ، فـ :

- حذفت منها حركةً ، أو حرفًا ، أو لفظًا .
- زادت فيها أحرفًا معينةً .
- آثرت فيها قولاً على قولٍ آخر .

- قدمت فيها شيئًا على شيءٍ آخر .
- أخّرت منها ألفاظًا في مواطن محددة .
- فصلت فيها بين عناصر التركيب .
- أكدت فيها الضميرين المرفوع والمجرور حين العطف عليهما .
- أبدلت حرفًا من حرفٍ لأجل حرفٍ آخر .

**ثالثًا** – انضوت بعض الأعاريب تحت ظاهرة (إصلاح اللفظ) ، فـ :

- كانت علة الانتقال من وجه إعرابي : رفع أو نصب أو جرٍّ إلى غيره من الأوجه في بعض الأبواب النحوية – إصلاح اللفظ .
- أخذت بعض الأسماء أحكامًا إعرابية ، كان الدافع إليها إصلاح اللفظ .

وليس هذا بمستغربٍ في لغةِ أمَّةٍ جاء الإسلام فجعلَ رسالتها إصلاح البشرية ، ونالت بها الخيريَّة ، وأعطى الكلمةَ أهميةً ؛ فحضَّ على الكلمة الطيبة ، وحذَّر من الكلمة الخبيثة ، وبَيَّنَ أنَّ كلَّ لفظٍ يُلفظ مكتوبٌ ، إنْ حسنًا ، وإنْ قبيحًا ؛ فكان أنْ تَناهت العنايةُ بتحسين الأشياء وتجميلها وتزيينها ، وبدت مظاهرها في زينة الملبس ، وجمال الهيئة ، وطهارة اللسان ، والحرص على النظافة ، وتحسين الكلام ، ورُقي المعاملة ، وكل ذلك من روائع الإيمان .

ومن جمعَ إلى جمال الظاهر حسْنَ الباطن أجْزلَ الله له العطيّة ، فصار ذا نفسٍ راضيةٍ مرضيةٍ ، فاللهمَّ ﴿رَبَّنَآ ءَاتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾[1]، وصلّ وسلّم على النّبيّ المختار ، وآل بيته الأطهار – عددَ ما أظلم عليه الليل ، وأشرق عليه النهار .

---

([1]) سورة الكهف – جزء من الآية ١٠ .

## أَهَمُّ المصادر والمراجع

- القرآن الكريم ﴿كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود/١].

- أبو عبد الله بن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه شرح الجمل، للباحث/حامد محمد حامد الثمالي ، رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، ١٤٠٩/١٤١٠هـ.

- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للبنا الدمياطي تح د/ شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، لابن قيم الجوزية، تح د/ محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ ١٩٥٤م.

- الأشباه والنظائر في النحو ، للسيوطي ، تح/ عبد الإله نبهان وآخرين ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، دمشق ، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

- إصلاح اللفظ : دراسة تحليلية لما ورد في الخصائص لابن جني، لـ د/ إبراهيم السيد إبراهيم بدوي، مركز آيات للطباعة والكمبيوتر، الزقازيق، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠١م.

- الأصول فى النحو لابن السراج ، تح د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة سنة ١٩٨٨م.

- الاقتراح فى علم أصول النحو للسيوطي، تح د/حمدى عبد الفتاح

مصطفى، مكتبة الآداب، الطبعة الخامسة ١٤٣٤هـ ٢٠١٣م.

- أمالي ابن الحاجب، تح د/ فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن - دار الجيل، بيروت، ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، ومعه : عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك للشيخ/ محمد محيي الدين، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، طبعة جديدة منقحة سنة ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

- إيضاح شواهد الإيضاح، لأبي علي القيسي، تح د/ محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ١٩٨٧م.

- باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن، لأبي القاسم النيسابوريّ الغزنوي الشهير بـ (بيان الحق)، تح/ سعاد بنت صالح بن سعيد بابقي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٩ هـ ١٩٩٨ م.

- البحر المحيط فى التفسير لأبي حيان الأندلسي ، تح/ صدقي محمد جميل ، دار الفكر ، بيروت ، سنة ١٤٢٠هـ.

- البديع في علم العربية، لمجد الدين بن الأثير ، تح د/ فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، تح د/ عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م.

- البيان والتبيين، لأبي عثمان الجاحظ، دار ومكتبة الهلال، بيروت،

١٤٢٣هـ.

- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، مكتبة الحياة، بيروت، (بدون تاريخ).

- تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، تح/ أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، سنة ١٤٠٧هـ.

- التبصرة والتذكرة للصيمري، تح د/ فتحي أحمد مصطفى، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان، تح د/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م .

- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري، تح/ محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ٢٠٠٠م.

- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، الجزآن الأول والثاني، تح د/ محمد المفدي بساط، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ١٩٨٣م.

- تقريب النشر في القراءات العشر لابن الجزري، تح/ إبراهيم عطوة عوض، دار الحديث ، القاهرة، الطبعة الثانية ، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م .

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تح د/ علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ٢٠٠٧م.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تح د/

عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ٢٠٠١م.

– التيسير فى القراءات السبع لأبي عمرو الداني، عني بتصحيحه/ أوتويرتزل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ ١٩٩٦م.

– ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، لأبي منصور الثعالبي، دار المعارف ، القاهرة (بدون تاريخ).

– الجنى الداني فى حروف المعاني للمرادي، تح د/ فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ١٩٨٣م.

– حاشية أبى النجا على شرح الشيخ خالد على متن الآجرومية ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه (بدون تاريخ) .

– حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الألفية، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي (بدون تاريخ).

– حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (بدون تاريخ).

– الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي، تح/ بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤هـ١٩٨٤م.

– الحدود في علم النحو، للأُبَّذي الأندلسي، تح/ نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد ١١٢ ، السنة ٣٣ ، ١٤٢١هـ ٢٠٠١م.

– خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي، تح/ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

– الخصائص لابن جني تح/ محمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ١٩٨٦م .

– الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تح د/ أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى سنة ١٤١٤هـ١٩٩٣م.

– ديوان الفرزدق، تح/ علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

– سر صناعة الإعراب لابن جني، تح د/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ١٩٩٣م.

– شرح أبيات سيبويه، ليوسف بن السيرافي، تح د/ محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م.

– شرح الأزهرية، للشيخ خالد الأزهري، المطبعة الكبرى ببولاق، القاهرة (بدون تاريخ).

– شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الفكر للطباعة، النشر

والتوزيع (بدون تاريخ).

– شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ/ محمد محيي الدين، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت ١٤٢٣هـ٢٠٠٢م.

– شرح التسهيل لابن مالك وابنه، تح الدكتورين/ عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ١٩٩٠م.

– شرح جمل الزجاجى لابن عصفور تح د/ صاحب أبو جناح، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ١٩٩٩م.

– شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق د/ يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م.

– شرح شافية ابن الحاجب للرضي، تح/ محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.

– شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب للجَوْجَري، تح/ نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ ٢٠٠٤م.

– شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري، تح/ الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٩٩٢م.

– شرح الكافية الشافية لابن مالك، تح د/ عبد المنعم هريدى، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، دار المأمون للتراث (بدون تاريخ).

– شرح كتاب الجمل للزجاجي، لطاهر بن بابشاذ، تح/ حسين على لفته السعدي ، رسالة دكتوراه في كلية الآداب ، جامعة بغداد، ٢٠٠٣م.

– شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، تح/ أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.

– شرح المفصل لابن يعيش، قدم له د/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.

– شرح نقائض جرير والفرزدق، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تح/ محمد إبراهيم حور، ووليد محمود خالص، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات، الطبعة الثانية، ١٩٩٨م.

– العين للخليل بن أحمد، تح الدكتورين/ مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر ١٩٨٥م.

– الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة، لابن عابدين الدمشقي، تح د/ حاتم صالح الضامن، دار الرائد العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

– كتاب سيبويه، تح/ عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية ١٩٧٧م.

– الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، للزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧ هـ .

– الكناش في فني النحو والصرف، لأبي الفداء الملك المؤيد، تح د/

رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠ م .

– اللامات، لأبي القاسم الزجاجي، تح/ مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

– اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، تح د/ عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

– اللمحة في شرح الملحة، لابن الصائغ، تح/ إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ ٢٠٠٤م.

– اللمع فى العربية لابن جني، تح/ فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، بدون (ت – ط).

– المحصول في شرح الفصول لابن إياز البغدادي، تح د/ شريف عبد الكريم النجار، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ ٢٠١٠م .

– المسائل البصريات لأبي علي الفارسي، تح د/ محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

– المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم، تح/ مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ ١٩٩٠م.

– معجم ديوان الأدب، لأبي إبراهيم الفارابي، تح د/ أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، سنة ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م .

– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ، تح د/ عبد اللطيف محمد الخطيب، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م .

– مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس القزويني، تح/ عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.

– المقتصد فى شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تح د/ كاظم بحر المرجان، منشورات وزراة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية ١٩٨٢م.

– المقتضب للمبرد، تح د/ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٤١٥هـ ١٩٩٤م.

– الممتع فى التصريف لابن عصفور، تح د/ فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.

– النحو الوافي، لعباس حسن، دار المعارف، مصر، الطبعة الخامسة عشرة (بدون تاريخ).

– نتائج الفكر في النَّحو، للسُّهَيلي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.

– النشر فى القراءات العشر لابن الجزري، أشرف على تصحيحه/ علي محمد الضباع، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (بدون تاريخ).

– النكت فى تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح

أبياتــه وغريبــه، للأعلـم الشـنتمري، تـح/ رشـيد بلحبيـب، وزارة الأوقـاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.

- همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع للسيوطي، تح د/ عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية بالقاهرة (بدون تاريخ).

*****

***

*